

جامعة سعيدة - د مولاي الطاهر-
كلية الحقوق والعلوم السياسية.
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

محاضرات
النظم السياسية المقارنة.

د. عبد العالي عبد القادر
أستاذ محاضر
abdelaliabk@gmail.com

السنة الدراسية: 2007-2008.

المحتويات:

مواضيع المحاضرات:

المحاضرة 1: النظم السياسية المقارنة: مدخل تعريفي
المحاضرة 2: النظام السياسي و مكوناته
اقترابات دراسة الأنظمة السياسية المقارنة
المحاضرة 3: الدراسات القانونية
المحاضرة 4: الاقتراب المؤسسي و المؤسسية الجديدة
المحاضرة 5: الاقتراب النسقي (النظمي)
المحاضرة 6: الاقتراب الاتصالي
المحاضرة 7: الاقتراب البنيوي-الوظيفي
المحاضرة 8: الاقترابات الأخرى: الاقتصاد السياسي، التبعية، الكوربوراتية،...
المحاضرة 1: أنماط الحكومات: الرئاسية، البرلمانية ، حكومة الجمعية.
أنماط الأنظمة السياسية:
المحاضرة 9: النظم السياسية الديمقراطية
المحاضرة10: النظم الشمولية: الشيوعية، النازية، الفاشية.
المحاضرة 11: النظم التسلطية: في أوربا، في العالم الثالث.
المنظمات السياسية:
المحاضرة 12: الأحزاب السياسية
المحاضرة 13: الجماعات الضاغطة
المحاضرة 14: النظم الحزبية:
نظام الحزب الواحد
الثنائية الحزبية
الحزب المهيمن
التعددية الحزبية
المحاضرة 15:النظم الانتخابية
المحاضرة 16:التنمية السياسية
المحاضرة 17:الثقافة السياسية: الثقافات الفرعية.
المحاضرة 18:التحول الديمقراطي.
المحاضرة 19: النظام السياسي الجزائري.
مواضيع أخرى:
الهندسة السياسية
الجودة الديمقراطية
الحكم الجيد

مدخل للسياسة المقارنة:

السياسة والنظام السياسي

ماهي السياسة:

إن تعريف مفهوم السياسة ارتبط بتعريف بالدولة، السلطة والقدرة أو القوة.

يعرفها لفتوفيتش A. leftveich بان السياسة تتعلق بكل نشاطات التعاون والصراع داخل وبين المجتمعات، حيث يسعى الأفراد إلى امتلاك واستعمال وإنتاج وتوزيع مواد تتعلق بإنتاج وبإعادة إنتاج حياتهم الاجتماعية والبيولوجية"[1]. وورد في موسوعة بلاكويل أن السياسية هي كل عملية ونشاط بين مجموعة من الناس تكون اراؤهم ومواقفهم مختلفة، ويتوصلون إلى قرار جماعي، يعمل على تدعيم الأهداف المشتركة، بحيث أن القرار يتضمن ممارسة للسلطة.[2]

هذا التعريف ميزته عن باقي التعريفات أنه لايشمل بالظاهرة السياسية الدول فقط، بل الانظمة السياسية ومؤسسات المجتمع المدن (الجمعيات، المنظمات غير الحكومية، المؤسسات الدينية..)

1- هناك تعريفات الأولى التي ركزت على الدولة وبالتالي فعلم السياسة هو علم الدولة، وهو يعكس الاتحاه النظري الأول المؤسسي والقانوني في دراسة علم السياسة.
2- أنه علم السلطة وما تحمله من معاني التأثير والنفوذ والقوة.
3- علم التخصيص السلطوي للقيم ذات الشأن في المجتمع، وهو التعريف الذي اقترحه دافيد إيستن.

وتبقى المسألة في تعريف علم السياسة في تعريف الظاهرة السياسية بحد ذاتها، أو ماهو السياسي، فهناك اجابات مؤقتة بأن الظاهرة السياسية تعبر عن انقسام الجسد السياسي إلى حاكمين ومحكومين.

هذا الاختلاف بدوره يعكس انقسام الدراسات في علم السياسة بين مدرستين أساسيتين هما:

1- المدرسة القانونية والدستورية أو المدرسة الكلاسيكية: وهي تنطلق في دراسة علم السياسة بالتركيز على دراسة مؤسسات الدولة والأبنية الحكومية.
2- المدرسة السلوكية: وهي الاتجاه المنهجي والبحثي والنظري والذي اخذ يطغى بعد الحرب العالمية الثانية على صعيد دراسات علم السياسة، وبتبنيه لمقاربة أكثر شمولا باعتماده على دراسات علم الاجتماع والانثروبولوجيا، فقد رأى بأن موضوع الدراسة هو التفاعلات التي تتم في إطار النظام السياسي والتي تمثل الدولة أحد أشكاله.

تعريف النظام السياسي:

هناك اختلافات واسعة حول تعريف النظام السياسي Political system خصوصا بعد ان اصبح بديلا للدولة في التحليل السياسي لفترة من الزمن. ولذا فالنظم السياسية أصبح ينظر إليها على أنها نوع من الأنظمة الاجتماعية تتمثل في شكل مؤسسي وقانوني يسمى بالدول في الغالب،

---

[1]

[2] David Miller (ed), (2000) **The Blackwell Encyclopedia of Political Thought**, 7THed, UK: Oxford, p 390.

ولذا يسميها موريس دروفرجي بالمجتمعات الكلية، أي هي النظم الاجتماعية التي تندمج فيها وتخضع لها سائر التنظيمات والمجموعات الاجتماعية الفرعية الموجودة على إقليم معين[1]. وقد تطورت هذه النظم الاجتماعية الكلية أو هذه النظم السياسية عبر التاريخ من القبيلة إلى الدول المدينة، إلى الأشكال الامبراطورية للدول، مرورا بالنظم الاقطاعية إلى نمط الدولة الأمة في بداية عصر النهضة في أروبا، ويرى دروفرجيه أن الشكل الأخير من الدول يمثل المثال النموذجي في التحليل المعاصر لدراسة النظم السياسية المعاصرة[2].

وهذا يثير مشكلة الفرق بين الدولة والنظام السياسي. فالنظام كمفهوم مجرد هو كل متكون من أجزاء مترابطة يؤدي التغيير في أحدها لاإلى التغير في بقية الأجزاء ومجمل النظام. ولذا فالكلام عن النظام الاجتماعي يشمل النظام السياسي، ليشير إلى مجموعة من الأفعال المتبادلة بين الأفراد والتي تشكل مجموعة من الأدورا الثابتة، هذا هو التعريف الواسع الذي اعطاه تالكوت بارسونز للنظام الاجتماعي، لآنه يرى ان أساس النظام الاجتماعي هو نسق الفعل الاجتماعي للأفراد، أما الأدوار فهي الأفعال والسلوكات المتوقعة والمرسومة لكل فاعل في إطار العلاقات الاجتماعية المتبادلة بين الأفراد. وحسب تاكوت بارسونز فكل نظام يتكزن من أنظمة فرعية، فالنظام السياسي هو أحد النظم الفرعية للنظام الاجتماعي يتميز بخصائص السيطرة والهيمنة والتوزيع بالنسبة للأنظمة الاجتماعية الاخرى.

تعريف دافيد إيستن: يعرف النظام السياسي أو النسق السياسي بصفة أدق بأنه النظام الفرعي من النظام الاجتماعي الذي يختص في توزيع القيم داخل المجتمع، أو يمارس وظيفة السلطة والاكراه على بقية الأنساق الأخرى.

تعريف فيبر: له تعريف مشهور حول السلطة بأنها احتكار العنف بوسائل شرعية[3].

تعريف جابريال الموند: يعرف النظام السياسي بأنه " نظام للتفاعل في جميع المجتمعات المستقلة، ويقوم بوظائف التوحيد والتكيف في الداخل، ويمارس هذه الوظائف باستخدام القسر المادي أو بالتهديد باستخدامه، سواء أكان استخدامه شرعيا أو شرعية غير تامة. ، فالنظام السياسي هو القيم الشرعي على أمن المجتمع، والصانع الشرعي لما يحدث فيه من تغير"[4].

تعريف روبرت داهل: يعطي تعريفا للنظام السياسي اوسع من سابقيه، فهو يرى بأن النظام السياسي هو أيه مجموعة من البشر تتسم بالثبات والانتظام في صلاتها الانسانية والتي تنطوي على علاقات السلطة والحكم والولاية"[5]. ولكن هذا التعريف رغم أنه يحاول أن يوسع من مفهوم النظام السياسي ليشمل العديد من أشكال التنظيم خارج أو داخل الدولة، أو ما قبل الدولة، فإنه من الاتساع ليشمل النظام السياسي للدولة، وأشكال التنظيمات التي تتسم بالسلطة والهرمية بوجود حاكمين ومحكومين داخلها مثل الكنائس، الأحزاب السياسية، ...حتى العائلة.

ويعرف ايتزيوني النظام السياسي بانه النظام الذي يتضمن السلطات العامة والقواعد التي تحكمها، بالاضافة إلى القوى السياسية الأخرى مثل الأحزاب السياسية ومجموعات المصالح التي

---

[1] موريس دروفرجي، **القانون الدستوري والمؤسسات السياسية.**
[2] موريس دوفرجيه، **علم اجتماع السياسة.**
[3] فيليب برو، **علم اجتماع السياسة.**
[4] جابريال ألموند، **السياسة المقارنة: إطار نظري.**
[5] روبرت داهل، **التحليل السياسي.**

تتدخل في العملية السياسية، وكذا مجموع عمليات التعبئة والمشاركة والتمثيل التي تبنى عبرها العلاقات بين محترفي السياسة والجاهلين بأصولها، أي بين الحكام والمحكومين.

ويبقى مجمل هذه التعريفات يفتقر إلى الدقة، لانها تواجه في الميدان صعوبة تحديد ما هو سياسي من غيره، وحدود هذا النظام السياسي ومكوناته، وعلاقة هذا المفهوم بالدولة من حيث هو مفهوم بديل، أو هو مفهوم أشمل من الدولة، أو هو أحد جوانب وجودها باعتبار أن لكل دولة نظاما سياسيا أو مجموعة من الأنظمة السياسية الفرعية، مع وجود حدود مادية لها، أما النظام السياسي كمفهوم فهو أكثر تجريدا من مفهوم الدولة، ويشير إلى علاقة وممارسة عملية السلطة سواء في إطار الدولة أو خارجها أو حتى في فترة ما لاقبل الدولة، إذ هو مفهوم تستعمله الدراسات الانثروبولوجية والسياسية لدراسة العملية السياسية قبل الدولة :النظم السياسية ما قبل الدولة.

يبقى هناك كذلك ضروة التفريق بين النظام السياسي ونظام الحكم Regime ، فنظام الحكم يشير إلى مجموع المؤسسات التي تتوزع فيما لابينها آلية التقرير السياسي[1]، وهذا يشمل مؤسسات وأبينة السلطة الرسمية والدستورية، اما النظام السياسي فهو يتضمن عناصر أشمل من ذلك. ويعرف ألان سياروف نظام الحكم بانه: بنية الدولة الرسمية وغير الرسمية، ومجموع الأدوار والعمليات الحكومية، فنظام الحكم يشمل طريقة اختيار الحكومة والمجالس التمثيلية (عبر الانتخابات، الانقلاب، قرار من المؤسسة العسكرية أو الملكية) والآليات الرسمية وغير الرسمية في التمثيل"[2].

التوجه التقليدي في دراسة النظم السياسية

ينطلق مارسل بريلو بأن دراسة النظم السياسية هي دراسة مجموعة المنظمات والأبينة التي يتكون منها النظام السياسي، أي دراسة التكوين الحكومي السلطوي للمجتمع. وهو يعكس توجه المدرسة الأولى في دراسة الظاهرة السياسية، وبالتالي فالنظام السياسي حسب نظرها هو بالأساس نظام الحكم. او هو مجموعة القواعد المكتوبة أو المطبقة والتي تحكم جماعة بشرية في مرحلة تاريخية معينة. أو بتعبير أكثر وضوحا فالنظام السياسي حسب الدكتور كمال المنوفي هو مجموعة من القواعد والقوانين التي تنظم السلطات العامة في الدولة وتحدد اختصاصاتها ووظائفها والعلاقة بينها[3].

واعتبرت الآنظمة السياسية مرادف لأشكال الحكومات، باعتبار ها الشكل الأساسي والحصري لممارسة السلطة في جماعة سياسية معينة، وبالتالي فإن من نتائج ذلك أن الدرسات السياسية التي انطلقت من هذا المفهوم كانت تدور حول الجوانب الوصفية للممارسة السلطة في إطار الدولة، وكيفية تنظيم السلطة من حيث تعريف الدولة وأركانها ةشكل الدولة (بسيط أو مركب) وشكل الحكومة (ملكية، جمهورية) وأنواع الحكومات (برلمانية، رئاسية) ووسائل بناء السلطة من حيث تنظيم الانتخابات أو النظام القانوني للانتخابات، ونظام التعيين، أو ممارسة السلطة وتوليها عن طريق الوراثة، ودراسة وظائف الدولة القانونية من حيث التشريع والتنفيذ والقضاء.

هذا التوجه له شكل حديث ومتجدد والذي أخذ يهتم بدراسة القوى والجماعات التي تقف حلف التشريع والتنظيم القانوني للسلطات، والنشاط الفعلي للمارسة الحكم والتي لا تجيب عنها النصوص

---

[1] مصطفى خشيم،

[2] Alan Siaroff, **Comparing Political Regime: a Thematic Introduction to Comparative Politics,** Broadview Press, 2005, p 12.

[3] كمال المنوفي، محاضرات في النظم السياسية.

القانونية. وحسب المنوفي فالدراسات القانونية بحكم طبيعتها تبقى عاجزة عن إعطاء تحليل حركي للظاهرة السياسية.

المدرسة السلوكية:

فهي بخلاف المدرسة الأولى، اختلفت عنها في اعتماد وحدة تحليل مغايرة، فبدل اعتماد المؤسسة أو المنظمة أو الدولة وحدة للتحليل، اتجهت إلى اعتماد السلوك أو التفاعل بديلا في وحدة التحليل. أي التركيز على الجانب السلوكي التفاعلي في العملية السياسية ، وتهدف من راء ذلك إلى الوصول إلى تعميمات نظرية بخصوص السلوك الانساني، تدعمها أدلة تجريبية قابلة للاثبات، بناءا على الملاحظة وتتبع الانتظامات السلوكية، حتى تتمكن من فهم السلوك الانساني والعملية السياسية ، وإمكانية التنؤ به، فالمنهج السلوكي ينظر للظاهرة السياسية كظاهرة حركية تقوم على تفاعلات البشر في موقف سياسي معين.

لذا ورد في تعريف إيستن للسياسة كما سبق بانها التخصيص السلطوي للقيم ذات الشأن في المجتمع، وفي إطار التحليل الذي اقترحع للدراسة السياسة فقد اقترح مستويين من التحليل: 1- التحليل على أساس أثر الدوافع النفسية للأفراد، و 2- أثر المواقف على الأفراد. ونتيجة للمواقف النظرية والمنهجية في إطار السلوكية، فإن المفاهيم الأساسية تحولت عن سابقتها في المدرسة الأولى: فحل مفهوم النظام السياسي أو النسق السياسي Political system محل الدولة، وحل مفهوم الوظائف Functions بدل السلطات، والأبنية بدل المؤسسات، بل أعيد صياغة المفاهيم التقليدية مثل المؤسسة في إطار التوجه المؤسسي الجديد ليتطابق مع المفهوم السلوكي.

ونتيجة لذلك فالنظام السياسي في هذا الاطار ليس له وجود واقعي ملموس، بل هو مفهوم مجرد، وأداة تحليلية تنطبق على العديد من المواقف والظواهر السياسية، ولتعبر عن الأشكال المختلفة لوجود وممارسة السلطة عبر نطاق الدولة أو مافوق الدولة أو في داخل الدولة.

ما بعد السلوكية وتعدد الاقترابات في دراسة النظم السياسية:

ومن نتائج ذلك أن تعددت الاقترابات التي تدرس الظاهرة السياسية والنظم السياسية إلى العديد من التوجهات النظرية الجزئية ، ولكنها لا تخرج عن ثلاث تقاليد نظرية سائدة في الدراسات الاجتماعية تمثل في :

- تقليد الخيار العقلاني Rational choice وهو يعتبر الظاهرة السياسية على غرار كل الظواهر الانسانية تنطلق من حسابات الفرد العقلانية، وهذا التوجه النظري هو الذي تأخذ به العديد من النظريات الجزئية في علم الاجتماع وعلم السياسة وفي دراسة السياسات المقارنة.
- التقليد البنيوي: هو بخلاف التوجه الأول، توجه كلاني، يركز على السياق والمحيط البيئي والمادي الذي يتحكم في رسم القواعد السلوكية للفاعلين والأفراد داخل النظام الاجتماعي ككل أو في إطار النظام السياسي.
- التقليد الثقافي: أو الثقافوي ، هو تقليد نظري يركز على دور القيم والمعتقدات في تشكيل خصوصيات سلوكية وتنظيمية داخل كل مجتمع من المجتمعات.

لذا هناك من يرى بأن هذه التقاليد النظرية والتي بدأت تتبلور عند رواد العلوم الاجتماعية في العصر الحديث (ماركس، دوركايم، فيبر،....) ، فهي تتكامل فيما بينها، وكل منها له ميزاته، فالعثلانيون (أنصار الخيار العقلاني) يعممون، والبنائيون يصنفون والثقافوين يفسرون.

السياسة المقارنة

المقارنة كمنهج اساسي في الحقل السياسة المقارنة:

قبل التعرض لمفهوم السياسة المقارنة، لابد من التطرق للمقارنة، كمنهج في الدراسة في هذا الحقل العلمي. فالمقارنة يعرفها جون ستيورات ميل بانها الدراسة المنتظمة للتشابهات والاختلافات، أو دراسة ظواهر متشابهة وأو مختلفة في مجتمعات مختلفة. وتهدف المقارنة إلى من إبراز جزانب الاختلاف والتشابه إلى معرفة العناصر المسببة في ذلك، والوصول إلى تعميمات امبيريقية عامة، بناءا على رصد ومتابعة وملاحظة الاختلاف والتشابه، فالمنهج المقارن والدراسات المقارنة لاتقف عند تحديد أوجه التشابه والاختلاف، بل تبحث عن المدول السببي لهذا النتائج، وتكمن أهمية المنهج المفارن في أنه يستخدم على عدة مستويات : مستوى وصف الظواهر السياسية، مستوى تصنيفها، ومستوى التفسير.

أهمية المقارنة:

تكمن أهمية المقارنة في أنها شرط أساسي في البحث العلمي الصحيح، والذي تطلب صياغة المفاهيم والفرضيات ودراسة الحالات والمقارنة بينها، وذلك باحترام ومراعاة خطوات المقارنة والمتمثلة في تحديد المشكلة البحثية، تحديد وحدة التحليل، صياغة الفرضيات، تحديد المفاهيم ، جمع البيانات، وتحليل البيانات وتفسيرها.

وفي إطار الدراسات السياسية المقارنة فتكمن أهمية المقارنة فإنها تسمح بتصنيف الأنطمة السياسية ، إظهار آلية عملها، إمكانية التراكم المعرفي.

شروط المقارنة:

- تحديد الوحدات، الحالات، المقولات والمفاهيم القابلة للمقارنة، وذلك بأن يجمع بينها قدر من التشابه أو أرضية مفاهيمية مشتركة، فمن الناحية المنطقية لا معنى للمقارنة بين شيئين لا يجمع بينهما أدنى صلة من التشابه.
- أن تكون الظواهر والحالات موضع المقارنة صلاحة للمقارنة، وتسمح باعطاء نتائج دقيقة وذات جدوى، بأن لاتكون الفوراق بين الحالات موضع المقارنة شديدة التباعد من حيث الاطار الزماني والمكاني والسياقي،
- تمييز أوجه الاختلاف وأوجه المقارنة، لوصف الخصائص المشتركة والخصائص الخاصة بكل حالة، كأرضية لتحديد متغيرات الدراسة، ولبناء نماذج تصنيفية، وللكشف المتغيرات السببية.

ماهي السياسة المقارنة:

يعرفها زهادياس Zahadias بأنها" دراسة الأوضاع السياسية لدول خارجية"، وهناك تعريفات تدمج بين الجانب المنهجي للدراسة، وجانب الموضوع، فالسياسة المقارنة هي حقل دراسي في العلوم السياسية أو من علم السياسة يختص في دراسة ومعرفة وتفسير الظاهرة السياسية التي تتخذ مكانا لها في أطار النظم السياسية للدول، تمييزا لها عن حقل العلاقات الدولية الذي يدرس الظاهرة السياسية بين الدول.

ويعرفها هوارد فياردا بأنها " تتضمن الدراسة المنتظمة والمقارنة للأنساق السياسية العالمية، وتبحث عن تفسير الاختلافات أكثر من التشابهات بين الدول"، فهي تهتم بالكشف عن الأشكال والعمليات والانتظامات المشتركة بين النظم السياسية والوحدات السياسية والتي تشمل في العالم المعاصر حوالي مئتي دولة، وكيانات سياسية[1]، اخرى مثل السلطة الفلسطينية، السلطة السياسية في اقليم كوردستان، اقليم كوسوفو، وغيرها.

ويعرفها ماهلر Mahler بأنها لاتعدو أن تكون دراسة مقارنة للسياسات، بالبحث عن التشابهات والاختلافات بين الظوهر السياسية، ويتضمن ذلك المؤسسات (المجالس التشريعية، الأحزاب السياسية، الجماعات الضاغطة،..)، والسلوك السياسي (الانتخابات، المظاهرات...)، والأفكار والسياسية (الليبرالية، الماركسية، ...)، وذلك ضمن منهجية مقارنة.

ويعرفها فريمان Edward A Freemanبانها: تحليل مقارن للأشكال المختلفة للحكومات والمؤسسات السياسية"، ونفس التعريف تقريبا نجده عند M Curtisحيث يعرفها بانها تعتم بالانتظامات ذات المدلول من حيث دراسة التشابهات والاختلافات في كيفية اشتغال المؤسسات السياسية والسلوك السياسي".

وفي الأخير نرى بأن أشمل تعريف هو الذي قدمه شارما مانوج بأنها: "دراسة آليات التسوية المؤسسية والتحليل الامبيريقي والعلمي للعوامل غير المؤسسية والسياسية في تحديد السلوك السياسي، والدراسة الامبيريقية والميدانية للعملية السياسية وللأبينة والوظائف في النظام السياسي"[2]

التطو التاريخي لدراسة السياسة المقارنة:

الدراسات المبكرة:

لقد استعمل أرسطو المقارنة في وصفه للأنظمة والدساتير للمدن اليونانية، كما استعمل ماكيافيلي المقارنة في دراسته للمالك الايطالية،ومونتسكيو في دراسته للأنظمة السياسية وعلاقة البيئة والاخلاق بها، وجان جاك روسو في دارسته للنظ الاروبية، ودي توكفيل من خلا لمقارنته بين الولايات المتحدة ودول أروبا خصوصا فرنسا. وفي الدراسات الكلاسيكية الأولى كما برز في دراسة علم السياسية اوئل ظهوره في العالم الغربي، فقد اقتصرت الدراسات المقارنة على حالات محدودة في إطار القارة الأوروبية وأمريكا الشمالية. وقد اتسمت الدراسات السياسية المقارنة بالتركيز على الجوانب القانونية والأطر الشكلية للدساتير، وطرق انتقال السلطة، وتركز الموضوع حول الحكومات لذا شتهر هذا الحقل الدراسي وإلى حد الان في العديد من الأقسام في علم السياسية بدراسة الحكومات المقارنة.

قبيل الحرب العالمية الثانية:

اقتصرت الدراسات المقارنة في هذه الفترة على الدول الكبرى المعروفة مثل بريطانيا وفرنسا والمانيا، والولايات المتحدة الأميريكية، وبعد الثورة البلشفية وظهور الاتحاد السوفياتي وظهور الأنظمة العسكرية في اليابان والمانيا، ظهرت دراسات سياسية مختلفة عن الاطار القانوني والدستوري، لدراسة الجزانب الأخرى الاجتماعية والاقتصادية في ظهور وتطور الأنظمة

---

[1] Howard Wirada, **Comparative Politics: Approaches and Issues,** New York: Romwman & Littelfield Publishers, 2007, 04.

[2] Sharma Manoj, **Comparative Politics and Political Analyisi,** New Delhi: Anmol Pub, 2007, 03

السياسية وسلوك الانظمة السياسية، كما عبرت عنها دراسات شالز مريام، وهاورلد لاسويل والتي مهدت للثورة السلوكية في علم السياسة وفي السياسات المقارنة.

وتبقى اهم الخصائص التي غلبت على دراسة النظم السياسية في هذه الفترة:

- الطابع الأوروبي للدراسة: بالتركيز على النظم الاروبية الديمقراطية، ودراسة النظم السياسية الأخرى على أنها نظم منحرفة.
- الطابع الوصفي غير المقارن.
- الطابع الشكلي والقانوني: بالاقتصار على دراسة القوانين التنظمية والدساتير.

بعد الحرب العالمية وفترة الستينيات:

بعد بداية زوال الاستعمار واستقلال العديد من الأقطار، برز مفهوم دول العالم الثالث كما عبر عنه الفريد سوفي لأول مرة، لذا كان هناك مطلب ملح لدراسة ما يجري بداخلها من تحولات، وهذا فتح المجال امام توسع السياسة المقارنة ودراسة الأنظمة السياسية خارج حالاتها الكلاسيكية، وتغير في طريقة دراسة الأنظمة السياسية وفق عدة متغيرات مثل المساحةن حجم السكان، الخصائص الاجتماعية والثقافية، والاتجاه الايديولوجي، ومستوى التنمية اقتصادية، وطبيعة المؤسسات الحكومية الناشئة والموروثة.

ومن هنا أخذت يحظى فرع السياسة المقارنة بمزيد من الأهمية في دراسة المناطق والنظم السياسية، وفي إطار الموجة السلوكية التي طغت ف هذه المفترة، فقد تجاوزت الدراسات المقارنة اسلوب المقارنة المؤسسية البسيطة.

ومن أهم العوامل التي أدت إلى هذه التحولات:

- التطورات الأكاديمية والبحثية التي ارتبطت بالموجة السلوكية.
- زيادة الاهتمام غير الشكلية وغيرالرسمية للعملية السياسية مثل الأحزاب السياسية، وجماعات المصالح ومختلف المجموعات السياسية.
- تطور الواقع السياسي والذي أشرنا إلى جزء منه بظهور دول العالم الثالث، بالاضافة إلى دول المعسكر الاشتركي، أي ثلاث مجموعات من الدول دخلت في مجال الاهتمام الدراسي بدل ان كان يقتصر على مجموعة الدول الديمقراطية.
- أزمة الديمقراطية في أروبا أدت إلى ظهور الفاشية، استدعى من الباحثين الاجابة عن التساؤلات حول ظهور الأنظمة الشمولية والتسلطية آلية عملها.

لذا كان من نتائج هذه الفترة تطور في الاهتمامات العلمية على مستوى السلوكية كان من أبرز معالمها:

- توسع في مجال دراسة حقل السياسة المقارنة من حيث المواضيع والحالات والمتغيرات.
- البحث عن الواقعية في الدراسات السياسيةن أي بربطها بالتطورات الميدانية للنظم السياسية، أي دراسة النظام السياسي كما هو قائم بالفعل.
- البحث عن المزيد من الدقة العلمية بإدراج الدراسات الكمية والاحصائية في دراسة السياسة المقارنة، مثل الدراسات المسحية ودراسات قياس الرأي العام، وقياس الاتجاهات.
- صياغة أطر نظرية ومفاهيمية مناسبة للحقل الدراسي وللمواضيع المدروسة: مثل مفاهيم : الدور، الوظيفة، البنية، ...الخ، كما أعيد النظر في تعريف واستعمال المفاهيم السابقة مثل

الحكومة، المؤسسة، ...الخ، لكي تصلح هذه المفاهيم الجدية وتنطبق على واقع المجتمعات العالم الثالثية، وكل أنماط النظم السياسية التي عرفها التاريخ البشري، سواءا كانت ديمقراطية أو تسلطية، غربية أو غير غربية. وكبديل للمقارنة الكلاسيكية التي نتقدت بأنها محدودة النتائج علميا ولآن العناصر التي تقيم عليها المقارنة لا توجد في كل الأنظمة السياسية او في بقية المجتمعات، وإن وجدت فإنها تودي وظائف مغايرة (مثل الأحزاب والنقابات، ...الخ).

مابعد السلوكية والفترة الراهنة:

إن مصطلح ما بعد Post يشير إلى فترة جدية من النقد والمراجعة المنهجية والنظرية لفترة السلوكية، بدون وجود خصائص ثابتة وبديلة بشكل محدد، بل انفتاج الدراسات المقارنة في علم السياسة نحو تعدد منهجي وتعدد نظري أشرنا غليه سابقا. ومن أهم معالم هذه الفترة:

- اتجاه نقدي ومنهجي للمدرسة السلوكية من حيث عدم اهتمامها بالقيم، وإفراطها في دراسة الظاهرة السياسية كظاهرة سلوكية مجردة من معانيها الانسانية.
- انصب النقد المنهجي والنظري على النموذج المعرفي التي بنته الدراسات السلوكية حول التنمية السياسية أو المنظور التنموي، والذي كان قائما علىى مجموعة من المسلمات أعيد فيها النظر، مثل العالمية، الحتمية الأحادية، التحديث، لتحل بإزائه نماذج معرفية منافسة له قائمة على الثقافوية أو النسبية الثقافية، وعلم الاجتماع التاريخي المقارن، ومؤسسة لنوع جديد من الدراسات المقارنة.
- نقد الخلفية الايديولوجية والمعرفية للنظريات الناشئة عن السلوكية واتهامها المركزية الغربية، والتحيز الايديولوجي لليبرالية والديمقراطية الغربية.
- إعادة الاهتمام بالقيم ودورها في تشكيل الواقع، بدل الاهتمام بالتكتيكات البحثية والتأملات النظرية، وقد انتقدت توجهات مابعد السلوكية الحقبة السلوكية كانت لها ادعاءات علمية جوفاء وادعاء الحياد الموضوعي في الدراسات، وطرحت عدة أسس لبناء الدراسات المقارنة في علم السياسة قامة على:
  - o التعاون والتواصل بين الحقول المعرفية في العلوم الانسانية
  - o التعاون والتفاهم بين المجتمعات.
  - o إعادة الاعتبار لعدة مفاهيم كلاسيكية مثل مفهوم الدولة باعتبارها ظاهرة اجتماعية ، بحسب اقترابات الكوربوراتية، واقتراب الدولة والمجتمع.

ونتيجة لذلك انفسجح المجال أمام التعدد في الاقترابات ، وظهور جزر نظرية، والميل نحو التنظير على مستوى متوسط وجزئي، بالتعامل مع متغير ات وموضوعات محددة، والتأكيد على أهمية دراسة المناطق، وإمكانية تطوير نظريات خاصة بكل منطقة.

أمثلة من الدراسات المقارنة:

في إطار السياسة المقارنة، تبلورت مجموعة من المفاهيم أصبحت بمثابة أدوات تحليلية مقارنة، ومن أبرزها مفهوم : لتمايز البينوي، الوظائف، المشاركة، الشرعية، صنع القرار، البنية، تجميع المصالح. كما أخذت الدراسات المقارنة الحديثة تولي أهيمة للجانب الثقافي والادراكي للأفراد والمجموعات والفواعل في العملية السياسية، إضافة إلى الأبعاد التاريخية والتكنولوجية وغيرها.

ومن أمثلة الدراسات المقارنة الأولى في مرحلة السلوكية نجد دراسة فيربا للسلوك الانتخابي بين مجموعة من الدول، من بينها الولايات المتحدة والهند، ولاحظ أن التصويت الانتخابي في الهند

في تلك الفترة لايرتبط بالاهتمام السياسي كما هو السائد في الديمقراطيات الغربية الاروبية والأميركية، فاستنتج أن التصويت الانتخابي ليس معيارا ومقياسا مشتركا للمشاركة السياسية في كل الانظمة السياسية.

غير أن الدرسات المقارنة لا تسلم من العيوب الجانبية، فالدراسة التي قام بها جابريال ألموند وفيربا مابين 1958 إلى 1963 ، حيث درسا الثقافة السياسية بين خمسة بلدان: الولايات المتحدة، بريطانيا، ألمانيا، إيطاليا والمكسيك. وقد وجهت انتقادات لهذه الدراسة بعد أن صدرت في كتاب: الثقافة المدنية، بانها تجاهلت خصائص البنية السياسية التي اتسمت بها المكسيك في تلك الفترة، من حيث سيطرة حزب مهيمن على السلطة، واتسام نظامها السياسي بالتسلط في تلك الفترة بخلاف الأنظمة السياسية الأخرى الديمقراطية، كما انتقدت الدراسة بأنها تجاهلت متغيرات مهمة مثل الطبقات الاجتماعية والمجموعات الاجتماعية وثقاتها الفرعية.

الاقترابات:

لذا فأهم الاقترابات المعاصرة في تحليل النظم السياسية تتمثل في:

- الاقتراب البيروقراطي
- الاقتراب الكوربوراتي
- النظرية النقدية للتنمية
- نظرية التبعية
- نظرية النخبة
- نظريات الامبريالية
- البراغماتية
- الماركسية
- الماركسية الجديدة
- مدرسة التحديث
- المؤسسية والمؤسسية الجديدة
- مدرسة التعددية التقافية multiculturalism
- الثقافة السياسية
- البنائية السياسية (عند غرامشي، لويس ألتوسير، نيكولا بولانزاس)
- النسقية (دافيد ايستن)
- مابعد الامبريالية
- ما بعد البنوية والبنيوية الجديدة
- نظرية الخيار العقلاني
- نظرية علاقة الدولة بالمجتمع (حويل ميغدال)
- البنيوية الوظيفية
- نظرية النسق الدولي

مكونات النظام السياسي

في دراسة النظم السياسية بعد مسألة تعريف النظام السياسي، تطرح مسألة مكونات النظام السياسي، اي ماهي العناصر التي يتشكل منها النظام السياسي، ومن الناحية المنهجية إذا أردنا أن ندرس نظاما سياسيا لمجتمع أو دولة ما، ماهي العناصر والجوانب والمتغيرات التي ينبغي جمع المعلومات حولها، حتى تعطينا صورة وصفية متكاملة، وقدرة تفسيرية واقعية. وفي هذالا الاطار طرحت عدة وجهات نظر في دراسة مكومات النظام السياسي.

ومعظم الدرسات تركز على أن مكونات النظام السياسي تتجه إلى دراسة ثلاث عناصر أساسية تتمثل في الحكومة والجانب الثقافي والبنية الاجتماعية، والتي تنقسم بدورها إلى عناصر فرعية، فيرى دافيد David Apter أبتر بأن النظام السياسي يتكون من : الحكومة، الجماعات السياسية، نظام التدرج الاجتماعي. أما روي مكريدس وجان بلوندل فيريان بأن مكومات النظام السياسي تتمثل في الحكومة، الاطار الاجتماعي والثقافة السياسية.

فروي مكريديس وباعتباره من الناقدين للاقترابات التقليدية في دراسة النظام السياسية يرى أنه لدراسة النظام السياسي لابد من دراسة الحكومة والإطار التاريخي والاجتماعي والجغرافي لها، والتنظيمات الاجتماعية والاقتصادية، ودراسة الايديووجيا ونسق القيم السائد من حيث نمطها السياسي، ودراسة الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة وبينة القيادة[1].

1- الحكومة والمؤسسات السياسية:

ويقصد بها الأداة الرسمية التي من خلالها يتم طرح وبلورة وتنفيذ القرارات السياسية بشكل قانوني. وههناك خطأ شائع بحصرها في الجهاز التنفيذي أو مجلس الوزاء Cabinet والتي تمثل جزءا من الحكومة.وهي تتشكل بشكل أساسي من أربع فئات من المؤسسات أو الأجهزة والتي يختلف تركيبها من نظام للآخر وهي : الجهاز التنفيذي، الجهاز التشريعي، الجهاز القضائي، وجهاز الادارة الحكومية. فهناك من يدرس الحكومة على أساس السلطات التي تتكون منها والتي تمارسها فعليا، سواء بوجود مستوى من الفصل بين السلطات أو تجميع بعض السلطات أو كلها في جهاز أو شخص واحد، وتتمثل في السلطة التنفيذية، السلطة التشريعية، السلطة القضائية، وهناك من يضيف إليها سلطات أخرى لا تقل أهمية عن السلطات الأخرى تمارسها أجهزة الحكومة مثل السلطة الرقابية التي قد تمارسها المؤسسات التشريعية أو تختص فيها مؤسسة مستقلة مثل مؤسسة النيابة العامة أو مراقب الدولة كما في بعض الأنظمة الأسكندنافية.

ويرى دافيد أبتر David Apter بان الحكومة تقوم من الناحية البنائية على خمس عناصر تتمثل في:

1- نظام سلطوي لصناعة القرار
2- نظام للمحاسبة والمراقبة
3- نظام للارغام والعقاب تقوم به الأجهزة الأمنية
4- نظام لتجديد الموارد وتحصيصها
5- التجنيد السياسي وتحديد الأدوار.

---

[1] Sharma Manoj, **Comparative Politics and Political Analyisi,** New Delhi: Anmol Pub, 2007, 03

أما روي مكريدس فيرى بان الحكومة تمثل كل المؤسسات الرسمية التي ترسم السياسة العامة وتقوم بتنفيذها.

-2 الاطار الاجتماعي:

ويشمل البنية الاجتماعية :الطبقات اجتماعية ونظام التدرج الاجتماعي، والمجموعات الاجتماعية : الدينية ، الاثنية ، اللغوية، والقوى السياسية الفاعلة في المجتمع من أحزاب سياسية ومختلف مؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني من جماعات مصالح وجماعات ضاغطة.

-3 الثقافة ونمط السلوك السياسي:

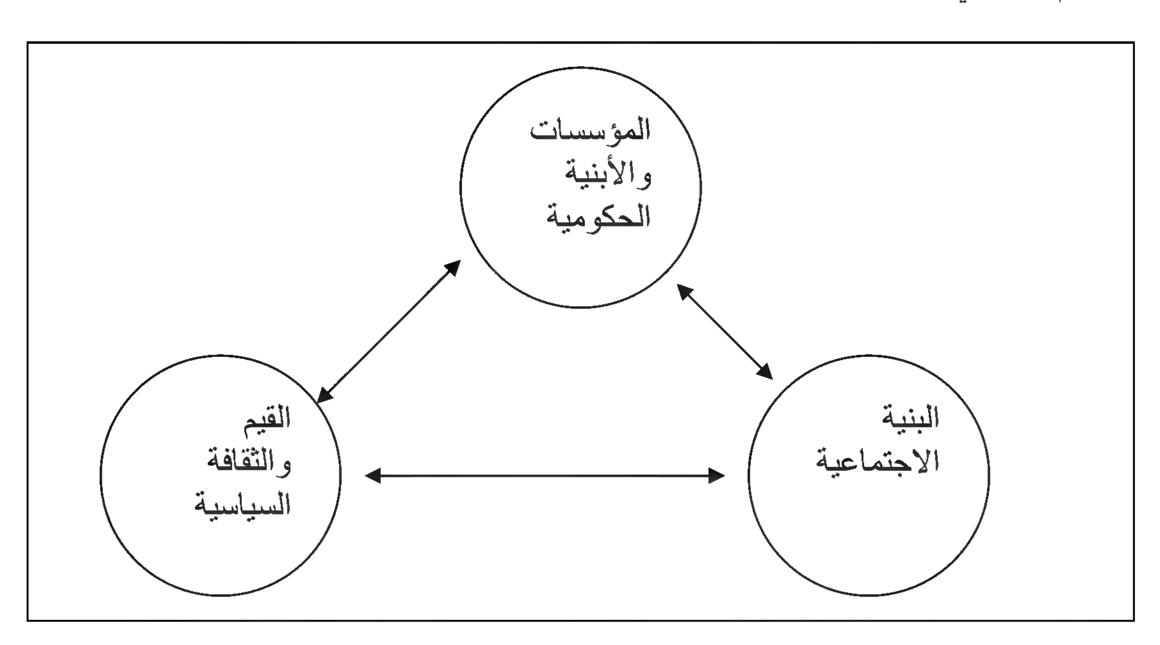
ويشمل ذلك أنماط القيم والثقافة السائدة في المجتمع وفي الممارسة السياسية والتي تحدد الشكل الذي تتخذه الشرعية السياسية legitimety ونمط الايدلوجيا المهيمنة، وعلاقة الثقافات الفرعية للمجموعات مع الثقافة المهيمنة للنظام السياسي، والأدوار الممنوحة للأفراد والجماعات في الحياة العامة.

مستويات دراسة النظام السياسي:

لدراسة أي نظام سياسي لا بد من دراسته عبر ثلاث مستويات:

1- المستوى الأول أو المستوى القاعدي لدراسة النظام السياسي ويشمل ذلك تاريخ وجغرافية البلد، ونظامه الاقتصادي ، والخصائص السكانية من حيث التركيبة ، ونظام القيم السياسية.
2- دراسة الحركية السياسية للنظام: من حيث دراسة الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة إن وجدت، والقوى الاجتماعية التي لها تأثير سياسي، ونظام الانتخابات، ونمط القيادة السياسية، ونمط المشاركة السياسية.
3- نظام صنع القرار في النظام السياسي: أو من يحكم؟ ويشمل ذلك دراسة الشكل الدستوري، ونمط الأجهزة الادارية والحكومية، والعلاقة بين المؤسسات السياسية ، والعلاقة بين السلطات.

فالنظام السياسي هو حصيلة تفاعل بين مكوناته الاجتماعية والثقافية والحكومية.



عناصر دراسة النظام السياسي:

يقترح هوارد فياردا انه لدراسة أي نظام سياسي، أو أي موضوع يتعلق بدراسة الانظمة السياسية، فلا بد ان يشمل موضوع الدراسة على العناصر التالية:

1. مقدمة حول الموضوع من حيث أسباب واهمية دراسة النظام او البلد المعين، وتقديم الفرضيات وتوضيح الجوانب المنهجية
2. التاريخ السياسي للبلد او البلدان محل الدراسة، لتحديد الملامح والمحطات التاريخية لنشوئها وتطورها، او اجراء دراسة مقارنة لنفس البلد عبر فترات تاريخية أو بين مجموعة من البلدان.
3. دراسة الثقافة السياسية: دراسة نسق الافكار والقيم والمعتقدات والمعايير السائدة في مجتمع الدراسة.
4. الأساس والاقتصادي والاجتماعي: من حيث مستوى المعيشة، طبيعة النظام الاقتصادي وبنيته، البنية الطبقية والبنية الاجتماعية (قبائل، اثنيات..)
5. جماعات المصالح: التي لها دور في صناعة القرار وفي الميدان السياسي، مثل جماعات المصالح المهنية مثل النقابات، المصالح الاجتماعية وغيرها، والنسق الذي تشتغل فيه جماعات المصالح (كوربوراتي، ديمقراطي، تسلطي، شمولي)
6. الأحزاب السياسية: معظم الأنظمة السياسية المعاصرة بها أحزاب سياسية، أو تعتمد التنظيم الحزبي وتعترف به من الناحية الرسمية ماعدا استثناءات، ولكن تحتلف فيما بينها من حيث نمط النظام الحزبي السائد، والتركيبة الاجتماعية للأحزاب السياسية، والاطار الوظيفي والتنظيمي للأحزاب السياسية.
7. الاتصال السياسي: دراسة العملية الاتصالية من حيث طريقة الاتصال، أدوات الاتصال الجماهيري، من يملكها، لصالح من، وهامش الحرية والحركة الذي تتمتع به.
8. المؤسسات الحكومية: من حيث البناء القانوني والدستوري للمؤسسات السياسية، وعلاقة السلطة بالمواطنين، والأبينة الحكومية: الحكومة، البرلمان، العدالة والحكم المحلي.
9. البيروقراطية الحكومية: كيف تنظم الادارة الحكومية وتسير، ومن يسيرها.
10. صنع القرار: من يصنع القرار، كيف يتم صنعه، الاطراف المشاركة فيه؟
11. دراسة السياسات العامة: دراسة القرارات والنشاطات الحكومية التي تهدف إلى تغيير الاوضاع وادارة الأمور الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. على المستوى الداخلي او الخارجي.

وبناءا على هذا المقترح فإن عناصر النظام السياسي تتشكل حسب فياردا من ثلاث عناصر أساسية تتمثل في البنية والاجتماعية بصفة عامة والتي تمثل عنصر المدخلات، والعنصر الثاني هو المؤسسات الحكومية، والعنصر الثالث يتمثل في المخرجات أو السياسات العامة، وفق المخطط التالي:

المدخلات:	**المؤسسات الحكومية**	**المخرجات**
الثقافة السياسية	| النظام الحكومي	| |السياسات العامة
العوامل الاقتصادية والاجتماعية	←----> | البيروقراطية الحكومية	←--> |السياسة الداخلية

جماعات المصالح | | | السياسة الخارجية

الأحزاب السياسية | |

الاتصال السياسي |___________|

اقترابات النظم السياسية

نقصد بالاقتراب طريقة التقرب من ظاهرة أو حالة بغية تفسيرها بعد اكتشافها وتحديدها ، بالاستناد إلى مفاهيم ومتغيرات رئيسية يرى الاقتراب بأنها الأنسب في التفسير، وفي النظم المقارنة هناك مجموعة من المداخل النظرية في دراسة الأنظمة السياسية، وأهم هذه المداخل أو الاقترابات نجد مايلي:

الاقتراب القانوني:

مفهوم القانون

جاء في المعجم السياسي لغي هرميه وبرتران بادي أن مفهوم القانون يشير إلى ثلاث معان أساسية هي : أنه قاعدة تصنعها وتصيغها هيئة شرعية تصدر على شكل مرسوم، أو قرار، أو أنه مجموعة من المبادئ والمعايير الأخلاقية وهنا نتكلم عن مبادئ متسامية مثل القانون الالهي والتشريعات الدينية، أو أنه مجموعة من الانتظامات والضرورات والعلاقات بين العناصر والظواهر وهنا نتكلم عن القوانين الطبيعية[1].

أهمية الاقتراب القانوني

إن اول اقتراب استعمل في دراسة النظم السياسية هو الاقتراب القانوني، وذلك من خلال دراسة صلاحيات الأجهزة الحكومية، والعلاقة القانونية بينها، ومدى تطابق الأنشطة الحكومية والرسمية مع القواعد القانونية، وذلك من منظار المشروعية القانونيو للسلوك الحكومي أو القرار السياسي، وتحديد الجهاز أو المؤسسة الدستورية المخولة قانونيا.

وهو اقتراب غلب عليه الوصف، يصف الظواهر من خلال معيار المشروعية القانونية ، التطابق، الخرق، الانتهاك، ومن خلال مفاهيم اخرى مثل الحقوق، الصلاحيات ، الواجبات، الالزام، المسؤولية، ووصف الاجراءات القانونية المتبعة. مثل وصف البناء القانوني للمؤسسات السياسية، والانتخابات، والاحزاب، كيفية تمويل النشاطات الحزبية من الناحية القانونية، العلاقة بين السلطات،...الخ.

نظرية الفصل بين السلطات:

فمن أهم المفاهيم التحليلية التي لازالت تحظى بالاهتمام في التحليل القانوني والسياسي هو مبدأ الفصل بين السلطات، وتعود فكرة الفصل بين السلطات إلى أنه ينبغي أن تقسم السلطة السياسية إلى عدة أجهزة، لحماية المجتمع من سوء استعمال السلطة، ومنشؤها الفكري يرجع إلى أواخر القرون الوسطى ومفادها تقسيم السلطة بين الدولة والكنيسة، حيث كان الخلاف يدور حول أي من السلطتين له الهيمنة العليا، فقد سبق للكنيسة أن كان لها سلطان روحي على الملوك، حيث كانت تعاقب من يخرج عنها الحرمان. وقد أعيد إحياء هذه الفكرة بصيغة جدية في القرن السابع عشر، ومن أهم المفكرين الذين تكلموا عن الفكرة نجد جون لوك الذي أبرز أن ممارسة السلطة من خلال ثلاث سلطات هي: السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة الفيدرالية المختصة بالشؤون الخارجية، أما مونتيسكيو فضمن قراءة خاطئة للنظام الملكي البريطاني وفي كتابه روح القوانين، رأى بأن السلطة موزعة فيه بين ثلاث سلطات هي التنفيذية (الملك)، التشريعية(البرلمان) والقضائية (المحكمة العليا)، وقد تأثر مشرعوا وصانعو الدستورالأميريكي بفلسفة مونتيكيو جون لوك، وصاغو النظام السياسي الأميريكي على اساس الفصل بين ثلاث سلطات هي: الرئاسة وتمثل السلطة النفيذية، الكونغرس ويمثل السلطة التشريعية، والمحكمة الفيدرلية العليا وتمثل السلطة القضائية[2].

---

[1] غي هرمي وبرتران بادي، **معجم علم السياسية والمؤسسات السياسية.**

[2] Lain Mclain, The concise Oxford dictionary of Politics,

ويقوم هذا المبدأ على مبدأين فرعيين هما: هما الرقابة المتبادلة والتوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية check and balance، فالرقابة المتبادلة يقصد بها قدرة كل سلطة على رقابة نشاط السلطة الأخرى وإخضاعها للمساءلة، ومبدأ التوازن يعني قدرة كل سلطة على الحد من السلطة الأخرى إذا تجاوزت حدودها المسموح بها قانونيا.

وهذا المبدأ له انتقادات، منها، أن تقسيم السلطات إلى ثلاث مسألة تحكمية، بعيدة عن الواقع الذي يشهد وجود سلطات أخرى مثل السلطة البيروقراطية أو التنظيمة وسلطة الاعلام والصحافة، فهي تؤثر على الرأي العام وبالتالي تؤثر على الانتخابات ونتائجها وبالتالي تؤثر على تركيبة السلطات الثلاث، ففي بعض الأنظمة السياسية تتخذ في دساتيرها أكثر من هذا التقسيم الكلاسيكي مثل الصين والدول الأسكندنافية، ففي الصين هناك تمييز بين خمس سلطات هي: السلطة التنفيذية، السلطة التشريعية، السلطة القضائية، السلطة الضابطة، وسلطة التحقيق والتي تسمى في الدول الأسكندنافية بوظيفة مراقب الدولة أو الاومبوتزمان.

كما أن شكل العلاقة بين السلطات لا يتسم دائما بالفصل، ففي الحالة البريطانية هناك انبثاق للسلطة التنفيذية من السلطة التشريعية، كما أن السلطة التشريعية تمارس بعض الموظائف القضائية من خلال مجلس اللوردات، وفي الدول التسلطية يفقد هذا المبدأ معناه، أو تكون هذه السلطات في يد شخص واحد، كما يرى المنتقدون أن مسالة الفصل بين السلطات والفصل بين الدين والدولة مسائل غير واقعية، فلا يوجد فصل تام، كما أن اهذا المبدأ بصيغته الأميريكية الرئاسية لم يتناسب في تطبيقه مع مجتمعات أخرى، فقد ولد هذا المبدأ سلسلة من الأزمات السياسية في دول أميريكا اللاتينية.

مبادئ أخرى في التحليل القانوني:

وهناك مبادئ أخرى تندرج ضمن التحليل القانوني في إطار النظم السياسية والتحليل الدستوري أو مرتبطة بالنظرية الديمقراطية الدستورية في تقييد السلطات فمن هذه المبادئ:

مبدأ الفيدرالية (التقسيم العمودي للسلطة)، مبدأ حكم القانون ودولة القانون لتقييد ممارسوا السلطة من التعسف، مبدأ فصل الدين عن الدولة أو الكنيسة عن الدولة، والتي لها عدة معان ولعل أبرز معانيها الدستورية المتعلقة بحماية الحريات العامة، هي حماية حرية التدين بتقييد السلطات في التدخل في الممارسات الدينية، مبدا الديمقراطية والمجتمع المدني: لتقييد لسلطات من المساس بالمصالح العامة والخاصة، ومبدأ رقابة المدنيين على العسكريين للحفاظ على الطابع المدني للسلطة.

حدود استعمال الاقتراب القانوني:

ولكن في مجال الدراسات المقارنة فقد كان هذا الاقتراب ينصب حول الدراسة المقارنة بين الدساتير، لذا كانت الحقل الدراسي والذي تطور عن هذا الاقتراب هو "دراسة القانون الدستوري". وانتقد هذا الاقتراب بأنه غير كاف في الدراسات السياسية لآنه يهمل النشاطات الرسمية بحكم طبيعته، ويهمل نتيجة لذلك دور الفواعل الأخرى في تقرير القواعد القانونية التلاعب بها.

الاقتراب المؤسسي:

مفهوم المؤسسة:

المؤسسات هي مجموع المظاهر والأنماط السياقية التي تمثل الخيارات الجماعية والتي تحدد وتقيد وتعطي الفرص للسلوك الفردي، ويعرفها صموئيل هنتنغتون نقلا عن العديد من التعريفات السوسيولوجية كما عند تالكوت بارسونز، وصموئيل إزنستادت بأنها: "هي أنماط من السلوك الثابت والمقيم والمتواتر"[1] بين الأفراد. والمأسسة هي العملية التي تكتسب بها التنظيمات والإجراءات درجة متزايدة من الثبات والانتظام والاستمرارية. ويقصد بالمؤسسات السياسية مجموعة العناصر التنظيمية الرسمية ذات العلاقة بالنظام السياسي وتشمل المؤسسات التشريعية، التنفيذية، القضائية، المؤسسات البيروقراطية.

توجهات المؤسسية:

هناك اتجاهان في دراسة المؤسسات، اتجاه تقليدي واتجاه حديث، فالاتجاه التقليدي اهتم بدراسة الأبنية والهياكل الرسمية، ومدى التزامها بالقواعد الدستورية، وبالتركيز على مواضيع: مثل الدولة، الحكومة، البرلمان، السلطة القضائية، الجهاز الاداري، ..الخ ، أي دراسة المؤسسات في ضوء شرعيتها الدستورية وبنائها الهيكلي الذي يعبر عنه برسم هيكلي.

أما المؤسسية الحديثة فهي أحد إفرازات الثورة السلوكية، فقد غيرت مفهومها للمؤسسة، واتجهت في تناولها للتحليل المؤسسي من وجهة علاقة المؤسسة التفاعلية مع البيئة المحيطة بها، وقدرة المؤسسة على التكيف والاستمرار. وفي دراسة النظم السياسية لم تعد الدراسة قاصرة على المؤسسات الرسمية الدستوربة، بل شمل كل أنواع المؤسسات التي لها دور في صناعة القرار أو المشاركة فيه(مؤسسة دستورية : برلمان، حكومة، مؤسسة عسكربية، اقتصادية، دينية، قبلية...)، فدرست التأثيرات المتبادلة بين مؤسسات الحكم، وماهي المؤسسة الأكثر حيوبة وتأثيرا؟

معايير المأسسة:

ووفقا لدراسة صموئيل هنتنغتون فإن النظم السياسية تختلف فيما بينها في قوة الحكم ودرجته لا في شكل الحكم أي مدى امتلاك الأنظمة السياسية لمؤسسات فعالة ومتعددة الأبنية والوظائف. وقد صاغ مفهوم المؤسسية لقياس قوة المؤسسات، ويقصد بها تلك " العملية التي تكتسب بها التنظيمات والإجراءات حتمية وثباتا"[2] وذلك وفق قياس درجة تعقيد وتكيف واستقلالية وتماسك المؤسسات السياسية ضمن النظام السياسي، وفي حالة إمكانية قياس هذه المعايير يمكن المقارنة بين الأنظمة السياسية من حيث قوتها المؤسسية.

1-التكيف: ويقصد بها مدى قدرة المؤسسة على الاستمرار رغم تغير البيئة حولها والتحديات التي تواجهها المؤسسات حيث كلما زاد نجاح المؤسسة في مواجهة تحديات بيئية مختلفة فإنها تكتسب عبر الزمن قدرة تكيف أعلى، وذلك على أساس المعايير الفرعية للتكيف التالية:

---

[1] صموئيل هنتنغتون، **النظام السياسي لمجتمعات متغيره**، ترجمة: سمية فلو عبود، بيروت: دار الساقي، 1993[1968]، ص 21.

[2] المرجع نفسه، المكان نفسه.

العمر الزمني: كلما كانت المؤسسة اكثر قدما واستمرت لفرتة طويلة كان احتمال استمرارها في البقاء أعلى من المؤسسات الأقل قدما منها. فمسار استقرار المؤسسات السياسية يتطلب فترة زمنية أطول منها لدى مؤسسات اخرى مثل المؤسسات الاقتصادي.

العمر الجيلي: قدرة المؤسسة على البقاء رغم تغير القيادات وطرق انتقال القيادة بطريقة سلمية وسلسة من جيل إلى جيل آخر وليس في إطار نفس الفئة الجيلية (انتقال السلطة من لينين إلى ستالين لا تعبر عن انتقال جيلي)بحيث لا تؤثر على بقاء المنظمة واستقرارها، وذلك بعد مضي الجيل المؤسس لها[1].

التغير الوظيفي: قدرة المؤسسة على انشاء وظائف جديدة وتعدد وظائفها، فالمؤسسات تبدأ وتنشأ لتأمين وظيفة محددة او مجموعة من الوظائف المحصورة في بيتها الأولى، لكن التغير البيئي والزمني يشكل تحديا امام التنظيم او المؤسسة نحو التغير الوظيفي أو مواجهة الفناء أو الموت البطيئ، ويتمثل التكيف الوظيفي لدى المؤسسات السياسية في القدرة على تنويع وجلب مؤيدين وأعضاء جدد من فئات اجتماعية مختلفة، ومثال ذلك الأحزاب السياسية وقدرتها على تمثيل المزيد من الجماهير الانتخابية وقدرتها على التكيف الوظيفي بين ممارسة السلطة أو الانتقال إلى المعارضة، أو الانتقال من حزب وطيفته التي تأسس من أجلها هو الحصول على الاستقلال ومواجهته لتحديات وظيفية بعد الحصول على الاستقلال.

2- التعقيد: يرى هنتنغتون أنه "كلما ازداد التنظيم تعقيدا، ارتفع مستواه [المؤسسي]"[2]، ويمكن رؤية التعقيد في التنظيمات من خلال: 1) درجة تعدد وحدات المؤسسة الفرعية وتنوعها، 2) درجة تعدد وظائف المؤسسة وتنوعها.

ولذا يرى أن الأنظمة السياسية اختلفت في قدرتها على التكيف " الأنظمة السياسية التقليدية البسيطة والبدائية نسبيا غالبا ما ترتبك أثناء عملية العصرنة، أما الأنظمة التقليدية الأكثر تعقيدا فإنها تكون أكثر قابلية للتأقلم مع هذه المتطلبات الجديدة"[3] ويضرب مثالا بقدرة تكيف النظام السياسي الياباني في عهد الشوغون نتيجة لتعقده، والقدرة العالية للنظام السياسي الأميركي الآتية من الأدوار السياسية التي تلعبها بفعالية مؤسساته السياسية الرئاسة، مجلس الشيوخ، مجلس النواب، المحكمة العليا، حكومات الولايات، والتي تسمح بتداول المشكلات وتوزيعها فيما بينها، بينما نتيجة لتمركز السلطة في الجمعية العمومية الفرنسية وفي الإدارة البيروقراطية، هذا جعل النظام الفرنسي يواجه سلسلة من أزمات التغيير من جمهورية لأخرى. ويرى بأن الأنظمة ذات الأشكال الأحادية والبسيطة في الحكم توجه صعوبة في الاستقرار والتكيف أكثر من تلك الأنظمة التي تمتلك شكلا تنظيميا مختلطا ومتعددا في أجهزة الحكم.

3- الاستقلالية: ويقصد بها "مقدار الوجود المستقل للتنظيمات والإجراءات السياسية عن تجمعات وطرائق سلوك اجتماعية أخرى."، فكلما تمتعت المؤسسة باستقلالية كلما أمكن وصف النظام السياسي بانه نظام مؤسسات، وفي المقابل كلما كان النظام السياسي من خلال مؤسساته تابعا وخاضعا لنفوذ فئات اجتماعية عائلية، عشائرية، الخ كلما أمكن الحكم عليه أنه ينقصه الحكم الذاتي وأنه يعكس ممارسة عالية من الفساد السياسي، وذلك من خلال: 1) الاستقلالية في الميزانية، 2) الاستقلالية في تولي المناصب وتجنيد الأعضاء داخل المؤسسة.

---

[1] المرجع نفسه، ص 24.
[2] المرجع نسه، ص 27.
[3] المرجع نفسه، ص 28.

4- التماسك: ويقصد به درجة الرضا والاتفاق بين أعضاء المؤسسة من خلال:مدى شعور الأعضاء بالانتماء للمؤسسة، مستوى الخلاف داخل المؤسسة ووجود أجنحة داخلها، مدى وجود خلاقات وصراعات داخل المؤسسة، وكيفية تسوية الصراعات الداخلية. المؤسسات تواجه تحديا في تماسكها بدخول فئات جديدة وأعضاء جددا، كما يتأثر التماسك بدرجة استقلالية المؤسسة عن تأثير القوى الخارجية. فهناك مواصفات سلوكية ضرورية في استمرار وتأمين لحمة المؤسسة تتمثل في التنسيق والانضباط بين أعضاء المؤسسة وفروعها المختلفة، والعمل الجماعي الذي يتوفر داخلها[1].

الهندسة المؤسسية:

تحتاج المؤسسات السياسية إلى تجديد في هياكلها ووظائفها، واستحداث مؤسسات جديدة تستجيب للحاجات والمطالب والصراعات الجديدة، وهو مصطلح لا يقتصر على عملية استحداث المؤسسات حين يمر النظام السياسي من نظام تسلطي إلى ديكتاتوري، بل يشير كذلك إلى الانتقال من نظام ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي من أجل ترسيخ الديمقراطية مثل تحول في الدستور نحو إقرار الفيدرالية أو الانتقال من نظام ملكي دستوري إلى برلماني . فالهندسة السياسية لمؤسسات الاتحاد الأوروبي وداخل الديمقراطيات الأوروبية جاءت كاستجابة للأزمة السياسية التي واجهتها المؤسسات والمتمثلة في انهيار وانحطاط الأحزاب السياسية وضعف المشاركة الانتخابية، وزيادة تفتت وتجزئة النظام الحزبي والاغتراب السياسي من قبل الناخبين تجاه ما يسمى بالطبقة السياسية.

لذا جاءت جهود الهندسة المؤسسية لتعالج القضايا التالية: وضع ومعالجة الدساتير الحالية (الهندسة الدستورية)، إعادة صياغة قوانين انتخابية جديدة تراعي مبدأ الأغلبية والأقليات مثل تغيير نيوزلندا لنظامها الانتخابي الأغلبي إلى نظام أقرب إلى النظام الألماني استجابة لاحتجاجات إثنية الماوري (السكان الأصليون)، اللجوء إلى أساليب الاستفتاء العام لمعالجة مشكلة التمثيل السياسي وشرعيته، ولكن هذا لا يعني أن الهندسة المؤسسية والدستورية تتجه دائما إلى التحول الديمقراطي، فالعديد من الأنظمة التسلطية تستعمل التغيير المؤسسي لزيادة التسلط ولتجديد نفسها، مثل تحويل المجلس التشريعي إلى مجرد هيئة تشريعية رئاسية في كازاخستان وبيلوروسيا حسب كلوس فون بايم[2].

الاتجاهات المؤسسية الحديثة في التحليل السياسي للنظم السياسي:

يقصد بالتوجه المؤسسي أو الاقتراب المؤسسي مجمل النظريات في حقل السياسة المقارنة وفي العلوم السياسية بصفة عامة والتي تعطي أهمية للمؤسسات في تحديد السلوكات والمخرجات السياسية، على اعتبار أن المؤسسات تمثل متغيرا مستقلا يؤثر على 3) تحيد من هم الفاعلون الذي يسمح لهم بالمشاركة في الساحة السياسية، 2) تحدد نمط الاستراتيجيات التي ينتهجونها، 3) تؤثر على الخيارات والمعتقدات التي يتبنونها حول الممكن والمرغوب فيه[3]، ومن وجهة نظر المؤسسيين المحدثين فإن الصراع السياسي داخل الأنظمة السياسية ذات القدرة المؤسسية العالية يميل إلى التمأسس (تستوعيه مؤسسات تستجيب للمطالب الصراعية وتسويها)، وبالتالي فالبناء المؤسي والترتيبات المؤسسية هي التي ستؤدي إلى التغير في موازين الصراع بين القوى السياسية. وأن العملية السياسية هي إفراز للمؤسسات، لكنهم يختلفون في تفاصيل وفقا للتوجهات.

---

[1] هنتنغتون، المرجع نفسه،

[2] Klaus von Beyme, " Institutional Engineering and transition to democracy", In: p 17.

[3] Sven Steinmo, " The New Institutionalism", in: Barry Clark and Joe Foweraker (eds), **The Encyclopedia of Democratic Thought,** London: Routledge.

المؤسسية التاريخية: يركزون في تحليلهم المؤسسي على المخرجات والنتائج الواقعية للمؤسسات، ومن اهم روادها الأوائل: بيتر كاتزنسكين، تيدا سكوكبول، فقد لاقي هؤلاء الباحيون صعوبة في التعامل مع مجموعة واسعة من الأحداث السياسية التاريخية المختلفة عبر الأزمنة والأمكنة، وتوصلوا إلى أن العامل المشترك السببي يكمن في دور المؤسسات السياسية، اليد الثقيلة في التاريخ بحسب جون إيكنبري John Ikenberry أو على اعتبار أن المؤسسات ليست المتغير التفسيري الوحيد ولكنه متغير وسيط أو بنيوي ومهيكل للأنشطة السياسية لأنها تعمل على تقييدها وضبطها، والهدف من ذلك هو تطوير نموذج تفسيري للعملية السياسية يأخذ بعين الاعتبار السياقات التاريخية والمؤسسية لوقوع الأحداث التاريخية، وكيف تطورت المؤسسات السياسية لمواجهة تحديات البيئة التاريخية. لذا فيرى هذا الاتجاه بأن الدولة هي مجموعة معقدة من المؤسسات قادرة على هيكلة وتحديد خصائص ومخرجات الصراع بين المجموعات. واتجه الباحثون إلى دراسات مقارنة بين الدول لدراسة السياسات العامة، وكيف تهيكل وتشكل المؤسسات السياسية الوطنية العلاقة بيم المشرعين والجماعات الضاغظة والهيئة الانتخابية والجهاز القضائي[1].

مؤسسية الخيار العقلاني: بعكس التاريخيين فإن أنصار الخيار العقلاني يهدفون إلى الكشف عن القوانين التي تحكم السلوك السياسي، وبناء نماذج نظرية لمعرفة وتوقع السلوكات السياسية، واختبارها على الواقع من خلال نماذج المباريات ، باعتبار أن المؤسسة تمثل قواعد اللعبة، فلتحليل أي واقعة سياسية ضمن النظام السياسي يتساءل العقلانيون عن ماهي اللعبة وكيف تمارس؟ وتغير اللعبة يعبر عن تغير نمط التوازن في النظام السياسي.

المؤسسية السوسيولوجية: ترى هذا التيار أن المؤسسات نشأت للاستجابة إلى نمط واسع من القيم المتداولة ولتعزيز الشرعية الاجتماعية للمنظمة،

---

[1] Peter A. Hall, "Political Science and The Three New Institutionalism", ***Political Studies,*** Vol:XLIV, 1996, p 938.

الاقتراب النسقي:

النسقية في الدراسات السياسية:

نموذج دافيد أيستن:

الاقتراب النسقي كما يبرز من خلال النظرية النسقية التي صاغها دافيد ايستن مثلت أهمية في التحليل السياسي، فقد انطلق من فكرة أن النظام السياسي هو نظام للأفعال المتبادلة يسعى لبحث عن التوازن والاستقرار عن طريق النمو المستمر، وعن طريق التطور البنيوي والسلوكي داخله، كما انطلق في تحليله للنظام لسياسي من فكرة أن النظام السياسي يمثل علبة سوداء في إطار بيئة داخلية وبيئة خارجية، تمثل حدود ما هو داخلي وماهو خاج النسق السياسي، حدود ما هو سياسي وماهو غير سياسي. وهذا النسق مفتوح يتفاعل مع محيطه عبر فتحتي المدخلات والمخرجات، فالمدخلات تتمثل في فئتين هي المطالب وتمثل ضغوطات على النظام السياسي لابد أن يواجهها، وتأييدات تمثل موارد يتزود منها النظام السياسي. والمخرجات تتمثل في القرارات وفي توزيع القيم والمكافآت المادية والرمزية.

ونتيجة للمخرجات تنشأ رد فعل من البيئة الداخلية أو الخارجية تسمى بالتغذية الارجاعية feedback تتولد عنها مدخلات جدية تتمثل إما في مطالب أو تأييدات.

وقد انطلق دافيد إيستون في عمله النظري من الاطار السلوكي الناقد للاتجاه التقليدي في دراسة الدولة، والمؤسسات القانونية على أساس أن يتوجب التوجه نحو تحليل العملية السياسية. وقد استند دافيد إيستن في صياغته للاطار النظري إلى النظرية العامة للانساق cybernetic ، بالاضافة إلى الاستعانة بمفاهيم الوظيفة، صنع القرار، والمرتبطة بفروع معرفية مثل علم الاجتماع والانثبروبولوجيا والاقتصاد الكلي، مع مفهومه للسياسية يرى بأنها توزيعية تهتم بالتوزيع والتخصيص. لذالا يشير وليم ميتشل إلى اعتبار أن السياسة هي عملية توزيعية مثلت فرضية هيمنت على علم السياسة الأميركي لفترة طويلة[1].

كما انطلق دافيد ايستن في إطار طموح السلوكية في تلك الفترة، بإمكانية تحويل علم السياسة إلى علم تطبيقي، يطرح بارمج للنظام و الاصلاح، لذا هناك تحفظ في مصداقية المنطلقات التي تأسست عليها النظرية والتي تفترض التماثل بين الواقع السياسي والواقع البيولوجي، وحسب المنقدين فإن ماهو سياسي ينبغي أن يتمثل ويتناظر مع علم الاخلاق وليس علم البيولوجيا.

نموذج هربرت سبيرو Herbert Spiro النسقي

وهو بدوره قدرم نموذجا نظريا قائما على النسقية، ولكن بصيغةة أخرى، فالنظام السياسي في إطار نظر ية هربرت سبيرو النسقية، هو مجتمع يرتبط بعمليات لصياغة ومعالجة قضايا (مشكلات، حاجات، اهداف) يثور اتفاق أواختلاف بشأنها.

فالنظام السياسي هو نظام لمعالجة الاختلافات، والسياسة هي العملية التي من خلالها يعالج المجتمع مشكلاته، أن أن المشكلات او القضايا issues تدخل إلى عالم السياسة وتصبح مسيسة طالما اعترف اعضاء المجمع بها، واختلفوا بشأنها، وتغادر الحقل السياسي عندما تحل هذه المشكلة، وهنا تكتسب الظاهرة السياسية وتحديد ما هو سياسي خاصية ديناميكية متحولة.

---

[1] عبد الغفار رشاد، **قضايا نظرية في السياسة المقارنة**، القاهرة: مركز اليحوث والدراسات السياسية، 1993.

مراحل صياغة حل القضايا:

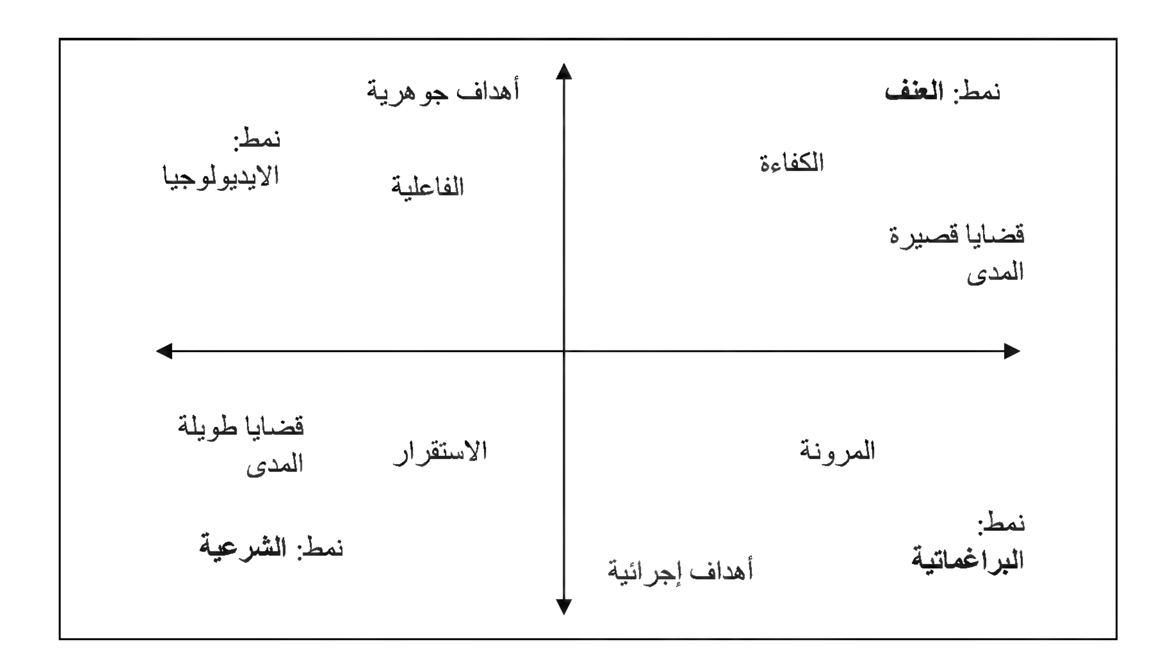
وتتم عملية صياغة أو حل القضايا عبر أربعة مراحل:

1- صياغة القضية: بالتعرف على قضية ما وأبعادها
2- إحكام الصياغة: بدراسة الحلول والبدائل
3- التمهيد للحل: باختيار الحلول المناسبة
4- حل المشكلة: وذلك بتحقيق الأهداف المحددة منذ البداية.

أهداف النظام السياسي من مواجهة القضايا:

تمثل القضايا والمشكلات عوائق امام تحقيق مجموعة من الأهداف للنظام السياسي، تتمثل في هدفين جوهريين للنظام السياسي وهو تحقيق الكفاءة والفاعلية، كما تمثل القضايا خلافا حول كيفية تحقيق الأهداف، ويهدف من وراء حل هذه الخلاقات الاجرائية إلى تحقيق أهداف إجرائية تتمثل في: تحقيق المرونة والاستقرار.

كما أن القضايا في حد ذاتها، قد تكون مسائل ظرفية تستدعي معالجة ظرفية الهدف منها تحقيق هدف جوري هو الكفاءة وهدف إجرائي هو المرونة، أو هي مسائل أساسية تستدعي معالجتها مدة أطول وتتعلق بتحقيقر هدف جوهري هو الفاعلية أو إجرائي وهو الاستقرار. فالنظام السياسي يهدف إلى تحقيق توازن ديناميكي بين متطلبات الأهداف الأربعة ، وبين القضايا الظرفية والقضايا طويلة المدى.



نمط النظام السياسي في ضوء طبيعة القضايا:

وبناءا عليه فيرى سبيرو بأن الأنظمة السياسية تختلف فيما بينها من حيث القضايا التي تواجهها بصفة أساسية، فهناك:

- النظام السياسي الفرعي الذي يثير أكبر عدد من القضايا المتعلقة بالاستقرار خصوصا المشكلات الدستورية، ويرى بأنه نظام سياسي نمطه السياسي : الشرعية.
- النظام السياسي الفرعي الذي يثير أكبر عدد من القضايا المتعلقة بالمرونة مثل المشكلات الاقتصادية، هو نظام نمطه الأساسي : البراغماتية.
- النظام السياسي أو الفرعي الذي تتراكم معظم القضايا فيه والمتعلقة بتحقيق الكفاءة مثل مواجهة قضايا تستلزم استعمال القوة والقمع ، فهو نظام سياسي نمطه الأساسي : العنف.
- النظام السياسي أو الفرعي الذي يثير أكبر عدد من القضايا المتعلقة بالفاعلية مثل مواجهة المشكلات الثقافية ، فهو نظام سياسي نمطه الاساسي : الايديولوجيا[1].

الانتقادات الموجهة للنظرية النسقية:

تتمثل الانتقادات الموجهة إلى النظرية النسقية عند ايستن في أربع مجموعات:

النقطة الأولى هو الاطار العام للنظرية والذي أهمل فيه العنصر الانساني في تحليلاته وحول العملية السياسية إلى عملية ميكانيكية في الاستجابة ورد الفعل، كما انهالا وصفت بانها نظرت لأوضاع البقاء والاستقرار وبالتالي فهي تعجز عن تفسير أوضاع التغيير والثورة.

والنقطة الثانية اتجهت إلى نقد الجوانب الاجرائية للنظرية: فقد وصفت هذه النظرية بانها تجميع لفئات وصفية وتعميمات حدسية لاتسمح لها بأن ترقى إلى نظرية قابلة للتحقق منها ميدانيا.

ومن الناحية المفاهيمية فقد توجهت الملاحظات حول عدم كفاية المفاهيم التي تطرحها، مثل فكرة الاستقرار والتوارن وهي مفاهيم استاتيكية تتعارض مع طبيعة التغير السياسي، كما أن مفهوم السياسة كما عتبره بأنه تخصيص للقيم ، يرى فيه البعض بانه يختزل وظائف العملية السياسية والنظام السياسي في وظيفة التوزيع والتخصيص، مما فتح المجال أمام من يرى بأن الأنظمة السياسية لا تقوم بالتوزيع فقط فالنظام السياسي هو نظام للاختيارات العقلانية، ينظم ويطرح حلولا وبدائل. كما توجه النقد إلى عدم توضيحه للحدود ، ويرجع ذلك إلى معضلة التفريق بين ما هو سياسي من غيره.

اما نموذج هربرت سبيرو فهو على غرار النموذج لنسقي السابق انتقد في ميله التجريدي المبالغ والذي أدى إلى إهمال المؤسسات السياسية، وأنه كذلك مثل سابقه يفتقر إلى البيانات الامبيريقية، وبالغ في تبسيط الاختلاف بين النظم.

---

[1] عبد الغفار رشاد، المصدر السابق.

الاقتراب الاتصالي في دراسة النظم السياسية

إن اقتراب الاتصال الذي اقترحه كارل دويتش Karl W Deutsch، استعمل نفس النموذج النسقي السيبرنيتيقي لدافيد ايستن، ولكنه تطرق إلى مايجري داخل العلبة السوداء، وركز في عملية المدخلات والمخرجات على بعد واحد، وعملية سلوكية رآها بأنها جوهرية وهي الاتصال، أي مدى تدفق المعلومات من وإلى النظام السياسي. فهو ينطلق من افتراض أن العملية الاتصالية عملية جوهرية وضرورية لبقاء واستمرار النظام السياسي. كما أن كفاءة وفعالية العملية الاتصالية للنظام السياسي تحدد كفاءته العامة.

تعريف العملية الاتصالية:

إن مفهوم الاتصال يعني عملية انتقال المعلومة أو الرسالة عبر قناة، من مرسل إلى مستقبل، عبر شيفرة خاصة، وذلك عبر ثلاث مراحل: إصدار، إرسال، تلقي. وتتأثر هذه المراحل بقدر من التشويش.

وفي إطار العملية السياسية، فإن الاتصال جزء هام من العملية السياسية، ولذا فقد انتبه إلى أهميته دراسوا علم السياسة في إطار الأبحاث السلوكية، وفي إطار التحليل النسقي، فقد ركز كارل دويتش على هذا البعد من العملية السياسية، وباعتبار أن الاتصال هو البعد الاساسي للمفهوم السبرنتيقيي في التحليل النسقي.

النظام السياسي والاتصال عند دويتش:

يرى كارل دويتش أن النظام السياسي في جوهره هو نظام لتسيير المعلومات، يتكون من أبنية و أنساق فرعية متخصصة في الاتصال، تؤدي وظائف اتصالية، مكونة من قنوات اتصالية تتلقى المعلومات، وتعالجها، وهذه الانساق تتمثل في نسق الاستقبال الذي يستقبل المعلومات، ونسق الذاكرة وهو النسق الفرعي الذي يتخصص في تخزين المعلومات لاستعمالها عند الحاجة، واستدعاء الخبرات السابقة لبلورة الخيارات. ونسق القيم وهو يتخصص في معالجة البدائل والمفاضلة بينها، ونسق التنفيذ يختص باصدار القرارات وتنفيذها.

كيف تتم العملية الاتصالية:

في وصفه للعملية السلوكية التي يتصرف بها النظام السياسي في التعامل مع المعلومات الصادرة عن محيطه الداخلي أو الخارجي، وذلك عبر المراحل التالية:

1- الابطاء: فأول عملية تتمثل في استقبال كمية من المعلومات عبر قنوات الاتصال المتخصصة في الاستقبال، وهناك قدرات محدودة أمام النظام السياسي في التعامل مع كمية وكثافة معينة من المعلومات، وهي تمثل تحديا أمام النظام السياسي في تأمين وظيفة التكيف، فكل نظام سياسي له طاقة تحمل محدودة لاستقبال ومعالجة المعلومات، وهذا مرتبط بعدد القنوات المستقبلة ودقة المعلومات الواردة ومقدار التشويش والتشويه الذي تتعرض له أثناء انتقالها إلى الانساق الفرعية للنظام السياسي .

2- الاستدعاء: وهي العملية الثانية في معالجة المعلومات، وتتمثل في معالجة المعلوماتوتصفيتها عن طريق استدعاء الخبرات السابقة المخزنة في نسق الذاكرة، حتى تتم عملية

الاستجابة بسرعة وفعالية، فكلما كانت المعلومات تتشابه مع خبرات سابقة، كلما اكتسب النظام السياسي خبرات وكفاءة وروتينية في التعامل معها، بعكس القضايا الجديدة المطروحة أمامه.

3- التحويل: تحويل المعلومات إلى استحابة عن طريق صياغة البدائل والخيارات، وتلعب المدة الزمنية بين الاستقبال والاستجابة دورا في تكيف النظام وتطور قدراته الاتصالية، ويسمي دويتش الفترة التي يستغرقها النظام السياسي في إصدار القرارات بعد استقبال المعلومات بالابطاء، ويشبهه بقذيفة موجهة إلى هدف متحرك، وتلعب سرعة الاستجابة دورا مهما في إصابة الهدف، مما يعني أنه كلما طالت الفترة الزمنية بين مدة الحمل وصناعة القرار، دل ذلك حسبه على صعوبة يعانيها النظام السياسي في التكيف مع محيطه.

4- التغذية الاسترجاعية والكسب: إن النتائج التي يتوقعها النظام السياسي من تغيرات مرغوبة في البيئة الخارجية والداخلية يطلق عليها دويتش بالكسب Gain وهي النتائج الايجابية التي ترد عبر التغذية الاسترجاعية، تدل على رضا نسبي، وعلى أساسها يتم الانتقال إلى أهداف أخرى وتغيير في الهدف الأصلي.

قدرات النظام السياسي:

إن العملية الاتصالية تؤدي إلى تطوير النظام السياسي إلى مجموعة من القدرات، ويتوقف عليها بقاء واستمرار النظام السياسي، وهذه القدرات تتمثل في:

القدرة على التعلم: وهي قدرة النظام على تطوير وتصحيح سلوكاته وقراراته.

القدرة على التحول الذاتي: وهي قدرة النظام السياسي على تطوير وتجديد مؤسساته السياسية.

القدرة على المبادرة: وهي قدرة النظام السياسي على توقع المطالب.

إن النموذج النسقي الاتصالي الذي صممه دويتش ليصف به النظام السياسي، فإنه ميز في تحليله السياسي فإنه ميز بين المجتمعات السياسية وكفـءة أنظمتها بمدى كفاءة العملية الاتصالية داخلها، وعليه فإنه يرى بأن الأنظمة السياسية للأنظمة الديمقراطية الغربية ناجحة نتيجة تعقد وتعدد وكفاءة أنظمتها الاتصالية وسهولة انتقال المعلومات عبر القنوات المتعددة. وبالتالي فهي تتمتع بقدر كبير من التحول الذاتي وقدرة على توقع ومعالجة المطالب المجتمعية. أما المجتمعات الأخرى فهي أقل كفاءة، فالأنظمة الشمولية والتسلطية تبقى عاجزة عن التحول الذاتي نتيجة التشويش والتشويه المفرط في العملية الاتصالية والتسييس المفرط لها.

كما أن من نتائج العملية الاتصالية هي تعزيز التكامل والاندماج داخل المجتمع الوطني في دراسته لموضوع التنمية السياسية ودراسته للتكامل والاندماج في تجربة الاتحاد الأوروبي، ذلك أن العملية الاتصالية يؤدي إلى خلق مشاعر عدائية أو ودية بين الأفراد، وهذا مرتبط بتاريخ الاتصال بين الأفراد، والذاكرة الفردية والجماعية لهم، والتي إن كانت إيجابية فهي تساعد على تعزيز الاتصالات الودية. ويلعب النظام السياسي دورا في التنمية السياسية وفي التكامل المجتمعي، عبر قدرته على تجريد وترميز المعلومات الجديدة الناتجة عن الاتصال، في شعارات أو رموز مناسبة، ثم العمل على تخزين هذه المعلومات في ذاكرة الأفراد، وإعادة تشكيل المعلومات في نماذج سلوكية جديدة تعزز التكامل عبر التعبئة الاجتماعية والسياسية عبر الاتصال الجماهيري.

اقتراب الوظيفية البنيوية:

الوظيفية البنيوية هي اقتراب عام من الاقترابات التي كان لها حضور قوي في الدراسات السياسية، فهي في البداية نظرية عامة في المجتمع، وهي تنتمي للأطر النظرية للتحليل الكلاني، ويعد العالم الاجتماع الأميريكي تالكوت بارسونز المساهم الأبرز في توضيح معالم هذه النظرية العامة، والتي هيمنت على الدراسات الأكاديمية في الولايات المتحدة الأميريكية بين 1940 إلى 1060 على الخصوص، وتسمية الوظيفية البنيوية ترجع إلى أعمال بارسونز الذي ربط في أعماله النظرية بين التحليل البنيوي والتحليل الوظيفي.

فمفهوم الوظيفة يشير إلى أربعة معاني رئيسية : بمعنى المهمة والعمل المنجز، والنشاط المتوقع، ويشير إلى علاقة رياضية بين متغيرين أ مجموعة من المتغيرات، كما يشير إلى مفهوم بيولوجي من حيث الترابط الوظيفي بين العناصر والأعضاء الحيوية، وبالمفهوم السوسيولوجي التي أتى به بارسونز فالوظيفة يقصد بها ما يترتب على نشاط اجتماعي من نتائج تؤدي إلى تكيف ، أو تلازم هذا النشاط مع بناء معين. أما البنية فيقصد بها مجموعة من العلاقات بين الوحدات الاجتماعية تتسم بالاستقرار والالاعتماد المتبادل، حيث تتشكل البنية من مجموعة من الأدوار.

أصول البنيوية الوظيفية:

ترجع الوظيفية البنيوية إلى الأعمال النظرية المبكرة لمونتيسكيو، ثم لعالم الاجتماع البريطاني هربرت سبنسر، ولرائد علم الاجتماع الفرنسي دوركايم، وكذلك إلى الاتجاه الوظيفي في الأنثوروبولوجيا والذي يعد كل من مالينوفكسكي وراد كليف براون أحد منظريه، والمنظر المشترك بينهم هو رؤيو المجتمع كنظام مترابط الأجزاء تعمل مكوناته سوية لتحقيق التوازن والاستقرار.

تالكوت بارسونز:

حاول تالكوت بارسونز من خلال نظرية الفعل أن يجمع بين النظرية الكلية والفردية كما عند ماكس فيبر ودروكايم، فهو يرى بان الحياة الاجتماعية لا يمكن فهمها إلا من خلال أفكار البشر من خلال المعايير والقيم التي يتبنونها (وهنا نلحظ تأثره بماكس فيبر)، ويقصد بالمعايير تلك القواعد المقبولة اجتماعيا والتي يستخدمها الأفراد في تقرير افعالهم، ويقصد بالقيم: ما يعتقده الأفراد حول ما يجب أن تكون عليه الحياة الاجتماعية.

فالحياة الاجتماعية (ومن ضمنها الحياة السياسية) تتم من خلال عملية توصيل المعاني بين الأفراد (الرموز، الأفكار، المعلومات)، هذه العملية تتم بصفة مستمرة ومنتظمة، أي أن هناك مجموعة من الأفعال لها صفة الانتظام، يسميها تالكوت بارسونز نسق الفعل action system ، وهو يمثل العلاقة القائمة بين الأفراد، والفعل باعتباره نسقا فهو يتمر من خلال تلبيته لحاجات ضرورية يسميها بالمقتضيات الوظيفية للنسق ضمن نموذجه النظري المعروف بال agil وتتمثل في وظيفة التكيف، بلوغ الهدف، التكامل، الحفاظ على النمط، وكل وظيفة يقوم بها نسف فرعي من نسق الفعل، فنسق الفعل يتكون من أربعة أنساق هي: النسق الاجتماعي وهو النسق المتعلق بتكون ادوار المكانة: أي مراكز اجتماعية ترتبط بها توقعات سلوكية، نسق االشخصية: وهو يمثل الفاعل الاجتماعي الذي يسعى إلى إشباع حاجاته، نسق ثقافي مرتبط بالقيم والمعايير، والنسق العضوي المتعلق بالتكيف مع البيئة المادية. وكل نسق فرعي من الأنساق المذكورة ينقسم إلى أنساق فرعية تؤدي الوظائف المطلوبة لاستمرار النسق، وقد ركز على النسق الاجتماعي الذي بدوره يتشكل من النسق الاقتصادي الذي يؤمن وظيفة التكيف، والنسق السياسي الذي يقوم بوظيفة تحديد وبلوغ

الهدف، ونسق ما يسميه بارسونز الجماعة المجتمعية والتي تحقق وظيفة التكامل، ونسق التضامن الذي يقوم بوظيفة الحفاظ على النمط.

جابريال ألموند والتحليل البينوي الوظيفي في السياسة المقارنة:

انطلق جابريال الموند في صياغته لنظريته في التحليل السياسي من النموذج البنوي الوظيفي لتالكوت بارسونز والنموذج النسقي الذي صاغه دافيد إيستن، وحاول أن يطبقه على النظام السياسي، فهو يرى بأن النظام السياسي مشكل من أبنية لها مستوى من التخصص الوظيفي، وهذه الأبنية لكي تستمر في وظائفها لابد لها من أن تطور عبر أدائها الوظيفي أربع قدرات تتمثل في:

- القدرة التنظيمية
- القدرة الاستخراجية
- االقدرة التوزيعية
- قدرة الاستجابة
- القدرة الرمزية

ولتأمين هذه القدرات فهو يرى بان النظام السياسي يمارس ثلاث فئات من الوظائف من أجل الاستمرار والاستقرار وتعزيز قدراته تتمثل في:

1- وظائف التحويل:

تتمثل في وظائف: جمع المطالب ، توضيح المطالب وصياغتها، والفصل بين المطالب.

2- الوظائف الاستخراجية:

تتمثل في وظيفة الاتصال، والوضائف المتعلقة بالسلطات الثلاث وتتمثل في وظيفة صنع القواعد، وظيفة تنفيذ القواعد، ووظيفة الاحتكام إلى القواعد.

3- وظائف المحافظة على النظام والتكيف:

تتمثل في وظيفة التنشئة السياسية، وطيفة التجنيد وتأهيل أصحاب الادوار السياسية.

نقد الاقتراب البنيوي الوظيفي:

لقد انتقد هذا الاقتراب واعتبر أن له صفة محدودة في التفسير والتحليل السياسي،كونه ينبني على مسلمات فيها نظر، فمقولة الوظيفة وتقسيم الوظائف عملية تحكمية تمثل نقطة ضعف في التحليل الوظيفي، إضافة إلى اتسام هذه المقولات الوظيفية بالغموض وعدم الدقة. وأنها تم تصنيفها وتحديدها بطريقة انتقائية. وكون هذا الاقتراب لا يفسر كيف تلبى الحاجات الوظيفية. كما أنه يميل إلى المحافظة فهو حسب منتقديه " يوحي بعالم متوازن يفتقد الحس بالتاريخ والحس بالتغير داخل المجتمع"، كما أنه محدود بحكم مسلماته في تفسير حقائق الصراع والتغير على مستوى الأنظمة السياسية والاجتماعية. كما يبرز من خلال تحليلات رواده التحيز الواضح للقيم والمعايير الغربية.

اقتراب العلاقة بين الدولة والمجتمع:

هذا الاقتراب من خلال رواده: جوييل ميغدال، يرى بان تحليل النظام السياسي والعملية السياسية، لابد أن تتم في ضوء العلاقة مع المجتمع أو المجتمع المدني، وقد أعاد منظروا هذا الاقتراب استعمال مفهوم الدول بدل النظام السياسي، وأن هناك علاقة تنافسية وتصارعية بين المجتمع والدولة التي تسعى إلى تشكيله، وينطلق التحليل في هذا الاقتراب إلى أن كل أشكال التنظيمات الرسمية وغير الرسمية تسعى إلى السيطرة والضبط الاجتماعي، وتنافس فيما بينها فيمن يضع القواعد، والضبط الاجتماعي في العديد من الميادين والمستويات.

فالدولة تسعى إلى السيطرة والضبط الاجتماعي من خلال تحقيق الطاعة والانقياد وتحقيق المشاركة السياسية والحصول على الشرعية.

فاقتراب ميغدال Joel Migdal ويسمى باقتراب الدولة والمجتمع، الذي ينطلق من رؤية نقدية لنظريات التنمية والتحديث والنظرية الماركسية ونظرية التبعية، لآنها لم تضع إطار نظريا متكاملا وواضحا في العلاقة بين المجتمع والدولة. وهنا نجد المفهوم النوعي للمجتمع وهو المجتمع المدني لوصف كل أشكال التنظيم الرسمي وغير الرسمي التي تمارس الضبط الاجتماعي، باستخدام الثواب والعقاب ومجموعة من الرموز، وهذه العملية تجعل الدولة كأهم تنظيم تتنافس مع بقية منظمات المجتمع لفرض القواعد وبسط النفوذ، وتسعى الدولة إلى بسط السيطرة على بقية التنظيمات الاجتماعية للحصول على الموارد اللازمة لاستمرار قوة الدولة.

يرى بأن العملية السياسية هي رهان تنظيم ومن يضع القواعد، ونشير هنا أن التوجه الجديد في علم السياسة قد أعاد النظر في مفهوم الدولة كمفهوم إجرائي ميداني، لا يشير فقط إلى مجموع المؤسسات ولا إلى الكيان القانوني، بل إلى الوجود الفعلي لسلطة منظمة في المجتمع، وهو ما يطلق عليه بالدولنة. فأصبح ينظر إليها كأهم منظمة في التغيير الاجتماعي. وأن مسالة العلاقة بين المجتمع والدولة هي علاقة قوة وقدرة على النفوذ، وهنا يعطي تصنيفا مبنيا على أربعة احتمالات قوة وضعف المجتمع والدولة.

	قوي	ضعيف
مجتمع	مجتمع ضعيف دولة قوية	مجتمع ضعيف دولة ضعيفة
دولة	مجتمع قوي دولة قوية	مجتمع قوي دولة ضعيفة

وهنا يكمن الفرق بين الدول المتطورة والدول العالم ثالثية التي تواجه فيها الدولة منافسة متعددة من مجموعات الضبط لا تستطيع مواجهتها، فمسار الدولة هو صراعها مع بقية التنظيمات

الاجتماعية لتحقيق الضبط الاجتماعي من خلال: تحقيق الطاعة والانقياد، تحقيق المشاركة في المؤسسات وفقا للقواعد التي تحددها الدولة، الحصول على الاعتراف والشرعية[1].

وقد لاحظ ميغدال أن الفارق بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة في درجة الضبط الاجتماعي، والضبط الاجتماعي لا يعني بالضرورة الاستبداد، حيث يتركز هذا الضبط في هرم الدولة، وينتشر الضبط الاجتماعي الآخر للمنظمات الاجتماعية للمجتمع المدني في بقية المجتمع بشكل ملائم[2]. بخلاف دول المتخلفة حيث تكاد سلطة الدولة تغيب، او تعوض عن قوة ضبطها بممارسات تعسفية.

والعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني تتأثر بطبيعة المطالب التي توجهها تنظيمات المجتمع المدني للدولة، وطبيعة تنظيمات المجتمع المدني وفق الجدول التالي:

	معرضة للدولة	غير معارضة للدولة أو غير مسيسة
تجميعية	احتجاجية وسيطة للمصالح	مقدمة للمنافع Fellow-travelers
غير تجميعية	مقدمة للشكاوى	وطنية

فمنظمات المجدتمع المدني قد تنافس دور الدولة في في خلق وتقوية معايير موازية الانضمام إلى إطار جماعي أو مجموعاتي معين، وإنشاء حدود لنظام أخلاقي معين عبر المؤسسات وسلوك ألأفراد، أو تكون مدعمة لشرعية ووجود الدولة[3].

[1] نصر محمد عارف، **إبستيمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي، النظرية، المنهج**، بيرروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والوتزيع، 2002، ص326.

[2] محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات والأدوات**. ط 4، الجزائر: دار هومة، 2002، ص 221.

[3] Joel S Migdal, **Trough the lens of Israel: exploration in state and society**, NY: SUNY, 2001, p 110.

اقتراب الكوربوراتية:

مصطلح الكوربوراتية تتعدد استخداماته لتشير إما إلى نمط من الايديولوجية السياسية التي تولى أهمية لسيطرة الدولة على المنظمات الاجتماعية عبر التنظيمات النقابية والحرفية، وإما كنمط من التنظيم الاجتماعي والسياسي قائم على التمثيل السياسي على أساس المصالح النقابية والمهنية. فهو نظام لتمثيل المصالح تنتظم وتتآلف فيه وحدات تأسيسية في عدد قليل من الفئات المتمايزة وظيفيا والهيراركية تنظيميا والاكراهية في الانتماء إليها، والمعترف بها والمرخص لها من قبل الدولة، حيث يمنح لهذه الوحدات حق احتمار تمثيل الفئات المندرجة ضمنها.

ويعرف هوارد فياردا الكوربوراتية بأنها: نظام للسلطة وتمثيل المصالح مستمد من الفكر الاجتماعي الكاثوليكي، يركز على التمثيل الوظيفي واندماج العمل وراس المال في نظام تراتبي، تتم قيادته وتوجيهه من قبل الدولة. فنظرا للخصائص التي يتميز بها : الهيراركية، البيروقراطية ، والسلطوية فهو قد يكون نظاما سياسيا كما كان سائدا في نظام فرانكو في إسبانيا والنظام الفاشي في إيطاليا، أو قد يقتصر على تنظيمات اجتماعية مرتبطة بالكنائس. فهناك كوربوراتية اجتماعية مقابل كوربوراتية الدولة، فالكوربوراتية تتخذ عدة أشكال تنظيمية نجدها في العديد من المجتمعات عب العالم، فقد تكون نظاما شبه قروسطي كما في دول أمريكا اللاتينية، أو في شكل جماعات وعصب (إفريقيا)، تنظيم كوميوني كما في المجتمعات الكونفوشيوسية، أو تساهمي في مجتمعات الرفاه الاروبية.[1]

وباعتبارها اقترابا جديدا، فالكوربوراتية حسب فياردا هي اقتراب يمثل بديلا ثالثا للأنماط التنظيمية الكبرى التي تنافست على العالم والمتمثلان في النموذج الليبرالي التعددي والنموذج الماركسي، وهدف هذا الاقتراب الجديد التعرف على ظواهر اغفلها النموذجان السابقان، والمتمثلة في التحولات التي طرأت على العديد من النظم السياسية، من حيث كيفية التحام جماعات المصالح مع الجهاز الحكومي، والسياسات العامة الجديدة التي تعجز الاقترابات التقليدية عن تشخيصها[2].

الخصائص المشتركة للنظم الكوربوراتية:

يرى فياردا أن الملامح الكوربرواتية نجدها في العديد من الأظمة السياسية، والتنظيم الكوربوراتي لا يتقتصر على الأنظمة التسلطية، أو الأنظمة التي عرفتها شبه الجزيرة الايبيرية أو نظم امريكا اللاتينية، فقد تكون هذه الأنظمة ديكتاتورية كما قد تكون ليبرالية (سويسرا). فهناك خصائص مشتركة بين هذه النظم تتمثل في :

- الدولة لها سياسات توجيه وتدخل أقوى منه لدى الدول الليبرالية، ولكن تدخل الدولة في الشؤون العامة لمجموعات المصالح لا يصل بها الحد لأن تكون نظاما شموليا.
- هناك قيود وضوابط على حرية نشاط جماعات المصالح
- جماعات المصالح مندمجة في نسق الدولة، فهي جزء منه او امتداد له، تساعد الجهاز الحكومي على رسم السياسات[3].

[1] Howard Wiarda, **Corporatism and corporate politics, the other great'Ism,** NY: M.E Shape, 1996, p ix.
[2] Ibid, p 4.
[3] Ibid, p 8.

فالمجتمع أو قسم كبير منه، ليس منظما على أساس فردي كما هو الحال في الولايات المتحدة من الناحية التاريخية أثناء القرن التاسع عشر، بل التنظيم الاجتماعي له طابع وظيفي ينتظم فيه الأفراد وينتمون إلى جماعات متعاضدة (عائلات، عصب، مناطق، مجموعات اجتماعية: لغوية، اثنية، منظمات عسكرية، هيئات وتنظيمات ومؤسسات دينية، ثقافية، تجارية، نقاباتن جماعات مصالح).

وفي هذا المجتمع تسعى الدولة إلى هيكلة وضبط وتحديد نشاط هذه المجموعات الاجتماعية المختلفة وأشكالها التنظيمية، بالترخيص لنشاطاتها وإخضاعه للرقابة القانونية كأسلوب للحد من تعدديتها. كما تسعى الدولة لضم وإدراج هذه التنظيمات الكوربوراتية وجماعات المصالح إلى النسق العام للدولة، وتحويلها إلى ما يطلق عليه ب "القطاع الخاص الحكومي"، حيث تسعى هذه المجموعات إلى التعبير عن مطالبها وتحقيق مصالحا في إطار هذه الصيغة الحكومية، مع الاحتفاظ بمستوى من الاستقلالية عن الدولة في إطار قوانين ودساتير تحمي مصالحها ووجودها[1].

أشكال الكوربوراتية عبر المجتمعات:

يرى هوارد فياردا أن التنظيم الكوربوراتي يمثل ظاهرة آخذة في التوسع والانتشار في العديد من المجتمعات، وعادت هذه الظاهرة في الظهور في الدول الديمقراطية الأوربية وغير الأروربية، بل هي متواجدة عبر تاريخ المجتمعات عبر أربع صيغ وأنماط تنظيمية قد تتحول فيه المجتمعات من نمط تنظيمي كوربوراتي تقليدي إلى آخر أكثر تطورا.

- الكوربوراتية الطبيعية أو التاريخية:

وهي الشكل التقليدي والتاريخي للكوربوراتية عبر كل مجتمعات العالم، وتتمثل في استناد تنظيم النظام السياسي للدولة على أساس المجموعات الاجتماعية التقليدية ابتداءا من الأسر، العشائر، القبائل، المناطق، الإقطاعيات، الأبرشيات، المجموعات الإثنية. ويرى أن هذا الشكل من التنظيم الاجتماعي التقليدي له أهمية بالغة في الكثير من الدول، فهو بمثابة الاسمنت والأساس للتماسك الاجتماعي وفي حل الصراعات الاجتماعية، وباعتبارها أشكالا من التظيم الاجتماعي سابق لظهور الدولة-الأمة. وقد دخلت بعض هذه التنظيمات في صراع مع الدولة الحديثة، سواء في الدول التسلطية أو في الدول التي تحولت إلى الديمقراطية فيما بعد. كما تعايشت هذه التنظيمات مع الدولة الحديثة في مجتمعات أخرى، واستمرت في التواجد أوزادت أهميتها فيها، مثل المؤسسات الاثنية في إفريقيا ماوراء الصحراء، والتنظيم القبلي في دول الخليج العربي، والكنيسة والمجموعات والتنظيمات الفلاحية المسلحة في أمريكا اللاتينية.

- الكوربوراتية الإيديولوجية:

ظهور تنظيمات تنظيمات اجتماعية، سياسية، دينية، تؤيد النظام السياسي الفاشي، على أساس ايديولوجيا تنتقد الفردية وأوضاع الاغتراب التي انتجتها الليبرالية والتصنيع، وباعتبارها ايديولوجية منافسة لكل من الليبرالية والاشتراكية الشيوعية على حد سواء، فهي ترى بأن المجتمع يجب أن ينظم ويمثل سياسيا على أساس مكوناته الطبيعية المشكلة من العائلات، الابرشيات، النقابات المهنية ومختلف جماعات المصالح، لتشارك في صنع القرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، جنبا إلى جنب مع الدولة، وتساهم في ضبط وتسيير شؤون أفرادها، أما التمثيل السياسي

[1] Ibid, p 9.

في المؤسسات الحكومية فلا يكون على أساس التصويت الفردي، بل على أساس الأهمية والحجم النسبي للمجموعات، وبذلك تكون بديلا لفكرة الصراع الطبقي ليحل محلها التناغم بين الطبقات.

ويرى فياردا أن هذه الايديولوجية الكوربرواتية كانت لها جاذبية في دول عانت من مشاكل اجتماعية عميقة، وصراع ايديولوجي بين الاشتراكيين والليبراليين كما في ايطاليا واسبانيا والبرتغال. لذا كانت لها شعبية معتبرة في هذه الدول وفي دول أمريكا اللاتينية، وتضمنت عدة توجهات سياسية (تسلطية، دينية، علمانية،) كلها تؤكد على أهمية تمثيل الحقوق الجماعية بدل الفردية، ويرى فياردا أن الكوربرواتية كظاهرة إيديولوجية اقتصرت على دول جنوب غرب أروبا وأمريكا اللاتينية ولم تنتشر أو تظهر في بقية دول العالم الثالث أو في الدول الشيوعية[1].

- الكوربوراتية المعلنة:

ويقصد بها الشكل المؤسسي والمعلن للتنظيم الكوربواتي الرسمي الذي انتهجته بعض الدول الفاشية والتسلطية بين الحربين العالميتين وفي أمريكا اللاتينية واسبانيا والبرتغال، حيث بحجة إلغاء الصراع الطبقي قامت هذه النظم السياسية بممارسات قمعية واسعة، كما أن هذا الشكل من التنظيم الاجتماعي والسياسي في تنظيم المصالح انتهجته الكثير من دول العالم الثالث مثل اندونيسا، مصر، كوريا الجنوبية، تايوان، ولكن تحت مسميات أخرى مثل : الديمقراطية الموجهة، الديمقراطية الوصائية، الجماعية، وغيرها من الشعارات[2].

- الكوربوراتية الجديدة:

ويقصد بهذا الشكل الجديد من التنظيم الكوربواتي، الشكل الجديد لتمثيل ونشاط جماعات المصالح في المجتمعات التعددية والليبرالية، تحت مسميات التوجه الاجتماعي وسياسات الرفاه، حيث تنسق مجموعات المصالح مع بعضها البعض ومع الحكومات من اجل تحديد ورسم السياسات العامة الاجتماعية والاقتصادية، وفي إطار عقد اجتماعي بين مختلف مصالح الطبقات الاجتماعية والمهنية تتفاوض هذه المجموعات مع الحكومة لتحديد سياسات مختلفة مثل الأجور، التشغيل. ففي العالم الغربي هناك دول تمثل نموذجا للكوربور اتية الجديدة القوية مثل الدول الاسكندنافية (السويد، النرويج، الدانمارك)، والنمسا وسويسرا، ودول تمثل نموذجا للكوربواتية الضعيفة: فرنسا، ألمانيا، بريطانيا[3].

[1] Ibid, p 19.

[2] Wirada, Howard, **Comparative Politics: Approaches and Issues**, New York: Romwman & Littelfield Publishers, 2007, p 100.

[3] Ibid, p 101-102.

أشكال الحكومات والنظم السياسية

تصنيف الأنظمة السياسية

النظم السياسية في العالم تختلف فيما بينها من عدة جوانب وخصائص، وذلك باختلاف نمط الحكم السائد فيها، ولذا فمعظم الدراسات في النظم السياسية اهتمت بتصنيف النظم السياسية، وفق عدة معايير ، ومن أهم هذه المعايير: معيار العدد، معيار طبيعة النخبة الحاكمة، ثم هناك ما يسمى بالمعايير البسيطة التي تعتمد معيارا واحدا مثل معيار العدد والانتماء الايديولوجي، وتصنيفات أدرجت عدة معايير ومن أهم التصنيفات تلك التي تندرج ضمن تطور الانظمة السياسية وفق معايير اجتماعية وسياسية في نفس الوقت، إن التصنيفات المختلفة تشير إلى من يحكم وأسلوب الحكم، ومتغيرات اخرى تدرج في التصنيف.

فوفق العدد: هناك النظام السياسي الموناركي أو الملكي، والنظام الأوليغارشي والنظام الديمقراطي. ووفق معيار النخبة الحاكمة: هناك الحكم العسكري، الارستقراطي، التقليدي، الأوتوقراطي.

معيار الشرعية: كما عند فيبر بتصنيف أسس شرعية السلطة إلى: عقلانية بيروقراطية، شرعية كارزمية، وشرعية تقليدية.

وهناك مجموعة من التصنيفات الثنائية: النظام الديني مقابل العلماني أو النظام اللاديني، وبصيغة أخرى النظام السياسي الثيوقراطي مقابل أنظمة غير الدينية أو اللادينية: ألبانيا في عهد في 1967، الصين الشعبية في عصر الثورة، الاتحاد السوفياتي في كثير من فتراته. وهناك تصنيف على أساس مصدر السيادة: الجمهوري مقابل الملكي، ونمط النظام الاقتصادي: الاشتراكي مقابل الرأسمالي. والنمط الإداري: النظام البيروقراطي مقابل النظام الأدهوقراطي(حسب توفلر سيصبح هو النظام السائد في المجتمعات الصناعية التي تعتمد منطق السرعة).

ووفق النظام الدستوري: البرلماني مقابل الرئاسي مقابل الجمعوي. فالنظام الرئاسي فهو نظام جمهوري تنتخب فيه السلطة التنفيذية بانفصال عن السلطة التشريعية.

أووفق **نظام الحزبي المعتمد:** النظام السياسي التعددي، مقابل النظام السياسي ذو الحزب الواحد.

وهناك تصنيفات تدرج معايير نقدية مثل اعتبار معظم الأنظمة السياسية هي أنظمة أبوية ذكورية، متحيزة ضد الفئات الضعيفة. وقسمت الأنظمة السياسية إلى أندروقراطية androcracy مقابل الانظمة الجينوقراطية Gynecocracy، وهناك أنظمة سياسية تاريخية يدور الخلاف حول طبيعتها مثل نظام السياسي للخلافة، وفي نفس الوقت كنوع من الحكم يستند إلى الشريعة الإسلامية، وينافسه مفهوم الإمامة كنظام سياسي تبدو فيه الصبغة الدينية والفردية أكثر.

كما أن نمطا من التصنيفات يعتمد الثنائية في التصنيف ليشير إلى الخصائص الأساسية الفارقة بين نمطنين أو فئتين من الأنظمة السياسية مثل: الأنظمة التقليدية مقابل الحديثة، الأنظمة الشخصية مقابل اللاشخصية، الأنظمة التسلطية مقابل الديمقراطية، الأنظمة الانتخابية(الأنظمة التي تتبنى الانتخابات كوسيلة لتولي السلطة) مقابل الأنظمة غير الانتخابية (الأنظمة الانقلابية، الانظمة الوراثية، الأنظمة الملكية)، الأنظمة العلمانية مقابل الأنظمة الدينية، الأنظمة الرأسمالية الليبرالية مقابل الانظمة الاشتراكية....الخ.

تطور تصنيف الأنظمة السياسية:

نشير في البداية إلى أن التصنيف عملية معقدة، وهناك عدد غير كبير جدا من التصنيفات. ومن أقدم التصنيفات المقدمة في دراسة الأنظمة السياسية في عصرها، هي تلك الدراسة التي قدمها أرسطو في العهد اليوناني، فانطلاقا من دراسته ل 158 دستورا للمدن اليونانية، فقد صمم تصنيف للنظم السياسية قائمة على معيارين: معيار العدد أي من يشارك في الحكم، ومعيار الانحراف أو الالتزام بالمبادئ الدستورية، فهو يقسم أنظمة الحكم إلى: أنظمة ملكية (موناركية)، أنظمة أرستقراطية (حكم الأقلية الفاضلة)، والأنظمة التيموقراطية وهي أنظمة جمهورية معتدلة، وتمثل هذه الأنماط السياسية للحكم، الأنماط الصحيحة والفاضلة للحكم، وهي معرضة للتحول إلى أشكال فاسدة من الحكم تتمثل في حكم الطغيان: حكم قائم على فرد مستبد يحكم بأهوائه نزواته، حكم الأوليغارشية: حكم قائم على أقلية تحكم لمصالحها الخاصة والأنانية، الحكم الديمقراطي: وهو حسب نظره حكم قائم على أهواء الجماهير والعامة وهو حكم غير مستقر.

ولم تخرج كثيرا التصنيفات المقترحة التي ذكرها فلاسفة ومفكرين من بعده، مثل تصنيف ماكيافيلي لأنظمة الحكم، وتصنيف مونتيسكيو.

وهناك معايير أخرى في تصنيف الأنظمة السياسية خصوصا بالتركيز على نظام الحكم، ارتبطت في تطورها بتطور الأنظمة السياسية وظهور أنماط جدية منها عبر التاريخ، فالأنظمة السياسية عرفت تطورات تاريخية ابتدأت من ظهور الأنظمة السياسية لدول المدينية في بلاد الرافدين واليونان كأمثلة تارخية مشهورة، ثم توحدت هذه المدن عبر الحروب لتظهر الأنظمة السياسية الملكية والجمهورية للدول الأمبراطورية خصوصا الامبراطورية الرومانية. لكن الأنظمة الامبراطورية واجهت تطورات داخلية خصوصا في العصر الاقطاعي في أروبا تمثل في ظهور الملكيات القائمة على النبالة، هذا النوع من الأنظمة السياسية هو الذي تحول فيما بعد من ملكيات مطلقة إلى ملكيات دستورية مقيدة عبر مراحل تاريخية طويلة، وأول ملكية دستورية مقيدة ظهرت ملامحها الأولية بعد الميثاق الأعظم في بريطانيا، وفي نهاية القرن الثامن عشر، واجهت الأنظمة الملكية تحولات ثورية من خلال الثورة الفرنسية والتي أفرزت النظام الجمهوري.

ومع هذه التطورات التاريخية فإن التصنيفات والمفاهيم المتعلقة بالنظام السياسي ونظام الحكم عكست هذا التطور، بالاضافة إلى التطور المنهجي والموضوعي في دراسة النظم السياسية والاستفادة من الحقول المعرفية الأخرى كعلم الاجتماع والانثروبولوجيا، حيث تناولت موضوع الأنظمة السياسية من زوايا تحليلية مختلفة عملت على إثراء منظور تصنيف الأنظمة السياسية، لذا ففي العصر الحديث ظهرت مجموعات مختلفة وعديدة تقترح تصنيفا للأنظمة السياسية، ومن أهم الأعمال النظرية التي انبت عليها هو نظرية ماكس فيبر Max Weber حول أنماط الشرعية، ونظرية كارل ماركس حول أنماط الانتاج التاريخية.

فتصنييف ماكس فيبر من خلال النماذج المثالية للشرعية، لقي اهتماما في دراسة النظام السياسية على أساس الشرعية المعتمدة فيها، حيث تصنف النظم السياسية من المنطلق الفيبري إلى أنظمة سياسية تقليدية: تمارس السلطة فيها على أساس شرعية تقليدية مرتبطة بالخضوع للتقاليد، أنظمة سياسية كارزمية: أساس الشرعية فيها لخصائص القيادة الملهمة والتي تتوقف في استمرارها على الانجاز، وأنظمة سياسية حديثة: تبني على أساس الشرعية العقلانية القانونية.

وفي دراسة النظم السياسية في إطار دراسات السياسية المقارنة، فقد اتجهت الدراسات إلى بناء تصنيفات إجرائية ولجمع المعلومات، وتصنيفات لها قيمة تفسيرية ونظرية لها علاقة بالميدان، ولذا اعتمدت مجموعة من المتغيرات كأساس للتصنيف، مثل معيار التعددية في اتخاذ القرار، ومعيار التعددية (الحزبية، الثقافية، الاجتماعية)، وعلى هذا الأساس اقترح الدراسون في حقل السياسة المقارنة مجموعة من التصنيفات، فكولمان صنف الأنظمة الحديثة إلى : أنظمة تنافسية، أنظمة

نصف تنافسية وانظمة تسلطية. أما جابريال ألموند Gabriel Almond فمن بين التصنيفات التي اعتمدها تلك التي اعتمد فيها معيار الثقافة السياسية السائدة التي تحدد القيم السلوكية وطبيعة المشاركة السياسية : فصنف الأنظمة إلى : أنظمة أنجلوأمريكية، أنظمة أوروبية قارية، أنظمة شمولية، أنظمة ماقبل صناعية. فهذا التصنيف جمع فيه بين معيار الثقافة السياسية، معيار التحديث ومعيار الموقع الجغرافي.

وهناك تصنيف دافيد أبتر David Apter الذي اعتمد مجموعة من المعايير هي توجهات النخبة السياسية وطبيعتها، مستوى التحديث، ومستوى التنافس السياسي فصنف الأنظمة السياسية إلى أربع فئات هي: الأنظمة الدكتاتورية، الأنظمة الأوليجاركية، انظمة التمثيل غير المباشر وأنظمة التمثيل المباشر. أما إدوارد شيلز Shils فقد أعطى تصنيفاً على أساس المعايير السابقة أكثر تفصيلا ودقة فقد صنف الأنظمة السياسية المعاصرة إلى: أنظمة ديمقراطية، ديمقراطيات موجهة أو وصائية، أنظمة أوليجاركية تحديثية، أنظمة اوليجاركية شمولية، وأنظمة أوليجاركية تقليدية.

أشكال الأنظمة السياسية:

أنظمة الحكم الفردي، أو الأوتوقراطية ومن أهم الأشكال التاريخية لها الأنظمة الملكية: من أمثلة الأنظمة الملكية المعاصرة: بروناي، بوتان، سلطنة عمان، العربية المتحدة، المملكة المغربية.، وهناك في نفس الوقت أنظمة ملكية دستورية وهي تحاول ممارسة الملك لصلاحيات محددة دستوريا، وهذا يعني أن الأنظمة الملكية تتخذ عدة أشكال، ومن أبرز الأنظمة الملكية تطورا: نظام المملكة المتحدة وهو من أشهر الأنظمة الملكية المقيدة، على غرار بلجيكا، والدانمارك. والتبرير المتخذ أو الشرعية هي الوراثة، او نموذج الحاكم المستنير او الدكتاتور العادل: كثير من النماذج التاريخية: الاسكندر، نابليون، كمال اتاتورك.

الارستقراطية: نوع من الحكم وهو يعني باليونانية حكم الأقلية الفضلى مقابل حكم الاوليغارشية التي هي حكم الأقلية غير الفضلى، والبلوتوقراطية والتي تعني حكم الأقلية أو النخبة الغنية.

ووفق أسلوب الحكم والمبادئ التي يسير عليها هناك العديد من الصفات والتصنيفات التي تطلق على أنظمة الحكم، والصعوبة التي تكمن في التصنيف هو عدم حيادية الكثير من الصفات والتسميات التي تطلق أو أطلقت على أنواع معينة من أنظمة الحكم: مثل الامارة، السلطنة، الدوقية، أو تصف أسلوبا من نمط الحكم مثل الكوربوراتية، وهي يشير إلى نظام سياسي ينبي على تمثيل جماعات المصالح المهنية، وهو في نفس الوقت مفهوم نقدي يشير إلى الفساد الذي يطرأ على أسلوب تمثيل المصالح في الانظمة السياسية.

وبعض المصلحات تغلب معيار طبيعة النخبة الحاكمة وأسلوب عملها مثل الوصف بالأوليغارشية، أو السينارشية لتشير إلى نمط من الحكم يقوم على حكم الجمعيات السرية.

الأنظمة التسلطية أو الاتوقراطية:

أنظمة تمارس السلطة والخضوع على المواطنين باشكال إكراهية وقمعية، لفرض الرقابة والضبط الاجتماعي، وتمارس انتهاك حقوق الإنسان على نطاق واسع. والأنظمة التسلطية لها عدة أشكال فقد تحكم المجتمع وفق إيديولوجية أو تكون مجرد شكل من الديكتاتورية، وتختلف التسلطية عن الشمولية من حيث الدرجة في الحكم والهدف من الحكم. وتتمثل الأنظمة التسلطية في عدة

أشكال وتسميات منها الملكية المطلقة، الدكتاتورية، الديمقراطيات الشكلية، الاستبدادية despotism الأنظمة العسكرية، والأنظمة الدينية. كما تمارس هذه الأنظمة نهجا من الحكم قد يتسم بالأبوية، الطغيان، الشمولية. وتحكم الأنظمة الاستبدادية وفق شرعيات مختلفة منها الضرورة التنموية، أو وفق قيم معينة هي أرقى وأولى من الديمقراطية والحريات الفردية: الجماهيرية في ليبيا، القيم الأسيوية عند الصين.

الأنظمة الديمقراطية.

أنظمة تتحقق فيها مستويات كبيرة من المشاركة الواسعة للمواطنين في اتخاذ القرارات، مع وجود هامش كبير من التعددية السياسية والتنافسية التي تسمح بالتناوب على السلطة.

تصنيفات أخرى للنظم السياسية:

وفي أدبيات السياسة المقارنة فهناك تصنيف أكثر انتشارا وهو يصنف الأنظمة السياسية إلى ثلاث مجموعات أساسية من الأنظمة السياسية تتمثل في الأنظمة الديمقراطية، الأنظمة الشمولية والأنظمة التسلطية، وذلك حسب تصنيف بيتر ميركل على أساس ستة معايير تتمثل في:

1- الشرعية التي تبنى عليها السلطة
2- طريقة الدخول وتولي السلطة
3- طبيعة أحتكار السلطة
4- نمط السلطة الممارس
5- مدى القيود لموجودة على الطموح نحو السلطة والهيمنة
6- طريقة الحكم على أساس القانون

وذلك وفق الجدول التالية

نمط السلطة المعيار:	الديمقراطية	التسلطية	الشمولية
1- الشرعية	على أساس سيادة الشعب		نسق من المعتقدات المحددة والمغلقة
2- الدخول إلى السلطة	مفتوح (عام)	اقتراح مقيد ومحدود	اقتراع مغلق أو عدم وجود اقتراع
3- احتكار السلطة	مؤسسات تتمتع بشرعية ديمقراطية	أقلية أوليغارشية تستمد شرعيتها من شرعية مفروضة	قيادة تفرض نفسها عبر نسق من المعتقدات، أو فرض السلطة عن ظريق القوة
4- نمط السلطة	تعددية ، فصل بين السلطات	تعددية محدودة	غياب فصل بين السلطات (احتكارها من قبل شخص أو هيئة عليا)
5- الطموح نحو السلطة	مقيد	موسع	غير محدود
6- طريقة الحكم	دولة القانون	تذبذب بين حكم القانون والحكم القمعي	غياب حكم القانون، قمع منظم

أشكال الحكومات:

الحكومة هي مجموعة من مؤسسات السلطة السياسية التي تدير الدولة. وهي أحيانا قد تستعمل حصريا لتشير إلى السلطة التنفيذية[1]. وفي الأدبيات الدستورية والسياسية هناك تمييز بين الحكومات على أساس العلاقة بين السلطات، خصوصا السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، لذا يتم تصنيف النظم السياسية وفق شكل الحكومة إلى نظم رئاسية وأخرى برلمانية.

فهناك حسب ليبهارت Arendt Lijphart هناك ثلاث أوجه اختلاف أساسية بين النظم البرلمانية والنظم الرئاسية: 1) أنه في النظم البرلمانية فإن رئيس الحكومة بغض النظر عن التسميات المختلفة التي يتسمى بها (مستشارا، رئيس حكومة، الوزر الأول، ...الخ) فإنه هو والفريق الحكومي له، مسئولون بصفة مباشرة أمام البرلمان الذي يمنحهم الثقة أو يسحبها منه ومن فريقه الحكومي، بينما في الأنظمة الرئاسية ونظرا لانتخاب الرئيس عن طريق الاقتراع العام، فإنه في معظم الأحوال لا يجبر على التنحي عن منصبه إلا في حالات استثنائية متعلقة بانتهاكه إلا في حالة الخيانة العظمى، 2) والفرق الثاني هو في طريقة الانتخاب ففي النظام الرئاسي ينتخب الرئيس عن طريق انتخابات شعبية مباشرة أو غير مباشرة عن طريق الناخبين الكبار، أما رئيس الوزراء في الحكومات البرلمانية فينتخب عن طريق البرلمان أو يعين من قبل الرئيس أو الملكة (حالة بريطانيا) أو عن طريق التفاوض بين الكتل الحزبية والبرلمانية. 3) والفرق الثالث أن النظم البرلمانية تمثل هيئة تنفيذية جماعية تكون مسؤولة أمام البرلمان أو المجلس التشريعي بينما في النظم الرئاسية فالهيئة التنفيذية فردية الطابع حيث يكون الرئيس هو المسؤول الأعلى في السلطة التنفيذية والفريق الذي يعمل معه يمثلون مستشارين أو مسؤولين فرعيين له[2]. وفي صلة النظم البرلمانية والرئاسية بالديمقراطية فهو يرى بأن النظم الديمقراطية في الغالب هي إما برلمانيات أو رئاسيات محضة، مع وجود استثناءات.

النظم البرلمانية:

وتسمى أيضا بحكومات الوزارة ((Cabinet) وهو نظام دستوري يشير إلى تعاون وتبعية السلطات لبعضها بعض، يعرفه جورج بيردو بأنه " حكومة مسؤولة أمام ممثلي الأمة، تقود سياسات الدولة بدرجة من الاستقلال تخولها للقيام بتلك المهمة"[3]، وهو يعكس تسوية سياسية بين الثورة الديمقراطية والملكية المتراجعة في بريطانيا بلد المنشأ، فمن الناحية التاريخية يسجل أول ظهور لهذا النظام في تخلي الملك البريطاني من سلالة هانوفر عن بعض سلطاته لوزيره الأول عام 1714، ليتولى المهام الحكومية نيابة عن الملك، ويصبح الملك غير مسؤول سياسيا وذو حصانة. فهو من الناحية التاريخية نشأ من تراجع الملكية أمام تزايد نفوذ السلطة الوازارية وسلطة النبلاء، ومن جهة اخرى هو مرتبط بتطور المؤسسة البرلمانية متمثلة في مجلس العموم ومجلس اللوردات.

---

[1] هرميه، غي. برتران بادي، بيار بيرنبوم و فيليب برو، **قاموس علم السياسة والمؤسسات السياسية**، ترجمة: هيثم اللمع، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2005، ص 192.

[2] Arendt Lijphart, Democracy in the twenty first century: p 7

[3] الغزال، إسماعيل ، **القانون الدستوري والنظم السياسية**، ط 4، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1989، ص 124.

هناك نوعين من الأنظمة البرلمانية:

1- نظام ويسمنستر Westminster أو النظام البرلماني التقليدي: خاص بالأنظمة الأنجلوسكسونية، والنظام البريطاني هو النظام التاريخي لهذا النوع من الأنظمة، حيث تتعايش فيه المؤسسة التقليدية الملكية التي تملك ولاتحكم والتي تمتلك صلاحيات شرفية تتمثل في تعيين وتكليف رئيس الحكومة والمصادقة على القوانين، وهي غير مسؤولة سياسيا. أما السلطة التنفيذية الفعلية فتقع بين يدي رئيس الوزراء، وهو مسؤول مسوؤلية سياسية أمام البرلمان.
2- نموذج الأنظمة البرلمانية الجمهورية: وهو النمط البرلماني الذي عرف انتشارا في أوروبا الغربية وفي بعض دول العالم الثالث فيما بعد، حيث يتولى السلطة التنفيذية رئيس الوزراء اما رئيس الدولة فهو على غرار الملك يملك صلاحيات شرفية، والحكومة مسؤولة مسؤولية مباشرة أما البرلمان. وهناك نموذج فرعي متطرف لهذا النوع من الأنظمة البرلمانية يسمى بحكومات الجمعية : تتمثل في تبعية السلطة التنفيذية للجمعية التشريعية، من جهة تشكيل الحكومة أو مجلس الوزارة وطريقة أداء مهامها. وهو من الناحية التاريخية مشتق من النظام النيابي الفرنسي، ومثاله الحالي يتمثل في النظام الحكومي السويسري.

ومن جهة أخرى فهناك من يعطي تصنيفات للنظم البرلمانية ترتكز على كيفية أداء وتشكيل الحكومات بين نظم برلمانية أكثرية تعتمد في تشكيل الحكومات على الأغلبية البسيطة، والنظم البرلمانية المعقلنة التي تعتمد الحكومات على أساس أغلبية نسبية معقولة. ومن جهة اخرى هناك من يرى بان النظم البرلمانية شهدت تطورات كبرى تحولت بموجبها من النظم البرلمانية الثنائية القائمة على المسؤولية السياسية للحكومة تجاه هيئتين : الرئاسة والبرلمان، ونظم برلمانية أحادية حيث يكون البرلمان هو مصدر السلطة والحكومة تكون مسؤولة أمامه[1].

النظم الرئاسية:

الأنظمة الرئاسية قائمة من الناحية الدستورية على الفصل الواضح بين السلطات، بين السلطتين التشريعية والتنفيذية واللتان تتشكلان سوية عبر الاقتراع الشعبي العام، والنموذج التاريخي للأنظمة الرئاسية يتمثل في نظام الولايات المتحدة الأميريكية. ويعتبر Walter Bagehot أول من استخدم مصطلح النظام الرئاسي والذي أطلقه على نظام الولايات المتحدة الأميركية ليميزه عن النظام البريطاني الذي سماه حكم الوزارة.

ومن الناحية الدستورية فالنظام الرئاسي يقوم على الخصائص التالية:

- وجود انفصال عضوي بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية.
- وجود تكريس شكلي لثلاث سلطات : التنفيذية، التشريعية، القضائية.
- الترابط بين السلطات.
- انتخاب الرئيس عن طريق الاقتراع العام.

وقد نشأ النظام الرئاسي الأميركي انطلاقا من محاولة محاكاة النظام الملكي البريطاني، ومن منطلق توجه دستوري وسياسي يرمي من خلاله دستور الولايات المتحدة إلى تجنب الاستبداد الشخصي أو المؤسسي.

---

[1] الموجع نفسه، ص 128.

ومن العوامل التي ساعدت على استقرار واستمرار هذا النظام في الولايات المتحدة الاميريكية، توافق النظام الحزبي الناشئ مع مبدأ فصل السلطات. وهناك أزمات ينتجها النظام الرئاسي وفق ما يسميه خوان لينز بفشل النظم الرئاسية في تأمين الديمقراطية نظرا لاودواجية الشرعية الديمقراطية بانتخاب الرئيس والبرلمان على السواء عبر الانتخابات العامة، وعدم مرونة النظام ، ومشكلة طريقة انتخاب الرئيس " الفائز يأخذ كل شيئ"، شخصنة السلطة بدل التنافس على أساس البرامج الحزبية، ويصفها خوان لينز بأنها أنظمة ديمقراطية هشة، من بين العديد من الأنظمة الرئاسية هناك ثلاث أنظمة بقيت ديمقراطية وهي الولايات المتحدة ، فرنسا وكوستاريكا.

الأنماط المتفرعة من النظام الرئاسي والبرلماني

نظم الجمعية:

نظام تطور من النموذج البرلماني، لينتهي بتغلب السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية، يسميه مارسيل بريلو بتبعية السلطة التنفيذية إلى السلطة التشريعية في طريقة تشكيلها وعملها ، حيث أصبحت المجالس التشريعية الحكومة نفسها، والهيئة التنفيذية عبارة عن لجان تنفيذية للهيئة التشريعية (الحالة السويسرية).

النظام البرلماني الرئاسي

نظام يجمع بين بعض خصائص النظام الرئاسي من حيث انتخاب رئيس الهية التنفيذية من الاقتراع العام المباشر بدل تعيينه من الرئيس أو الملك، وفي نفس الوقت مسؤوليته هو وحكومته أمام البرلمان الذي يملك صلاحيات سحب الثقة منه. والنموذج التاريخي يتمثل في النظام الاسرائيلي مابين عامي 1996 إلى 2003.

النظام شبه الرئاسي:

نظام مشتق من النظام الرئاسي وهو بخلاف النظام الرئاسي القائم على أحادية السلطة التنفيذية فهو قائم على ثنائية السلطة التنفيذية والمشكلة من رئيس للجمهورية ينتخب بالاقتراع العام الشعبي، ورئيس حكومة أو وزير أول يعينه الرئيس، وهو مسؤول أمام البرلمان أو الهيئة التشريعية.

الأنظمة الرئاسية المتطرفة:

هذا النوع ن الأنظمة السياسية تسود في العديد من دول العالم الثالث، على اعتبار أنه انحراف للنظام الرئاسي، وتشويه له، يعرفها جانو بونوا " أنظمة لم تحترم ماهو أساسي في النظام الرئاسي وهو التقاسم المتوازن للسلطات واستئثار الرئيس بالنفوذ السياسي كله"[1]، من مظاهرها شخصنة السلطة في رئيس الدولة، حيث تتجمع السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية في رئيس الهيئة التنفيذية. فهو من الناحية الدستورية يناقض النظام الرئاسي من حيث عدم وجود فصل حقيقي بين السلطات، وعدم إمكانية لوجود أي نوع من التوازن بين السلطات نتيجة الصلاحيات الواسعة التي يتميع بها رئيس الجمهورية أو الدولة. ويرى موريس ديفرجي أن هذا النوع من النظم الرئاسية يتفاوت من الرئاسية الديمقراطية إلى الرئاسيات التسلطية حيث تتنوع الممارسات: رئاسية أولية، رئاسية ديوانية ورئاسية موالية.

---

[1] هرميه، غي. برتران بادي، بيار بيرنبوم و فيليب برو،، ص.

جدول :1مقارنة بين النظام الرئاسي و النظام الحكومي حسب خزان لينز.

	النظام البرلماني	النظام الرئاسي
طبيعة الشرعية الديمقراطية	فردية	ثنائية
المدة في المنصب	مرنة	جامدة
المسؤولية	مرتفعة)إعادة الانتخاب(	منخفضة)
شخصنة السلطة	مرتبطة بالشخصنة في الثقافة السياسية	عالية
توزيع السلطة	التحالف الحكومي يمنح وفق التمثيل الأحسن	الفائز يأخذ الكل
طبيعة اللعبة الانتخابية	حصيلة موجبة	صفرية
الصيغة السياسية	استجابية تسوية	تمثيلية استقطابية رمزية
التنشئة السياسية للرئيس	متوافقة مع القوى السياسية الأخرى	احتمال أن تكون خارجية
التعاقب على الحكم	تعاقب داخل القوى الائتلاف، أو بإعادة الانتخابات	وجود نائب رئيس
التلاؤم مع نوع النظام الحزبي	يتلاءم مع العديد من الأنظمة الحزبية	مع عدد قليل من الأحزاب، ونظام حزبي مهيكل وغير مستقطب
نوعية القيادة	مشخصنة اوموجهة حزبيا	مشخصنة
التواءم مع المجتمعات المجزأة ومع الدول الفيدرالية	خيارات توزيع السلطة عن طريق بناء التحالفات أو الائتلافات	الرئيس يمكن أن يجسد كرمز لوحدة الدولة
موقع الجيش كمدافع عن الدولة	خطر على نفي شرعية الهيئة البرلمانية	يمثل خطرا على شرعية الرئيس

الأنظمة الديمقراطية:

وقبل التعرض لأهم سماتها الأساسية من حيث البناء المؤسسي والثقافة السياية، فإن تعريف الأنظمة السياسية يصطدم بتعريف الديمقراطية في حد ذاتها، فما المقصود بالديمقراطية، وما هي مواصفات النظام الديمقراطي.

تعريف الديمقراطية:

وهنا لابد أن نشير إلى أن تعريف الديمقراطية له مجموعة من المستويات:

1- **المستوى اللغوي**: يشير مفهوم الديمقراطية إلى حكم الشعب.

2- **المستوى التاريخي:** لتطور الأنظمة الديمقراطية نجد الأسطورة الشائعة حول الديمقراطية الأثينية كأقدم الديمقراطيات المعروفة في العالم، والحقيقة أن النظام السياسي الذي كان سائدا في أثينا لم يكن ديمقراطيا بالكامل، فقد كان مجتمعا عبوديا وإقصائيا إلى حد بعيد (المواطنة الكاملة كانت ممنوحة للأثينين الأحرار والذكور البالغين فقط)، وفي العصر الحالي أصبحت الديمقراطية مصدار أساسيا لشرعية لدى العديد من الأنظمة السياسة التي تصف نفسها بالديمقراطية.

3- المستوى الايديولوجي: يتأثر مضمون الديمقراطية بالاطار الايدبولوجي لتوظيف وتبرير بعض الممارسات وصفها بالديمقراطية، فالديمقراطية الليبرالية يرى أنصارها بأنها هي الديمقراطية ذات المصداقية الحقيقية، وبعضهم لا يتصور الديمقراطية خارج إطار الليبرالية من حيث اعتماد التعددية الحزبية واحترام حقوق االانسان وحرية التعبير، وهناك الديمقراطيةالاستراكية: والتي تتعدد مفاهيم الديمقراطية فيها وتركز على المساواة الاقتصادية، وتنتقد الاجراءات الشائعة في الديمقراطيات الليبرالية، كما يمكن التكلم عن ديمقراطية مسيحية، وأخرى إسلامية ذات مضامين مختلفة.

4- المستوى الاجرائي: ونقصد به كيفية إجراء العملية الديمقراطية التي تراعي التمثيل الصحيح للأرادة الشعبية، فهناك:

1- من حيث مستوى التمثيل نميز بين:

الديمقراطية المباشرة: من الناحية النظرية فهي حكم الشعب مباشرة دون وسيط، وهي من أقدم الأشكال الديمقراطية وتعتمد على التصويت المباشر للشعب على القرارت، وفي العالم المعاصر لم تعد هناك ديمقراطية مباشرة كممارسة متكررة إلا في بعض المقاطعات السويسرية، أو باعتماد الاستفتاء في بعض المسائل الضروروية.

الديمقراطية غير المباشرة: ومن أهمها الديمقراطية النيابية المعتمدة في أغلب دول العالم، عن طريق إدخال تقنيات التمثيل السياسي عبر الانتخابات والاقتراع العام والسري.

2- من حيث نمط اتخاذ القرار في إطار العملية الديمقراطية نميز بين:

ديمقراطية الأغلبية: الديمقراطية القائمة على اتخاذ القرار وفق الأغلبية او حكم الأغلبية.

الديمقراطية التوافقية: هي نوع من الأنظمة الديمقراطية القائمة على الخصائص التالية: وجود حكومة قائمة على الائتلاف الموسع، تقاسم السلطة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، وجود نظام حزبي تعددي، نظام انتخابي قائم على النسبية، بنية فيدرالية للدولة وللدستور.

الديمقراطية الاجماعية: ديمقراطية من الناحية آلية اتخاذ القرار تقوم على الاجماع وليس فقط على مجرد الأغلبية.

الديمقراطية التساهمية: منظور جديد يكرس لمسألة الجودة الديمقراطية من حيث تفعيل أنماط وأبعاد مشاركة المواطنين في عملية اتخاذ القرار والمشاركة في بلورة السياسات العامة.

وما يلاحظ في هذا الشان أن معظم الأنظمة الحديثة تصف نفسها بالديمقراطية، وتنفي هذا الوصف على الأنظمة السياسية المناوئة لها إيديولوجيا، فالأنظمة الشيوعية تصف نسها بأنها ديمقارطية حقيقية، بصفتها ديمقراطية اجتماعية لخدمة البروليتاريا، والنظام النازي يصف نقسه بأنه أفضل في التمثيل باعتباره يمثل إرادة الرايخ وإرادة الأمة الألمانية، أما في شبه القارة الايبيرية فقد وصف فرانكو نظامه بأنه ديمقراطية عضوية.

الديمقراطية والأنظمة المعاصرة:

فهناك حساسية تجاه الديمقراطية في الثقافة السياسية المعاصرة، باعتبار أن كل نظام سياسي يدعي أنه خدمة قضية أو شعب يتماثل مع هذه القضية، مما يعطيه شرعية سياسية.

فالديمقراطية كمفهوم أوسع تعني حكم الشعب، يعي من النحية العملية كل أشكال التنظيم السياسي التي يتوفر فيها قدر من المشاركة الواسعة في صنع القرار الصادر عن أغلبية المنتمين أو المواطنين من ديمقراطية القبيلة أو القرية إلى ديمقراطية الدول.

والشق الثاني في تعريف الديمقراطيات الليبرالية هو الليبرالية: وتعني حرية او حرية الأفراد كمبدأ يحكم العلاقة بين السلطة والأفراد، وهو نظام سياسي واقتصادي تطور في أوروبا وأميريكا، يرى فيه موريس ديفرجي أنها قائمة على أساس سياسي يتمثل في الديمقراطية المشار إليها، من حيث وجود سيادة شعبية، انتخابات، برلمانات، استقلالية القضاء ووجود فضاء واسع من الحريات العامة، وتعددية حزبية. ومن الناحية الاقتصادية تتمثل في بناء اقتصادي على أساس الملكية الخاصة وحمايتها، وحرية التبادل التجاري وتدخل الدولة في حدوده الدنيا. ولكن المفارقة في هذه الأنظمة السياسية لدى المنتقدين هو تلتناقض القائم بين الحرية السياسية وضماناتها القانونية على أساس المساواة أمام القانون تصبح أمورا نظرية بفعل الجانب الاقتصادي الذي يقيد الحريات الفعلية والمساواة في الفرص أمام عدم المساواة الاقتصادية. مما يجعل الحرية والمساواة مجرد شعارات نظرية مكتوبة.

فالليبراليات تصادر الحريات العامة، والاجراءات الديمقراطية من خلال الخداع الاعلامي والتضليل الممارس من قبل الطبقات الغنية والتي تمتلك العديد من وسائل القوة والنفوذ، وفي التعبير السياسي وفرصة الترشح إلى الماصب العليا، والفوز في الانتخابات.

لذا فالعديد من الدارسين من يعيد النظر في هذه التسمية، فيسميها ديفرجي بالأنظمة **البلوتوديمقراطية** لآنها تقوم على قاعدتين متعارضتين هي حكم الشعب بواسطة الانتخابات، وحكم الأقلية الغنية بواسطة المال.

أما روبر ت داهل فيرى أن البديل المفاهيمي الصحيح هو الأنظمة التعددية Polyarchy، في محاولة للخروج من المأزق النظري الذي يثيره مصطلح الديمقراطية، الذي أصبح غير دقيق وبعيدا عن تحديد مفهوم إجرائي لإبراز خصائص النظم الديمقراطية في العالم الغربي.

خصائص الحكم الديمقراطي الأساسية:

حسب جوزريف شومبيتر يشير إلى آلية عمل الديمقراطيات، ويرى بأنها :

- أنظمة ذات أحزاب متعددة ومتنافسة فيما بينها
- أنظمة تقلص سلطة الحكام عبر مأسستها
- تتعدد مراكز القرار فيها.

أما صموئيل هنتنغتون في كتابه: " الموجة الثالثة" فيرى بأن الأنظمة الديمقراطية المعاصرة، ترجع في جذورها إلى الثورة الفرنسية والثورة الأميكية، وتتميز بمؤسساتها الديمقراطية والمتمثلة في البرلمان، الأحزاب السياسية، والانتخابات عبر الاقتراع الجماهير العام وهي ظواهر خاصة بالقرن التاسع عشر من حيث بروزها وتطورها. هذه لمؤسسات عرفت ظاهرة توسع وانتشار عبر الدول الأروبية في القرن التاسع عشر وعبر كل أطراف العالم في اواخر القرن العشرين، ويسمي هذا الانتشار بالموجة الديمقراطية.

ويعرف هنتنغتون الديمقراطية بأنها نهج في الحكم يقوم على أساس الانتخابات الحرة، والمؤسسات الثابتة، وعلى تداول السلطة بين الأحزاب السياسية، في إطار نظام يكفل الحرية وتكافؤ الفرص لجميع الأحزاب السياسية، وحرية الاختيار لكل الناخبين[1]. ويرى هنتغتون بان الانتخابات وإن كانت تمثل جوهر العملية السياسية داخل الأنظمة الديمقراطية (يقصد بها الانتخابات الحرة والنزيهة)، فإن العنصر المهم في الأنظمة الديمقراطية هو وضع القيود السياسية والقانونية أمام ممارسة السلطة، فصانع القرار المنتخب ليس بإمكانه في إطار هذه الانظمة أن يمارس سلطة مطلقة، بل هناك اقتسام للسلطة بين مجموعة من المؤسسات في إطار مستوى من الاستقرار والهيكلية المؤسسية العالية.

أما موريس ديمفرجي فيرى بان خصائص الديمقراطية كنظام سياسي تتمثل في ثلاث عناصر أساسية هي: - الحكم وتولي السلطة عبر انتخاب شامل على أساس الاقتراع العام – وجود برلمان أي سلطة تشريعية لها صلاحيات فعلية واسعة – وجود سلطة قانونية وتراتبية في القواعد القانونية تضمن رقابة السلطة القضائية على السلطات العامة.

وحسب ألن بال فهو يعطي مجموعة من الشروط والعناصر الضرورية والتي تحدد سمات الأنظمة الديمقراطية، ويراها تتمثل في:

- وجود تعددية حزبية تنافسية
- وجود تنافس على تولي السلطة تحددة إجراءات قانونية وسياسية متفق عليها
- وجود انفتاح أمام المشاركة في مراكز صنع القرار
- هناك دورات انتخابية للاقتراع العام
- وجود مجموعات ضغط ومجموعات مصالح لها امكانية التأثير في القرارات الحكومية وتعبر عن تمثيل مجموعات مختلفة من المواطنين بصفة طوعية.

[1] صموئيل هنتنغتون، **الموجة الديمقراطية**

- ضمانات كافية لممارسة الحريات العامة (حرية الرأي، الدين، التنقل...) وما يتضمن ذلك من حرية واستقلالية وسائل الاعلام عن رقابة الحكومة.
- هناك شكل معين من الفصل بين السلطات أو توزيع السلطات والتوازن بين السلطات، تتمثل في شكل معين من رقابة الهيئة التشريعية للهيئة التنفيذية، واستقلالية القضاء.

حدود الديقراطية في الأنظمة السياسية المعاصرة:

رغم تعدد المعايير في وصف الأنظمة الديمقراطية فإنها تتفق في السمات الجوهرية المتعلقة بوجود الاقتراع العام، وتنافس سياسي وإمكانية التداول على السلطة، ولكن الممارسة السياسية لعديد من الأنظمة الديمقراطية لا تخلو من ممارسات تمس بالديمقراطية، تتمثل في:

- مجموعة من التشريعات والاجراءات القانونية والسياسية تصدر باسم خدمة المصلحة العامة وحفظ الأمن، لكنها من الناحية الفعلية تحد من الحريات العامة للمواطنين او شرائح معينة منهم مثل قانون الطوارئ وسن الأحكام العرفية، هذه الاجراءات تمثل تهديات فعلية لمصير الأنظمة الديمقراطية.
- وجود عناصر وممارسات أوتوقراطية في المؤسسات السياسية للدولة، تحد من العملية الديمقراطية مثل توسع صلاحيات الأجهزة الإدارية أو مايسمى بالحكم التكنوقراطي، وممارسة السلطة عبر الوراثة أو التعيين. فتضخم الجهاز البيروقراطي للأدارة الحكومية وظهور طبقة تكنوقراط تمارس السلطة خارج الاطار التمثيلي ولا تخضع له، تمثل تهديدا للديمقراطية .
- طيقة تمثيل المرشحين واختيارهم تتم بطرق أوتوقراطية ضمن الاوليغارشية الضيقة للتنظيمات الحزبية.
- الفساد السياسي والاداري والمالي والذي يؤثر على العديد من المظاهر الديمقراطية مثل التوزير في الانتخابات وشراء الأصوات والتمويل غير القانوني للحملات الانتخابية، هذا يؤثر على مصداقية الاجراءات الديقراطية.

خاتمة:

النظام الديقراطي والديمقراطية كمفهوم وممارسة، عرفا تطورا عبر التجار التاريخية المتنوعة، ليصبح النظام السياسي الديمقراطي قائما على أساس التمثيل والانتخاب، فالنظام السياسي الديمقراطي هو النظام الذي يسمح بتوسيع المشاركة السياسية، ويسمح بتقييد السلطات في أداء مهامها في إطار احترام القانون، ويراعي خدمة الأفراد كأساس لخدمة المجموع، ورغم تعدد أشكال الأنظمة الديمقراطية من حيث البنية المؤسسية والممارسات والاجراءات الديمقارطيةن فإن الأنظمة الديمقراطية مرتبطة بشروط ثقافية واجتماعية واقتصادية للاستمرار في عملها.

الأنظمة الشمولية

مصطلح الشمولية ظهر في الاستعمال عند الفيلسوف الايطالي جيوفاني جونتيل، وتعمم استعماله واشتهر عند القائد الفاشي موسيليني، وفق فكرة سيطرة ايديولوجية الدولة على كامل المجتمع، بفعل وسائل الاتصال الجماهيرية مثل الراديو والصحافة. إن وصف الأنظمة الشمولية وإطلاقه على مجموعة من الانظمة السياسية ذات التوجهات الاقتصادية والايديولوجية المتضاربة، ركز على ممارسة هذه النظم السياسية وتوجهاتها نحو الهيمنة الشاملة على كل مظاهر المجتمع والحياة السياسية أو ما يطلق عليه بابتلاع الدولة للمجتمع المدني. ونجد هذا التعبير بارزا عند حنا أرندت " الشمولية"، وعند كارل بوبر " المجتمعات المفتوحة وأعداؤها"، وعند كارل فريدريك كشكل خاص من الأنظمة الدكتاتورية.

تعريف الشمولية:

هناك تعريفات مختلفة للشمولية، فترى حنا ارندت بأنها "أنظمة سياسية تمارس الارهاب الشامل"، ويعرفها كارل فريدريك "بأنها أنظمة سياسية ذات أيديولوجية شمولية يسيطر فيها البوليس السري وتدار من قبل الحزب الواحد، وتهيمن فيها الدولة على الاقتصاد والثقافة ووسائل الاعلام". وحسب هاري ايكستين ودافيد أبتر فهي نوع من الأنظمة السياسية التي تلغي كلية الحدود بين الدولة وكل مجموعات المجتمع. أما سيغموند نيومان فيرى بأن النظام الشمولي هو نظام يسعى إلى ثورة دائمة. وما يجمع بين هذه التعريفات هو اعتبار الشمولية ميل ايديولوجي فلسفي سياسي للهيمنة على الحياة الاجتماعية والسياسية بصفة كلية من خلال سلطة سياسية واحدة تسيطر على جهاز الدولة، أو سعي النظام السياسي إلى تعبئة الجماهير لتأييد الايديولوجية الرسمية للدولة، وعدم التسامح مع النشاطات الاجتماعية والسياسية التي لاتخدم هذا الهدف، وتحاول البقاء والاستمرار في الحكم عبر استعمال الدعاية والبوليس السري والاشراف الكامل على وسائل الاعلام، واستعمال تقنيات التخويف والخوف والرقابة تجاه المواطنين[1].هذا يدفع الباحث حول التساؤل عن الخصائص المشتركة بين كل هذه الأنظمة السياسية التي توصف بالشمولية؟

خصائص الأنظمة الشمولية:

هناك محاولات لوضع خصائص مؤسسية وقانونية أكثر من وصف للممارسات الفعلية تجاه المجتمع، والتي تجعل من الشمولية مجرد سياسات وليست أنظمة قائمة، ومن هذه الاقتراحات، دراسة كارل فريدريك وبرزنسكي في كتابهما(الديكتاتورية الشمولية والأتوقراطية) فقد أعطيا ست خصائص للأنظمة الشمولية:

1- هناك إيديولوجية رسمية يعلن عنها النظام كمصدر للشرعية وللحكم.
2- هناك حزب واحد تحت قيادة زعيم واحد.
3- هناك ممارسة قمعية لنظام الحكم ضد مجموعات وفئات كبيرة من المجتمع، أو نحو المجتمع ككل لفرض إيدلوجيا وتوجهات الحزب.
4- احتكار كامل لوسائل الاعلام وللثقافة والاقتصاد.
5- احتكار استعمال القوة والسلاح.
6- هناك إدارة مركزية للاقتصاد.

[1] Totalitarianism, encyclopedia Wikipedia,

وهذا التعريف جاء ليصف النظام الشيوعي في عهد ستالبين والنازي والفاشي في عهدي هتلر وموسيليني على الترتيب، وبعد انتهاء ذلك العصر أصبح يطلق على الأنظمة السياسية للمنظومة الاشتركية أو الديمقراطيات الشعبية في أروبا الشرقية والوسطى، والأنظمة الشيوعية في آسيا وفي كوبا.

ولكن هذه الخصائص غير متماثلة بين هذه المجموعة المحددة من الأنظمة السياسية، نظرا لتفاوت بعض الخصائص فيما بينها، فهي تتفاوت في درجة القمع والرقابة على المجتمع فنظام ألبانيا في عهد رامز عاليا، وكوريا الشمالية هما أكثر لجوءا إلى القمع من نظام كوبا والمجر، والتي توصف كلها بالشمولية. كما تختلف هذه الانظمة في في طبيعة نظامها الاقتصادي فهناك المانيا النازية كانت نظاما اقتصاديا صناعيا مقابل الأنظمة السياسية الشمولية في الفيتنام وكامبوديا التي كانت انظمة زراعية. لذلك فهناك من يرى بأن السمات المشتركة بين الأنظمة الشمولية تتمثل في:

1- هناك إيديولوجية رسمية.
2- هناك فرق ضئيل وتمايز ضعيف بين الفضاء الخاص والعام، والتي تسيطر عليهما الدولة.
3- أن مفهوم الفصل بين السلطات من حيث البناء الدستوري للنظام السياسي، غير وارد في هذه الأنظمة السياسية والتي تجمع في يد هيئة عليا أو في يد الزعيم الذي يحاول أن ينشئ سلطة كارزمية.
4- هيمنة الحزب الواحد على الحياة السياسية.

ممارسات الأنظمة الشمولية:

ولتحليل خصائص الأنظمة الشمولية، فهناك من يرى بأن هذا النوع من الأنظمة السياسية له منطق مدمر بعمق للقانون ولفكرة التمايز بين الدولة والمجتمع المدني، فهذه الأنظمة السياسية امتلكت دساتير نصت على مجموعة من الآليات والمبادئ الديمقراطية مثل دستور الاتحاد السوفياتي في عهد ستالين، ولكنها بقيت بعيدة عن الواقع الفعلي المتسم بهيمنة مؤسسة القيادة الحزبية على بقية المؤسسات الأخرى، أو أنها ورثت نظاما دستوريا من نظام الحكم السابق فألمانيا النازية لم تغير دستور وايمار الديمقرطي، لذا فالأنظمة الشمولية عرفت ديناميات تحول متشابهة إلى خد بعيد، وأساس هذه الدينامية ممارسة القمع والرقابة الشاملة بصفة أساسية من خلال الممارسات المختلفة لها مما يؤدي إلى تحولات داخلية تناتج عنها. فحسب حنا أرندت فإن ما يميز الأنظمة الشمولية عن الأنظمة السياسية الأخرى التي تمارس القمع مثل انظمة الاستبداد والطغيان او الدكتاتوريات، هو طبيعة القمع الممنهج والذي يجد تبريرا له في الايديولوجية الرسمية للدولة باسم محاربة الأعداء الداخليين للمجتمع (اليهود، التروتسكيين، الرجعيين،.....). ويكون من نتائجه تحويل الطبقات الاجتماعية إلى جماهير بتعبير حنا أرندت، وتحويل منظومة الأحزاب السياسية ليس إلى نظام الحزب الواحد فقط بل إلى حركة جماهيرية، وتحويل في مركز السلطة من الجيش إلى الشرطة[1].

هذه الممارسات والسياسيات تؤدي إلى مجموعة النتائج على مستوى المؤسسات السياسية تتمثل في :

1- تحول في طبيعة القيادة السياسية نحو قيادة كارزمية بالأساس (عبادة الزعيم)
2- محاربة وتحطيم مجموعة واسعة من المؤسسات الاجتماعية والثقافية المتعارضة مع الايديولوجية الرسمية، نتيجة للاحتكار الايديولوجي.

---

[1] فيليب برو، **علم الاجتماع السياسي**، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، ص 194.

3- أنه ونتيجة لمراقبة واحتكار جميع وسائل الاعلام والاتصال الجماهيرية، والغاء التعددية الحزبية وإلغاء المعارضة العلنية منها والسرية، والوصاية المباشرة والمطلقة على النقابات والجمعيات الممثلة للمجتمع المدني تحت إطار الحزب الواحد، فإن هذه الرقابة الواسعة والشاملة ستحول مركز السلطة إلى الأجهزة العليا للأمن.

4- سينشأ عن ذلك تضخم الجهاز البوليسي ويصبح وسيلة أساسية للسيطرة على المجتمع، وما يصاحبه من خلق أجواء نفسية من الخوف والاشتباه.

الأنظمة الشمولية وعلاقتها بالأنظمة السياسية الأخرى:

الشمولية والديمقراطية:

هناك اتجاه يرى بان الأنظمة الشمولية هي شكل خاص من الأنظمة السياسية يختلف عن الأنظمة الديمقراطية (مور، وولف، كارل فريدريك). وهناك اتجاه لآخر مثل تالمون يرى بأن الأنظمة الشمولية المعاصرة هي نوع متطرف من أشكال ممارسة الديمقراطية، بتحويلها إلى سياسات رجل الجماهير[1]، والتعبير عن الارادة العامة للأمة والشعب.

الشمولية والأنظمة التسلطية:

يرى برزنسكي أن الشمولية هي شكل من أشكال الأنظمة الديكتاتورية، بينما يرى ريمون أرون وكارل فريدريك بان الأنظمة الشمولية تختلف عن الأنظمة التسلطية والأنظمة الديمقراطية، من خلال الخصائص التي أشرنا إليها سابقا والتي تتمثل في الايديولوجية الشاملة، الحزب الواحد، والشرطة السرية المتطورة، وثلاث أنماط من الاحتكار والرقابة: على وسائل الاعلام والاتصال الجماهيرية، على امتلاك واستعمال السلاح، على كل اشكال التنظيم الاقتصادي والاجتماعي. اما جون كيركباتريك فيرى بان الأنظمة التسلطية تسعى في هدفها إلى مجرد البقاء في السلطة، ولذا فهي تعطي هامشا من الحرية لمؤسسات المجتمع المدني مثل المؤسسات الدينية، الصحافة، الجمعيات وغيرها، بينما الأنظمة الشمولية تلزم كل مؤسسات المجتمع المدني على الخضوع لايديولوجية الدولة. ولذا ومن منطلق عمله مستشارا في إدارة الرئيس الاميريكي ريغان فقد صاغ موقف الولايات المتحدة الايمريكية في توجيه المساعدات بالتغاضي عن الانظمة التسلطية ودعمها ضد الأنظمة الشيوعية التسلطية مثل نظام الساندينيتسا في نيكاراغوا أو ما عرف بعقيدة كيركباتريك.

الشمولية وأنظمة العالم الثالث:

يرى البعض بأن الأنظمة الشمولية هي انظمة سياسية معاصرة تمتلك وسائل تكنولوجية متطورة ومجتمع صناعي بالأساس، فهي أنظمة متطورة صناعيا تميل إلى السيطرة على المجتمع باستعمال التكنولوجيا الحديثة في التنظيم والتسيير والاتصال، يسمح لها بتسيير نظام مركزي واسع، من خلال التسيير المركزي للدعاية. لذا يرى برزنسكي أن الأنظمة الشمولية هي أنظمة سياسية تمتلك تكنولوجيات متطورة في التوجيه الجماهيري تمارسها حركة نخبوية تهدف إلى تحقيق ثورة اجتماعية بالاستناد إلى ايديولوجية معينة، وفي أجواء من خلق أجماع شعبي. ,ولذا يميزها ريمون أرون عن الأنظمة التسلطية والتي لا تتوفر على الامكانات التكنولوجية ولا البنية الصناعية التي تسيطر بواسطتها على المجتمع، بينما هناك اتحاه يرى بأن الأنظمة الشمولية

---

[1] Blackwell Encyclopedia, p 526.

تواجدت عبر التاريخ وعبر مجتمعات مختلفة، والأمر المشترك بينها إما يكمن في الممارسات (حنا أرندت، تالمون) او في المضمون الشمولي للايديولوجيا التي تحملها (كارل بوبر).

وفي الجدول التالي يمكن التمييز بين الشمولية والديمقراطية والتسلطية:

النظام	الديمقراطيات	التسلطية	الشمولية
الايديوجية	تعددية	متعددة أحيانا	واحدة
الأجهزة الأمنية	مقيد	سيطرة جزئية	سيطرة كلية
المجتمع المدني	مستقل	مستقل نسبيا	خاضع لهيمنة الدولة
القيادة	تناوب، تعدد	غير مستقرة المعالم	واحدة

الحالات التريخية للأنظمة الشمولية:

اطلق هذا الوصف على نموذجين بصفة رئيسية من الأنظمة السياسية في ثلاثينيات القرن العشرين، وهما النظام الاشتراكي الشيوعي في عهد الاتحاد السوفياتي بقيادة ستالين، ونظام أدولف هتلر النازي في ألمانيا، ولكنه توسع فيما بعد وفي إطار النقاش الفلسفي والنظري والدراسات التاريخية للأنظمة السياسية ليشمل أنظمة في العصور القديمة والحديثة وانظمة متطورة صناعيا وأخرى لمجتمعات زراعية وتقليدية، لكن ما يجمع بينها هو التحول المؤسسي الداخلي فيها ومحاولة السيطرة الكاملة على المجتمع مثل :

- النظام العسكري لأسبرطة اليونانية،

- مملكة الصين القديمة،

- مملكة موريو في الهند،

- الامبراطوري الرومانية في عهد ديوكليتيان

- أنظمة حكم الخلافة الاسلامية في عهود مختلفة: الدولة الأموية في عهد الحجاج بن يوسف الثقفي، الدولة العباسية في عهود مختلفة: ابو جعفر المنصور، الهادي، القادر،..الخ. الدولة الفاطمية في عهد النظام السياسي للحاكم بأمر الله، أو انظمة منشقة عنها: دولة القرامطة في البحرين والأحساء.

- اليابان في عصر الميجي

أوليصف أنظمة حديثة

- نظام الحكم الفرنسي بعد الثورة الثورة الفرنسية في عهد روبسير.
- بعض الأنظمة الأوربية في الثلاثنيات: ألمانيا، إيطاليا
- الأنظمة الشيوعية المعاصرة خصوصا : الاتحاد السوفياتي في عهد ستالين، النظام الصيني في عهد ماوتسي تونغ، وكامبوديا في فترة الخمير الحمر، البانيا في عهد رامز عاليا، كوبا، كوريا الشمالية،...الخ
- نظام الولايات المتحدة في عهد المكارثية في ستينيات القرن العشرين.

- بعض انظمة العالم الثالث والتي اتسمت بفرض ايديولوجية رسمية : العراق في عهد صدام حسين حزب البعث، إيران بعد الثورة الاسلامية، اليمن الديمقراطية الجنوبية، الصومال في عهد سياد بري، اثيوبيا في عهد هيلاسي ماريام.

نقد استعمال الشمولية:

يرى المعارضون لمفهوم الشمولية أنه مصطلح غير علمي للأعتبارات التالية:

- أن ممصطلح واسع وغير دقيق يستعمل لوصف العديد من الحالات لدى الانظمة السياسية وبصفة متضاربة.
- الخلفية القيمية والمعيارية للمصطلح، والتحيز الايديولوجي لدى مستعمليه بوصف الأنظمة المعارضة والتغاضي عن الأنظمة الحليفة (مثال سياسة الولايات المتحدة في إطار عقيدة كيركباتريك).
- يرى المعارضون من الناحية الايديولوجية خصوصا معارضوا العولمة أن التوتاليتارية الاقتصادية أخطر من التوتاليتارية السياسية، التي تدعو إلى الحد من سلطة الدولة وهيمنة الأسواق على المجتمع والسياسة، ويصفها العالم الاجتماعي الفرنسي بيير بورديو "بانها توتاليتارية مغلفة ومتطورة تمارس هيمنتها على العالم بأسره"[1].
- **أن هذا** المصطلح فقد قيمته التفسيرية، فعلى عكس ما اعتقده منظروا الشمولية مثل برترام ولف حول أستحالة التغيير الداخلي لهذه الانظمة السياسية واتسامها بالجمود، فإن الاصلاحات الداخلية في بداية الثمانينيات داخل الاتحاد السوفياتي أثبتت العكس من ذلك، كما يرى أنصار الرؤية التعددية أن نظام الاتحاد السوفياتي كانت تسيطر عليه مجموعة من النخب المتنافسة والمتعاونة وظيفيا (نومونكلاتورا).

---

[1] توفيق المديني، **التوتاليتارية الليبرالية الجديدة والحرب على الارهاب**، دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2003، ص 9.

الأنظمة التسلطية:

هذا المفهوم يشير إلى مجموعة واسعة من الأنظمة السياسية، وعادة لوصف أنظمة العالم الثالث، وأنظمة تاريخية أخرى، كما تقترن بها أوصاف أخرى مثل الدكتاتورية، السلطانية، الاستبداد، الحكم المطلق،..الخ ، لاندراج أشكال مختلفة من الحكم تحتها.

تعريف الأنظمة التسلطية:

يعرفها خوان لينز بأنها أنظمة سياسية تعتمد على الاكراه والعنف، مع غياب ايديولوجية واضحة باسم فرد أو مجموعة، وعدم تشجيع المواطنين على المشاركة السياسية. ويسمبها كذلك بانظمة التعددية المحدودة.

خصاص الأنظمة التسلطية:

إن اهم الخصائص التي تجمع بين مجوعات واسعة من هذه الانظمة تتمثل في:

1- هناك قيود وحدود أمام التنافس السياسي.
2- غياب لاي ايديولوجية صارمة ومنسجمة، وعادة ما تلجأ بعض هذه النظم إلى ايديولوجيات غير شمولية ذات طابع وطني أو قومي.
3- هناك استعمال للعنف والاكراه لفرض الولاء السياسي.
4- هناك ضعف في تدعيم الحريات العامة والفردية، وحريات الاعلام والصحافة فهي خاضعة لرقابة الدولة.
5- هناك حدود وقيود أمام إمكانية استقلالية السلطة القضائية.
6- السلطة السياسية ذات مؤسسات غير ستقرة وضعيفة، تحكمها نخب تقليدية أو نخب حديثة ذات انتماء عسكري في الغالب.

الأنظمة التسلطية والأنظمة الأخرى:

يرى أنصار المدرسة التنموية في السياسية المقارنة، بأن الأنظمة التسلطية هي أنظمة انتقالية نحو أنظمة أكثر حداثة وديمقراطية، أو هي أنظمة غير مستقرة كما يرى صموئيل هنتغتون، تتميز بحراك اجتماعي كبير مما يؤدي إلى تغيرها عبر الزمن. ويرى أنصار نظرية الشمولية أن الأنظمة التسلطية تختلف عن الأنظمة الشمولية في نطاق ودرجة السيطرة على المجتمع بوسائل القمع والاكراه والتي هي أقل لدى الأنظمة التسلطية. مع ميل النظم التسلطية نحو المحافظة وغياب أيديولوجية شمولية أو ثورية.

الأنماط الفرعية للأنظمة التسلطية:

إن صعوبة تعريف الأنظمة التسلطية يرجع إلى أن هذا الوصف يشمل مجموعة واسعة من الأنظمة التي تنتمي معظمها إلى العالم الثالث، إذا أضفنا إليها أنظمة أروبية مثل البرتغال في عهد سالازار، وإسبانبا في عهد فرنكو، بالاضافة إلى اتسام الانظمة الاروبية بهذه الصفة في القرن التاسع مثل فرنسا في عهد بونابرت. كما قد تدرج فيها أنظمة الحكم التقليدية الملكية التي شاعت عبر العالم وفي مجمل الفترات التاريخية.

وفي الحديث عن الأنظمة التسلطية المعاصرة فهي تتفاوت بين انظمة ذات توجه اشتراكي إلى أنظمة يمينية، ومن ناحية النخب الحاكمة فهناك أنظمة تحكمها نخب تقليدية (أوليغارشيات تقليدية) أو نخب ذات توجهات تحديثية (اوليغارشيات تحديثية). لذالا هناك تصنيفات فرعية لها أهمها:

1- الأنظمة الاستبدادية المحافظة:

وهي أنظمة حكم ملكية في الغالب، تتميز بضعف مؤسسي، ومشاركة سياسية محدودة، تسمح للنخب الحاكمة بالتمتع بامتيازات كبيرة دون خضوعها لأي رقيب، تمارس فيها السلطة عبر الوراثة مع وجود انتخابات محدودة، ويسميها صموئيل ازنستاتد بالأنظمة الاراثية الجديدة.

2- النظم الاوليغارشية التابعة، أو النظم الوصائية:

نظم سياسية ذات واجهات ديمقراطية من حيث وجود برلمانات، تعددية سياسية ظاهرية، ولكن السلطة السياسية محتكرة في يد نخب مشكلة من كبار رجال الاعمال وكبار ملاكي الاراضي.

3- النظم الديكتاتورية الشعبوية:

وتسمى أيضا بالنظم البونابارتية نسبة لبونابارت امبراطور فرنسا، حيث يكون سند بقاء النظام السياسي هو كارزمية الزعيم، الذي ينتمي في العالب إلى النخبة العسكرية، مع سياسات تنزع إلى القومية والشعبوية، وبالاستناد إلى اصلاحات اقتصادية واجتماعية تصب في معظمها في صالح الطبقات العليا والمتوسطة، ويكون الجيش هو العمود الفقري للحكم وكأداة في الارتقاء والحراك الاجتماعي (مصر في عهد جمال عبد الناصر، خوان بيرون في الارجنتين، كمال أتاتورك في تركيا).

4- النظم البروقراطية التسلطية:

وهذا النوع من الأنظمة التسلطية هو أكثر الأنظمة التسلطية تطورا وحداثة من جانب المؤسسات السياسية والا جتماعية ومن جانب التطور الاقتصادي، ويسميها هوارد فياردا بالنظم الكوربوراتية حيث تحكم البيروقراطية الحكومية وتسيطر على مظاهر المجتمع والاقتصاد بصفة قسرية، ويرى دارسون أن بعض الأنظمة الشمولية ذات الحزب الواحد والايديولوجية الشمولية تتحول إلى جهاز بيروقراطي وطبقة بيروقراطية حاكمة بعد ضعف الطابع الايديولوجي لها كما حدث مع نظام الاتحاد السوفياتي وأنظمة الكتلة الشرقية بعد وفاة الزعماء الكارزميين مثل ستالين وتيتو، أي تتخلى هذه الأنظمة عن تطلعاتها الثورية وتتحول إلى مجرد نخب بيروقراطية سياسية متنفذة، مع السماح التدريجي لفتح المجال أمام التعددية الاجتماعية بالسماح لقوى اجتماعية مستقلة بممارسة نشاطها (الكنائس، المجموعات القومية والاثنية، المفكرون...الخ).

الأشكال التاريخية للأنظمة التسلطية:

1- الملكيات المطلقة: وهي الأنظمة السياسية الأكثر انتشارا عبر التاريخ، حيث يحكم النظام السياسي ملك يتولى السلطة وراثيا، ويشرف على كل أجهزة السلطة. مثل فرنسا في عهد النظام القديم.

2- الدكتاتوريات: وهي أنظمة تسلطية .

3- الديمقراطيات الوصائية أو الموجهة:

4- الأنظمة العسكرية:

5- الأنظمة الاستبدادية: أنظمة يحكمها فرد من دون التزام بأي قوانين أو قواعد في الحكم.
6- الأنظمة الثيوقراطية: التي تحكم باسم الدين، ويرى دراسون أخرون أنها تندرج في إطار النظم الشمولية، (حالة إيران بعد الثورة).

ديناميكية التحول في الأنظمة التسلطية:

يرى صموئيل هنتغتون بأن الأنظمة التسلطية المعاصرة هي نظم انتقالية وغير مستقرة من الناحية المؤسسية، **لذا** يطلق على هذا النوع من الأنظمة بالنظم البريتورية ، فهي تتميز بمستويات متدنية من المؤسسية، يقابها عادة تنامي مشاركة سياسية تميل فيها القوى الاجتماعية الصاعدة نتيجة انتشار التعليم وتحسن مستويات المعيشة والوعي إلى المزيد من المطالب السياسية والاجتماعية، لا يستوعبها النظام السياسي لذا يلجأ إلى القمع، وفي مقابل هذا النوع الأول من الأنظمة البريتورية، هناك الأنظمة المدنية وهي الأنظمة ذات المأسسة المرتفعة والمشاركة الأقل من وتيرة المأسسة. لذا ففي المجتمعات ذات الأنظمة البريتورية يرى هنتنغتون بأنه من الصعب تصنيفها ضمن شكل محدد من اشكال الحكم (برلماني، رئاسي،..) ، لأن ضعفها المتيمز وهشاشة مؤسساتها تجعل كافة أشكال الحكم والسلطة سريعة الزوال، كما انماط المشاركة السياسية ليست ثابتة وغير منتظمة بحيث لا يمكن التنبؤ بها، فيقول بأنها " تنقلب مابين تطرف الملكية المطلقة والديمقراطية الحماسية"، ويرى بان أهم المؤسسات السياسية الحديثة مثل مؤسسة الحزب السياسي غير فاعلة في هذه المجتمعات، فغيات المؤسسات السياسية الفاعلة يجعل السلطة مجزأة ومفككة، وتجعل السلطة مؤقتة.

ويرى هنتنغتون نتيجة لذلك أن الخط العام للتغير السياسي في هذه الأنظمة هو التحول من الأنظمة الملكية إلى بريتوريات أوليغارشية يحكمها نخبة من الملاكين الكبار ورجال الدين في بعض الحالات أو تحكمها نخب عسكرية في معظم الحالات. وتميل النظم العسكرية للأنظمة التسلطية إلى إنشاء أنظمة الحزب الواحد أو اتحادات وطنية، ويفسر ذلك إلى الطبيعة الشخصية للعسكريين حيث ينفرون من السياسة، ويميلون إلى الشمولية والمنفعية، حيث يستبدلون الأحزاب التعددية التقليدية بحزب واحد ينشأ في العديد من هذه النظمة من أوساط النخبة العسكرية، نظرا للحاجة الماسة إليه في تعبئة الجماهير وإعطاء شرعية للسلطة في مجتمع تتميز القوى الاجتماعية فيه بضعف الترابط على أساس قومي.

الأحزاب والنظم الحزبية والنظم الانتخابية

الحزب السياسي

مقدمة:

في البداية لابد من التفريق بين الظاهرة الحزبية والأحزاب السياسية كمؤسسات ومنظمات متخصصة في المشاركة السياسية، فالظاهرة الحزبية موغلة في القدم، وهي تشير إلى انقسام المجموعة الواحدة أو الجماعة إلى أطراف متمايزة تناصر كل منها فكرة أو معتقدا أو شخصا ما. أما الحزب السياسي فهو مؤسسة حديثة ارتبط ظهورها وتطورها التنظيمي مع توسع المشاركة والاقتراع العام.

تعريف الحزب السياسي:

هناك تعريفات مختلفة للحزب السياسي، تركز على مظاهر وخصائص معينة من الظاهرة الحزبية.

فهناك التعريف الايديولوجي: يعرفه ماكس فيبر بأنه: تجمع أو جمعية على أساس انخراط طوعي لتحقيق مصالح مشتركة بين مجموعة من الأفراد، من أهم هذه الأهداف ايصال زعيمهم إلى السلطة.

ومنها تعاريف تركز على الطابع التنظيمي للحزب: الحزب السياسي هو :"منظمة تهدف إلى تعبة الأفراد ضمن عمل ونشاط جماعي طوعي، ضد مجموعات أخرى، ذات تعبئة معينة، وذلك بهدف وصول المنظمة بمفردها أو بواسطة ائتلاف لممارسة الوظائف الحكومية، وهذا العمل الجماعي وهذا الطموح في قيادة وتسيير الشؤون العامة، يرتبط بمفهوم خاص للمنفعة أو المصلحة العامة"[1].

تعريف جوزيف لابالومبارا: الحزب هو منظمة يتجاوز عمرها عمر مؤسسيها، مترسخة على المستوى الوطني، تهدف إلى الوصول إلى السلطة عن طر يق البحث عن التأييد الانتخابي[2].

الحزب والظاهرة الحزبية:

الحزب كمؤسسة ومنظمة تعتبر ظاهرة حديثة ظهرت في أواسط القرن التاسع عشر وارتبط بتطور الاقتراع العام وبتطور توسع التمثيل في المؤسسة البرلمانية، أما الظاهرة الحزبية فهي أساس ظهور الأحزاب السياسية، وهي ظاهرة موغلة في القدم ومرتبطة بديناميات الصراع داخل الجماعة الواحدة، مثل الحديث عن الانقسام في عهد الامبراطوية الرومانية بين حزب القيصر والحزب المعارض للقيصر، وفي العهد الاسلامي نتكلم عن الأحزاب السياسية المعارضة للسلطة : الشيعة، الخوارج.

1

2 Joseph Lapalombara & Weiner Myron,(eds). **Political Parties And Political Development**, Princeton: Princeton university press, 1966.

مراحل تطور دراسة الظاهرة الحزبية:

يقسم لويس سيلر مراحل دراسة الأحزاب السياسية إلى ثلاث مراحل:

- المرحلة المعيارية: ساجت فيها كتابات عامة تتكلم عن المرحلة الجنينية لمؤسسة الحزب السياسي الحديثة، تكلمت عن بداية الأحزاب الأولى مثل كتابات كارل ماركس، وبنجامين كونستان. وتطورت الدراسة إلى التعمق في مظاهرها التنظيمية مثل دراسة أوستروغورسي Ostrogorsky، وميشلزMichels (الأوليغارشية في التظيم الحزبي)
- مرحلة تأسيس لعلم اجتماع سياسي للأحزاب السياسية: ومن أهم الر واد في هذه المرحلة إسهامات ماكس فيبرMax Weber ، وأهم الكتابات التي تركت جدلا وأصبحت مرجعا محوريا في دراسة الأحزاب السياسية دراسات موريس ديفرجي Duverger.
- .مرحلة ما بعد ديفرجي: أعمال نيومانNeumann، كيرشهيمر Otto V Kichheimer، جورج لافو.
- مرحلة الراهنة: وتنوع الاختصاصات في دراسة الأحزاب السياسية: دراسات روبرت داهل، ستين روكان، دراسة الأنظمة الحزبية: جيوفاني سارتوري، جون بلوندل، سوسيولوجيا الانتخابات: ريتشارد روس، ألن لانسلو، دافيد بتلر)، ودراسات أكثر شمولا وعمقا : دراسات هانز دادلر، بيتر مائير، كلوس فون بايم[1].

تصنيف الأحزاب السياسية:

تختلف التصنيفات التي قمت في دراسة الأحزاب السياسية وهناك ثلاث فئات أساسية من التصنيف:

1- فئة التصنيفات التي تركز على الخصائص التنظيمية وبنية ممارسة السلطة داخل الحزب السياسي، وذلك عبر دراسة قوانينها التنظيمية وبنيتها الهرمية، وطريقة تولي المسؤوليات داخلها، وعلاقة القيادة بالقاعدة الجماهرية من مناضلين ومتعاطفين وناخبين.

3- فئة ثانية من التصنيفات تركز على المضمون الايديولوجي للأحزاب السياسية عبر النظر إلى برامجها الانتخابية ومالمانفستو الذي تقدمه، ولذا تصنف الحزب على أساس موقعه من اليمين أو اليسار السياسي.
4- فئة ثالثة من التصنيفات تركز على الخصائص الاجتماعية للفئات القيادية والمناصرة للحزب وتوجهاتها السوسيولوجية، وموقعها من الصراع الاجتماعي.

التصنيفات على أساس الخصائص التنظيمية:

إن من اشهر التصنيفات التي قدمت في دراسة الأحزاب السياسية هي التصنيف الذي قدمه موريس ديمفرجي والقائم على الخصائص التنظيمية للحزب. ويرى بأنها تتجسد في ثلاثة أنماط:

1- احزاب الأطر: تبحث عن النبلاء وذوي النفوذ في دعمها السياسي والانتخابي، وتعتمد في تمويلها المالي على شبكة تبرعات كبار رجال الأعمال، ويرتبط ظهورها بتطور الديمقراطية

---

[1] Daniel-Louis Seiler. **Les parties politiques,** 2 eme ed, Paris: Armand Colin, 2000.

التمثيلية داخل المجالس النيابية، والشكل الأولي لظهورها كان في شكل نوادي انتخابية وكتل برلمانية.

2- أحزاب الجماهير: ظهورها مرتبط بتوسع الاقتراع العام، لذا تهدف إلى ضم أكبر عدد ممكن من الجماهير إلى صفوفها، والعمل على تعبئتهم وتأطيرهم ايديولوجيا، عبر بنية تنظيمية هرمية تكون قاعدتها الأساسية هي الشعبة وقمتها القيادية هي المؤتمر العام .

3- الأحزاب النضالية: وهي تتشابه مه أحزب الجماهير من حيث بحثها عن التأييد الجماهيري واعتمادها التنظيم التراتبي في استيعاب وتأطير المناضلين، ولكن تتميز عنها بايديوجيتها الشمولية وتنظميها الحزبي الهرمي ذو الطابع العسكري، والأساس التنظيمي القاعدي لها هو الخلية وهي أقل حجما من الشعبة، وتتواجد في كل أماكن المناضلين.

تصنيفات أخرى:

نظرا لتطور الجانب التنظيمي في الأحزاب السياسية، فقد برزت انماط جدية من الأحزاب السياسي أصبح تصنيف ديفرجي غير قارد على استيعابها ومن ذلك:

4- الأحزاب اللاقطة: وهي مصطلح منحه لها الالماني أوتو كيرشهيمر ليصف التحول في الكثير من الأحزاب الجماهيرية من حيث توجهاتها الانتخابية وخطابها السياسي الذي توسع ليشمل أكبر قدرا من الفئات، لذا أصبح أكثر مرونة وبراغماتية، وغموض أكثر في ايديولوجية الحزب.

5- أحزاب الناخبين وأحزاب الآلة: وهي نمط حزبي تتميز به الأحزاب الاميريكية، وأصبح نموذجا منتشرا ، حيث نظرا لانحسار الاهتمام الحزبي لدى المواطنين، وانخفاط مستويات الانخراط والنضال في الأحزاب، فإن الأحزاب أصبحت تنظيمات متخصصة في تسيير الحملات الانتخابية وتمويلها لصالح مرشحيها.

6- الأحزاب الاحتكارية (الكارتل): تغير في الخصائص التنظيمية في الحزب وميله نحو التنظيم البيوقراطي والاحترافية السياسية في قيادته، وزيادة ارتباطه بمؤسسات الدولة في تمويل نشاطاته وفي تولي المناصب الرسمية لأعضائه.

تصنيف لاوسن Kay Lawson للأحزاب السياسية: اعتمد في تصنيفه للأحزاب السياسية على معياري المشاركة في الحزب بالنسبة للمنخرطين (ضعيفة، متوسطة، عالية)، ومدى تمركز او تشتت السلطة بين يدي أوليغارشية الحزب (ممركزة، غير ممركزة)

1- أحزاب النوادي: سلطة غير ممركزة (أوليغارشية) ومشاركة ضعيفة من المنخرطين.

2- أحزاب الانخراط: أحزاب تنشط في الفترات الانتخابية: سلطة ممركزة، ومشاركة متوسطة للمنخرطين.

3- الأحزاب الطليعية: سلط ممركزة، ومشاركة عالية لدى المنخرطين.

4- أحزاب اللجان: أوليغارشية غير ممركزة ومشاركة متوسطة لدى المنخرطين.

5- أحزاب الأطر: سلطة ممركزة، ومشاركة متوسطة لدى المنخرطين.

6- أحزاب الجماهير: سلطة غير ممركزة، ومشاركة عالية للناخبين.\

	مستوى مشاركة المنخرطين		
تمركز السلطة	منخفظة	متوسطة	عالية
ممركزة	أحزاب	أحزاب	الطليعية

	الانخراط	الأطر	
الجماهير	أحزاب اللجان	النوادي	أقل تمركزا

3- **التصنيف على أساس الانتماء الايديولوجي للحزب:**

رغم الانتقادات التي تصف هذا النوع من لتصنيفات على أساس مقياس اليمين واليسار، بالاضاقفة إلى أن التمييز بين الأحزاب السياسية في الدول أصبح شائعا على أساس اليمين واليسار، وهو مسألة نسبية، تختلف من بلد لآخر، غير أن المدافيعن عنه يرون أنه ضروري لدراسة البرامج الحربية وتوجهات الحزب الايديولويجية بناءا على الوثائق والتصريحات التي تصدر من قيادته، وذلك على أساس معايير ثابتة، ومن أهم التصنيفات المشتهرة في هذا المجال تصنيف جان بلوندل Jean Blondel للأحزاب السياسية بناءا على ثلاثة معايير:

- معيار المشاركة داخل الحزب: هل تتسم بالديمقراطية أم بالأوليغارشية على أساس التعيين والتزكية.
- معيار الوسيلة إلى بلوغ السلطة: هل عبر وسائل ليبرالية ام سلطوية.
- معيار الموقف من الوضع القائم: هل بالمحافظة على الوضع القائم، أو اتخاذ موقف وسطي، أو الدعوة إلى التغيير.

وقدم التصنيف التالي انطلاقا من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار:

محافظين، مسيحيين ديمقراطيين، ليبراليين، راديكاليين، احزاب الفلاحين، الاشتراكيين، الشيوعيين.

وفق السلم التالي:

- محافظين
- مسيحيين ديمقراطيين
- ليبراليين
- راديكاليين
- أحزاب الفلاحين
- الاشتراكيين
- الشيوعيين

سلطوية، حفاظ على الوضع القائم

ديمقراطية، تغيير الوضع القائم

وفي دراسات سياسية كما في إطار CSES صنفت الأحزاب السياسية ضمن مقياس اليمين واليسار، عبر سلم مشكل من عشر درجات، بغرض التصنيف وجمع المعطيات في الدراسات الاحصائية المقارنة بين الدول، وتمثل هذا السلم في الترتيب التالي:1) الشيوعيين 2) الايكولوجيين 3)الاشتراكيين 4) الاشتراكيين الديمقراطيين 5) اليسار الليبرالي 6) الليبراليين 7) المسيحيين الديمقراطيين 8) اليمين الليبرالي 9) المحافظين 10) الأحزاب القومية والدينية.

التصنيف على أساس الانتماء الاجتماعي:

احزاب طائفية:

احزاب الاقليات:

الأحزاب الجهوية

الأحزاب القومية

وظائف الأحزاب السياسية:

كثير من الدراسات ركزت على الجانب الوظيفي للأحزاب، أي أهمية الأحزاب في الربط بين النظام السياسي والمجتمع، ولذا فقد ركز بعض الدراسين على وظائف خاصة ببعض الأحزاب السياسية مثل الوظيفة المنبرية عند الاحزاب الاحتجاجية حسب جورج لافو، او وظيفة التنظيم المضاد. وهناك دراسات طرحت وظائف الأحزاب السياسية بصفة عامة بالنسبة للنظام السياسي، فيرى بيتر مركل Peter H Merklأن هناك ستة وظائف تقوم بها الأحزاب السياسية هي:

1- تجنيد وانتقاء القيادات وترشيحها إلى المناصب السياسية الحكومية.
2- هيكلة الرأي العام
3- الرقابة على الأجهزة الحكومية عن طريق ممارسة المعارضة.
4- التكامل والاندماج الاجتماعي
5- التنشئة الاجتماعية:
6- الوساطة: بين المجتمع والحكومة.

وفي إطار البينوية الوظيفية فقد حدد كولمان وألموند ثلاث وظائف تختص فيها الأحزاب وهي: 1) جمع المطالب 2) الترابط بين المصالح 3) ترشيخ الاجماع.

وعند ميرتون فقد ميز بين الوظائف الظاهرة وهي تلك الوظائف المقصودة والمتوقعة النتائج والوظائف الخفية وهي النتائج التي تترتب على النشاطات وتكون غير مقصودة ومفهومة من الفاعلين، فالوظائف الظاهرة للأحزاب تتمثل في تلك الوظائف التي تساهم في تصحيح وكيف النظام مع محيطه، أما الوظائف الخفية فتتمثل في تخفيف وحل الصراعات الاجتماعية، وانطلاقا من هذا المفهوم فقد حدد فرانك سورو Sorauf ثلاث وظائف ظاهرة للأحزاب السياسية تتمثل في : 1) الوظيفة الانتخابية 2) الوظيفة الرقابية الحكومية 3) تحديد التعبير السياسي أو هيكلة الرأي العام. أما الوظائف الخفية للأحزاب السياسية حسب سوروف فتتمثل في:1) تحديد وشخصنة بعض الحاجات الاجتماعية. 2) تنظيم شبكة من المصالح والوساطات بين أطراف مالية وأطراف سياسية وحكومية، وتبادل الخدمات والمنافع 3) فتح القنوات أمام الحراك الاجتماعي لبعض الفئات المهمشة والسماح لها بتسلم بعض الوظائف والخدمات.

البيئة الداخلية للأحزاب:

هناك مجموعة من الدراسات ركزت على البينية الداخلية للأحزاب من حيث البنية السلطوية والعلاقة مع الأتباع والمناضلين، فكل الأحزاب لها تنظيم هرمي عمودي لتوزيع السلطات والمهام ، ودائرة وآليات معينة لاتخاذ القرار تختلف من حزب لآخر، وقد حدد موريس ديفرجي في كتابه الأحزاب السياسية مجموعة من الدوائر والتي تزداد ضيقا عند القيادة الحزبية تتمثل في 1) القيادة الحزبية 2) المناضلين 3) المنخرطين 4) المعاطفين 5) الناخبين.

وهذا يعني أن الحياة السياسية داخل الأحزاب مشكلة من فئات ومجموعات وشبكة من العلاقات، فهناك التأثير البارز الذي تمارسه نخبة من أفراد الحزب أو المحترفين او أعضاء الجهاز الحزبي من المنتخبين والدائمين على بقية المناضلين، كما تتأثر بنية الحزب بطبيعة العلاقة بين القايدة الحزبية والمجموعة الحزبية البرلمانية وبقية المناضلين والمتعاطفين. وهذا يعني من جهة أخرى ان الحياة الحزبية لا تخضع دائما للقواعد الديمقراطية فهناك ميل أوليغارشي بارز لدى الدائرة القايدية في الحزب تعمل على تجديد مواقعها في الحزب وقد درسها روبرت شيلز، وتكلم عنها شونفيلد حول المونوقراطية والاوليغارشية داخل الأحزاب.

النظم الحزبية:

تعريف النظام الحزبي:

يقصد بالنظام الحزبي هو نظام للتفاعلات تتشكل من علاقات المعارضة والتعاون بين الأحزاب السياسية التي تعمل على المسرح السياسي، وهو يمثل نظاما فرعيا من النظام السياسي.

وهناك إشكالية حول مدى تمثيل ما يسمى بالنظام " الحزب الواحد" شكلا من أشكال النظم الحزبية، إذ يرى جيوفاني سارتوري وريمون آرون ان وصف النظام الحزبي في الأنظمة ذات الحزب الواحد، يحمل معنى متناقضا، إذ يرون أنه لكي يكون هناك نظاما حزبيا فلا بد من وجود تعددية حزبية ولو كانت شكلية.

ومفهوم نظام الأحزاب مصطلح قديم نسبيا، إذ استعمله جيمس برايس ويقصد به النظام الذي تكون فيه الأحزاب السياسية بمثابة العضلات والأعصاب بالنسبة للعظام والتي يقصد بها هياكل والموسسات الرسمية في النظام السياسي. وأعيد استعماله من قبل موريس ديفرجي.

تصنيف النظم الحزبية:

هناك كذلك في هذا الاطار تفصنيفات متعددة للنظم الحزبية، انطلاقا من التصنيف من زوايا مختلفة، وعلى أساس أن هذا التصنيف يتأثر بالظروف التاريخية وبتطور الظاهرة الحزبية.

1- انظمة الحزب الواحد:

أنظمة الحزب الواحد هي الانظمة التي تعتمد حزبا واحدا في تشكيل الحكومات، ولا تسمح بالمنافسة السياسية والانتخابية خارج إطار الحزب الواحد. وتختلف ظروف البلدان في اعتماد الحزب الواحد، فبعض البلدان نتيجة لنظامها الشمولي واعتمادها على إيديولوجية رسمية ألغت جميع الأحزاب واعتمدت حزبا واحدا لقيادة البلاد. مثل النظم السياسية الشيوعية. وبعض بلدان العالم الثالث اعتمدت نظام الحزب الواحد نتيجة دور الحزب في الحركة التحررية للبلد. كما يتفاوت وضع الأحزاب الأخرى بين الحظر المطلق أو اندراجها في تحالف سياسي مع الحزب المهيمن والذي يتحول فيما بعد إلى حزب واحد من الناحية الفعلية كما وقع للأحزاب السياسية مع حزب البعث العربي الاشتراكي في كل من سوريا والعراق.

ومع التطورات السياسية التي أعقبت سقوط الاتحاد السوفياتي وانتشار الدمقرطة واعتماد التعددية الحزبية عبر العالم، فقد تقلصت البلدان التي تعتمد نظام الحزب الواحد واقتصرت على الدول التي لازالت شيوعية: الصين (الحزب الشيوعي الصيني)، كوبا (الحزب الشيوعي لكوبا)، كوريا الشمالية (الحزب الشيوعي الكوري)، الفيتنام (الحزب الشيوعي الفيتنامي). وبعض الأنظمة التسلطية مثل اريتيريا (الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة وهو يعتبر امتدادا للحركة للجبهة الشعبية لتحرير اريتيريا التي خاضت حرب الاستقلال ضد اثيوبيا)، جمهورية اللاوس (الحزب الثوري لشعب لاوس)، حزب البعث السوري، الحزب الديمقراطي لتركمانستان.

ومع تراجع نظم الحزب الواحد، تحولت العديد من هذه الأنظمة خصوصا في دول العالم الثالث نحو الاعتراف بتعددية الأحزاب، لكن النظام السياسي ظل محتفظا باحتكار المنافسة السياسية باعتماد أنظمة الحزب المهيمن من خلال التضييق على المعارضة السياسية وتقييد نشاطاتها، أو

اعتماد منافسة سياسية غير متكافئة، وسن قوانين انتخابية تصب لصالح الحزب الحاكم (المهيمن)، أو اللجوء إلى تزوير الانتخابات لصالح الحزب الحاكم والأحزاب المولية للسلطة.

2- الأنظمة التعددية:

النظم الحزبية عند موريس ديفرجي:

فمن أشهر التصنيفات واكثرها شعبية تصنيف موريس ديفرجي إذ يصنف النظم الحزبية إلى:

1- نظام الحزبية الثنائية المرنة
2- نظام الحزبية الثنائية الجامدة
3- نظام التعددية الحزبية

تصنيف جان بلوندل Jean Blondel

وقد عدل جون بلوندل هذا التصنيف بأن أدرج النظم الحزبية التعددية من حيث وجود حزب مهيمن من غيابه ووجود حالة وسطية بين النظم الحزبية الثنائية والنظم التعددية ، وذلك وفي التالي:

1- النظم الحزبية الثنائية: (الجامدة والمرنة)

2- نظام الثنائية الحزبية والنصف
3- النظم الحزبية التعددية مع حزب مهيمن (حالة النرويج والنمسا)
4- النظم الحزبية التعددية بدون حزب مهيمن: وهي الحالة السائدة عادة في النظم الحزبية التي تتبنى الديمقراطية التوافقية مثل هولندا وسويسرا.

تصنيف النظم الحزبية عند جيوفاني سارتوري:

أما جيوفاني سارتوري فيرى بأن تصنيف النظم الحزبية ودراستها ليست مسألة حسابية بالاقتصار على عدد الأحزاب الممثلة في البرلمان فقط، بل لابد من دراسة طبيعة العلاقة التنافسية بين الأحزاب السياسية من حيث وجود حالة استقطاب من غيرها، والنظر إلى آلية التنافس الحزبي هل هي آلية نابذة أم جاذبة. أي دراسة الحجم النسبي للأحزاب داخل النظام الحزبي، والحجم النسبي والقوة النسبية للأحزاب ليست مسألة كمية فحسب، ويقصد بالحجم النسبي للأحزاب قدرة الحزب على الدخول في الائتلافات الحكومية وقدرته على الابتزار، فالقدرة على الدخول في الائتلافات الحكوميات مرتبطة على حجم المقاعد التمثيلية التي يمتلكها، اما القدرة على الابتزاز فهي قدرته على إعاقة قيام تحالفات لاريغب فيها. كما تتوقف القوة النسبية للحزب كذلك على قدرته على تغيير توجه المنافسة السياسية نحو اليمين أو اليسار. فصنف الأنظمة الحزبية إلى :

1- مجموعة الأنظمة الحزبية غير التنافسية: وهي الأنظمة الحزبية التي تكون فيها فرصة المنافسة السياسية بين الأحزاب غير متساوية، ويسيطر عليها حزب واحد أو حزب مهيمن، ويسميها كذلك بنظم الحزب المهيمن، ففي هذا النوع من الأنظمة الحزبية قوة الاتجاه في جاذبة نحو المركز .
2- انظمة الثنائية الحزبية:
3- أنظمة التعددية المقيدة او المحدودة: ويقصد بها وجود عدد محدود من الأحزاب الممثلة برلمانيا (بين 3 إلى 5)، ويرى سارتوري أن طبيعة المنافسة السياسية بين الأحزاب في الأنظمة

التعددية المعتدلة تشبه تلك الموجودة في نظم الحزب الواحد، حيث تتجه المنافسة السياسية نحو الوسط السياسي، فطبيعة المنافسة جاذبة نظرا لسعي الأحزاب نحو احتلال الوسط السياسي.

4- أنظمة التعددية المفرطة: وهي أنظمة تتوفر من الناحية العددية على أكثر من ستة احزاب، مع تساويها في الحجم النسبي وتقاربها، بحيث ان إضافة حزب جديد لا يغير من البنية الحزبية لها، وطبيعة المنافسة في هذه النظم الحزبية تتسم بانقسامات ايدبولوجية بين الأحزاب في الوسط والأحزاب المضادة للنظام التي تقع في اقصى الاتجاهات (اليمين او الوسط) وتكون حالة الاستقطاب فيها نابذة، وفي هذا النوع من النظام فإن أحزاب الوسط تحكم وتشكل الحكومات دون وجود بديل لها، نظرا لتوجهات النظام الحزبي النابذة من الوسط.

فهذا التصنيف يسلط الضوء على مشكلة الاستقرار في الحكومات والتي تتأثر بطبيعة الاستقطاب في الحياة الحزبية، ومدى وجود أقطاب قوية ومتماسكة تحافظ على أغلبية مستقرة في الحكومات. كما يفسر عدم استقرار الحكومات مثل حالات: الحكومة في الجمهورية الثالثة والرابعة في فرنسا، حكومة الجهورية الثانية في إسبانيا وحكومة وايمار، بأن ذلك يرجع إلى التعددية المفرطة والاتجاه النابذ والاستقطاب الحاد بين الأحزاب السياسية.

التصنيفات الجديدة للنظم الحزبية:

إن دراسة النظم الحزبية في العشرية الأخيرة اتجهت نحو دراسة مجموعة من المتغيرات بطرق كمية، مع وضع مؤشرات لقياس درجة التجزئة والانقسام في النظم الحزبية، ويقصد بها حالة توزيع القوى النسبية بين الأحزاب في النظام الحزبي، وهي مؤشر تدل على العدد الفعلي للأحزاب الناشطة سياسيا وتوزيع القوى النسبي بينها.

قياس مؤشرت التجزئة Fragmentation Index:

ومن أهم المؤشرات التي وضعت لقياس التجزئة داخل النظم الحزبية:

- مؤشر لاكسو تاجيبار وهو يقيس القوة النسبية ودرجة التجزئة للأحزاب الفعلية في البرلمان ENPP وفق الصيغة التالية: م$_1$=1 \ **مجموع** ح^2 (حيث ح تشير نسبة الأصوات لكل حزب)
- مؤشر دوغلاس راي D Rae وفق الصيغة التالية: م$_2$= 1- مجموع ح^2

وبناءا على هذه المؤشرات، فقد وضعت تصنيفات جديدة للنظم الحزبية، على أساس إعادة النظر في الصنيفات القديمة، وتصميم تصنيفات تسمح بدراسة النظم الحزبية من حيث تأثيرها وعلاقتها بالصراعات الاجتماعية، وتأثرها على وضع السياسات العامة وفي تشكيل الحكومات ودرجة استقرار الحكومات، فيرى بيتر مير Peter Mair أن التصنيفات السابقة عفا عنها الزمن، ولاوجود لها ميدانيا لبعضها، فالانظمة الحزبية المستقطبة (ثنائية قطبية) بمفهوم سارتوري لا وجود لها حاليا، كما أنه لا يوجد نظام ثنائية حزبية محضة، ويبقى حالة نادرة في النظام الحزبي لمالطا، أما الأنظمة الحزبية الثنائية للولايات المتحدة وبريطانيا فهي ليست ثنائية محضة.

وقد صاغ ألان سيارف Alan Siaroff تصنيفالا ثمانيا للنظم الحزبية بناءا متدرجا بناء على درجة التجزئة الموجودة في النظام الحزبي وفق مؤشر لاكسو وتاجيبار.

1- نظام الثنائية الحزبية: وهي الأنظمة الحزبية التي يحتل فيها الحزبين الرئيسيين أكثر من 90% من الأصوات، ومؤشر التجزئة أقل من 1.92

2- أنظمة الثنائية والنصف: وهي أنظمة يبرز فيها حزبان كبيران مع حزب ثالث أقل منهما، بحيث يكون تمثيل الحزبية الرئيسيين من حوالي 70% ومؤشر التجزئة النمطي يقرتب من 2.56

3- انظمة التعددية الحزبية المعتدلة مع وجود حزب مهيمن، مؤشر التجزئة 2.95
4- انظمة التعددية الحزبية المعتدلة بدون حزب مهيمن ، مؤشر التجزئة 3.17
5- تعددية حزبية معتدلة مع توازن قوى بين الأحزاب، مؤشر التجزئة 3.69
6- تعددية حزبية مفرطة مع حزب مهيمن، مؤشر التجزئة 3.96
7- تعددية حزبية مفرطة بدون حزب مهيمن، مؤشر التجزئة 4.41
8- تعددية حزبية مفرطة مع توازن في القوى بين الأحزاب، مؤشر التجزئة 5.59

ويلاحظ على التصنيف الذي قدمه سوروف، أنه أكثر دقة من التصنيفات السابقة، ولكنه ربط التجزئة الحزبية بوضع التوازن النسبي بين الأحزاب للاشارة إلى الأوضاع والأنماط المختلفة التي يتخذها النظام الحزبي[1].

تصنيف ستيف ولينز:

ويقترح ستيف ولينز بناءا على المفاهيم السابقة والتصنيفات السابقة التي صاغها كلا من سارتوري وبلوندل، بالتركيز على أربع معايير يراها شاملة في تصنيف النظم الحزبية وهي: عدد الأحزاب: بين نظم حزبية ثنائية، نظم حزبية ثلاثية الأحزاب، نظم حزبية ذات تعددية حزبية ممتدة. معيار شكل المنافسة الحزبية: احادية القطب، ثنائية الأقطاب، متعددة الأقطاب. معيار درجة الاستقطاب: ويعطيها اربع درجات: دنيا، متوسطة، عظمى، متطرفة[2].

النظم الحزبية وعوامل تشكلها:

هناك تياران أساسيان في تفسير ظهور الأحزاب السياسية وماهي المتغيرات الأساسية في تشكلها، هما التيار المؤسسي الذي يرى في العوامل المؤسسية المتثلة في مؤسسة البرلمان، والقانون الانتخابي هي العوامل الأساسية في ظهور الأحزاب السياسية، والتيار الثاني يرى في العوامل الاجتماعية والاقتصادية والمتعلقة بتاريخ الصراعات في المجتمع هي العوامل الأساسية في بروز وتشكل الأحزاب السياسية.

الطرح المؤسسي:

من ابرز النظريات والدرسات في هذا المجال الطرح الذي قدمه موريس ديفرجي حول دور النظام الانتخابي في تشكيل النظم الحزبية وذلك وفق المعادلة التالية:

ان انتهاج نظام الاقتراع النسبي يؤدي إلى زيادة الانقسامات الحزبية، ويؤدي إلى تكريس نظام حزبي متعدد الأحزاب.

انتهاج نظام الاقتراع من دوريتين يؤدي إلى تشكل نظام تعددي مرن.

---

[1] Steven B Wolinetz, Classifying Party system: Where have all the typologies gone, 2004.
[2] Ibid.

انتهاج نظام الاقتراع الأغلبي (وفق قاعدة الفائز يأخذ كل شيء) يؤدي إلى تشكل نظام ثنائية حزبية[1].

هذا القانون وجد مراجعات عديدة، فقد عدله دروغلاس راي D Rae وأشار إلى أهمية حجم الدائرة الانتخابية District Magnitudeكعامل إضافي في تحديد تأثير النظام الانتخابي على النظام الحزبي، وأثبت أن هذا الارتباط غير حتمي وليس ذو اتجاه واحد، وتسجل عليه عدة استثناءات منها: أن النمسا عرفت لمدة طويلة نظاما حزبيا ثنائيا رغم أنها اعتمدت النظام الانتخابي النسبي، وبلجيكا انتهجت النظام الانتخابي النسبي وحافظت على نظام ثنائي الأحزاب.

ويرى جورج لافو أن هناك عوامل سوسيولوجية وثقافية وتاريخية أكثر أهمية من النظام الانتخابي في تشكيل الأحزاب. لذا وفيما بعد فقد اعتبر ديفرجي النظام الانتخابي وطرق الانتخاب بمثابة مكابح مؤسسية بالإضافة إلى جملة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والإيديولوجية لها تأثير على تشكيل النظام الحزبي. هذا يقودنا إلى العوامل الاجتماعية في تشكل النظم الحزبية.

الطرح السوسيولوجي في تشكل النظم الحزبية:

هذا الاتجاه يرى أهمية العوامل الاجتماعية المتعلقة بالصراعات الاجتماعية التاريخية مثل الصراع الطبقي والإثني، أي أن الانقسام الاجتماعي يؤثر وينعكس بطريقة ما في النظام الحزبي. ومن أهم النظريات في هذا المجال نظرية ستين روكان وليبست حول تشكل النظم الحزبية في أوروبا، فهما يريان بان النظام الحزبي يتأثر بالانقسامات والتصدعات الاجتماعية Social Cleavage والتي يصنفانها على فئتين فئة التصدعات الوظيفية والتي تدور حول مسائل تخصيص الموارد، والمحور الثاني لتشكيل الصراعات هو المحور الإقليمي والذي يدور حول مسائل الهوية، وأن تشكيلة النظام الحزبي الحالية هي تجميد لتاريخ الصراعات الاجتماعية والتصدعات والتي أفرزتها ثورتين أساسيتين في لتاريخ الأوروبي هما:

الثورة الوطنية: والتي بدأت مع نهاية القرن السابع عشر، وهي تمثل ظهور الدولة الأمة المعاصرة. وفي مرحلة بناء الدولة، أفرزت هذه العملية محورين من الصراع هما : الصراع بين الدولة والكنيسة حول العديد من القضايا مثل دور الدين في الحياة الاجتماعية والسياسية وفي التنشئة الاجتماعية والسياسية. والصراع الثاني هو الصراع بين المركز والأطراف .

الثورة الصناعية: وقد افرزت عملية انتشار التصنيع تحولا ت في بنية الاقتصاد والمجتمع أدت إلى صراعات بين قطاعين تقليدي تمثله المصالح الريفية الفلاحية وقطاع صناعي ناشئ في المدن، وصراع طبقي بين العمال وأرباب العمل في أوساط المدن.

وقد لقيت نظرية التصدع اهتمامات من قبل الباحثين من حيث دروها في تشكيل العائلات الحزبية حسب دانيال ل سيلر ، فهذه التصدعات أفرزت سبع عائلات حزبية أساسية في البلدان الاوربية.

وهناك إضافات على هذه النظرية فإنجلهارت يرى بأن التصدعات الاجتماعية الأساسية تتمثل في سبع تصدعات أساسية هي: التصدع الطبقي، التصدع الديني، التصدع الثقافي والإثني، التصدع والانقسام حول الموقف من النظام السياسي، الانقسام حول الموقف من السياسة الخارجية وتصدع مابعد المادية الذي أفرز عائلا حزبية جديدة مثل أحزاب البيئة أو الخضر.

---

[1] موريس ديفرجي، **الأحزاب السياسية**، ترجمة:

وتدور الفرضية الأساسية لنظريات التصدع الاجتماعي أن الانقسام والتجزئة الاجتماعية تؤدي وتؤثر في ظل شروط وتوفر متغيرات وسيطة مثل النظام الانتخابي التشريعات تؤدي إلى زيادة الانقسام في النظام الحزبي، وأن الانقسام الموجود في النظام الحزبي يعكس إلى حد بعيد الانقسام في المجتمع بين مجموعات اجتماعية مختلفة لها قدرة تنظيمية وتعبوية كافية حول الوعي بهويتها الخاصة.

النظم الانتخابية:

تلعب النظم الانتخابية دورا حاسما في تحديد من هو الحزب أو مجموعة الأحزاب التي ستتولى الحكم على المستوى المحلي أو الوطني، كما يؤثر على بينية النظام الحزبي من عدد الأحزاب والقوة النسبية لها، وطريقة تشكيل الحكومات ، وهناك العديد من الصيغ التي تتخذها العملية الانتخابية، فهناك ثلاث مجموعات أساسية نجدها في النظم الانتخابية وهي نظم الأغلبية، نظم الانتخابات النسبية والنظم المختلطة، لذا يقصد بالنظام الانتخابي الصيغة الانتخابية المنتهجة، وكيفية توزيع المقاعد وحجم الدائرة الانتخابية.

وفي دراسة النظم الانتخابية ودورها في تشكيل النظم الحزبية هناك العديد من المتغيرات والعناصر المهمة مثل نمط الاقتراع وأسلوب التصويت بالنسبة للناخب، طبيعة المناصب التي يتم التنافس حولها (محلية، وطنية، رئاسية)، حجم الدائرة الانتخابية، الصلاحيات الممنوحة للهيئات المنتخبة بالنظر إلى البيروقراطية الحكومية، طريقة توزيع المقاعد وحساب الأصوات.

كما تتأثر النظم الانتخابية وتفرز نتائج مختلفة بالنظر إلى البينة الاجتماعية التي تعمل فيها من حيث وجود الانقسامات الاجتماعية وطبيعتها، على أساس جهوي أو طائفي أو سياسي فقط، وعلى التوزيع الجغرافي للأحزاب السياسية. وهنا تكمن أهمية النظام الانتخابي ليس بوصفه موزعا للمناصب بل مؤسسة متخصصة في إدارة النزاعات وإدارتها بطريقة سلمية.

كما يصدر عن النظم الانتخابية مجموعة مختلفة من المخرجات مثل: كيفية التمثيل السياسي، ونمط التعاون والصراع بين المجموعات والأحزاب بتشكل الائتلافات والتحالفات الحزبية على مستوى البرلمان أو الحكومة أو على مستوى التنافس الانتخابي، ومدى جود معارضة داخلية أو تماسك داخلي بين الأحزاب السياسية، كما يعكس النظام الانتخابي الجودة الديمقراطية في بلد ما سواء كان من الديمقراطيات الراسخة أو الديمقراطيات الناشئة. كما تتأثر نتائج النظام الانتخابي بمتغير ات وسيطة مثل:

وعلى المستوى الفردي تدرس الظاهرة الانتخابية من حيث حوافز الفرد ودوافعه التي تحدد سلوكه السياسية، بالإضافة إلى البيئة التي يتأثر بها في تحديد خياراته الانتخابية. حيث تدرس العلاقة بين الانتماء الاجتماعي والخيارات الانتخابية، وكيف نفسر نسبة المشاركة الانتخابية العالية والمنخفضة ونسبة الأصوات الضائعة والأصوات العائمة؟

أنماط النظم الانتخابية:

تتبنى النظم السياسية عبر العالم العديد من صيغ الانتخابات، بما يواءم مع ظروف البلد والمصالح الحزبية والسياسية السائدة فيها، مما أفرز العشرات من أنماط النظم الانتخابية، والتي يمكن حصرها في ثلاث فئات أساسية:

نظم الأغلبية التعددية Plurality Majority System:

وهي بدورها تنقسم إلى أربعة اقسام رئيسية والصفة المشتركة بين نظم الأغلبية هو قاعدة "الفائز يأخذ كل شيء"، أي ان الفوز بالانتخابات يكون من نصيب الفائز بأكبر الاصوات أو بالأغلبية النسبية من الأصوات.

- نظام الفائز الأول(First Past The Post FPTP) : هو النظام المعمول به في الولايات المتحدة الاميريكية وفي بريطانيا وفي الدول التي خضعت للاستعمار البريطاني مثل الهند، وهذا النظام يتكون من دوائر أحادية العضوية يتنافس فيها المرشحون، والفائز من المرشحين هو الذي يتحصل على أغلبية الأصوات الانتخابية. وهو نظام انتخابي سهل وبسيط. له نتائج سياسية أهمها أنه يؤدي إلى تقليل حظوظ الأحزاب الصغيرة بالفوز، مما قد يؤدي إلى تهميش الأقليات الثقافية، ومن نتائجه السياسية في قيام الحكومات أنه يقلل من احتمال قيام حكومات ائتلافية لأن الحكومة يشكلها في العادة الحزب الفائز بأغلبية المقاعد البرلمانية، وفي المقابل فهو نظام انتخابي يساعد على تشكل معارضة برلمانية متماسكة ومتحالفة ضد الحزب الحاكم. وفي المجتمعات المنقسمة يشجع هذا النظام الأحزاب الكبرى على العمل على توسيع قاعدتها الاجتماعية لتضم الكثير من المجموعات الاجتماعية، كما يؤدي إلى الحيلولة دون وصول الأحزاب المتطرفة ما عدا تلك المتمركزة جغرافيا، لذا فهو يؤدي إلى تشكيل برلمان يعكس التمثيل الجغرافي للبلد إذا كان يتشكل من مجموعات عرقية، دينية، اثنية متمركزة جغرافيا. كما انه يمسح للناخب بالاختيار على أساس الأفراد وليس على أساس الحزب، لذا يشجع على بروز شخصيات سياسية مستقلة.[1]

ومن جوانبه السلبية التي يؤدي إليها هذا النظام الانتخابي أنه يؤدي إلى نتائج انتخابية غير متناسبة بين نسبة المصوتين ونسبة المقاعد المحصل عليها، ويؤدي إلى تضخيم نتائج الحزب الفائز، ويستبعد أحزاب الأقلية وتمثيل الأقليات على مستوى الأحزاب الكبرى، لأنه يدفع الاحزاب السياسية بالعمل وفق استراتيجية ترشيح الشخصيات الأكثر قبولا. وفي مجتمعات منقسمة إلى مجموعات اجتماعية على أساس تمركز اقليمي، فإنه يشجع على قيام الأحزاب الطائفية والاثنية والعشائرية، وانحسار تمثيل هذه الأحزاب في أقاليم معينة تمثل معاقل انتخابية لها. كما ان من نتائجه زيادة نسبة الأصوات الضائعة (تمثل نسبة الأصوات التي لم يتحصل مرشحوها على أي مقعد).

- تصويت الكتلة: هو أحد نظم الأغلبية، وهو نظام يطبق قاعدة الفائز الأول في دوائر انتخابية متعددة العضوية، ويمتلك الناخب عددا من الأصوات تساوي عدد المقاعد في الدائرة الانتخابية. وفي بعض البلدان تطبق نظام الكتلة الحزبية، حيث تقدم الأحزاب قوائم انتخابية مغلقة، ومن اجل ضمان تمثيل الطوائف والاثنيات فيها تشمل القائمة على تنوع من المرشحين، ويختار الناخب أحد هذه القوائم، والقائمة الفائزة هي التي تتحصل على الأغلبية من الأصوات.

من النتائج السياسية لهذا النظام الانتخابي أنه يشجع الأحزاب الكبيرة على توسيع قاعدتها الانتخابية بتمثيل أفراد الأقليات في قوائمها، ولكنه من جهة أخرى يؤدي إلى نتائج غير متناسبة إلى حد بعيد.

- التصويت البديل: هو نظلم تصويت نادر ينحصر تطبيقه في استراليا وفي بابوا غينيا، وقاعدة هذا النظام تتمثل في إعطاء الناخب خيارات بترتيب المرشحين الذين يتنافسون في دوائر أحادية العضوية، وذلك طبقا لخياراته الانتخابية.

وهو نظام يؤدي إلى النتائج التالية: أنه يؤدي إلى تمثيل الأقليات والمرشحين الأقل حظا، نتيجة تراكم الأصوات، كما يشجع على التعاون بين الأحزاب الكبيرة والصغيرة بعقد صفقات انتخابية بالتصويت للتفضيل الثاني (مقايضة التفضيلات). فهو نظام انتخابي يؤدي إلى لعبة تنافسية تعاونية بين الأحزاب السياسية والمرشحين للانتخابات. لكن في المقابل فهو نظرا على توفر الورقة

---

[1] بن ريلي، **دليل الانتخابات في العالم**، ص 28.

الانتخابية على توجيه الناخبين لملأ الخيارات، بوضع أرقام لكل مرشح من 1 إلى ن، فإنه يتطلب من الناخبين معرفة القراءة والكتابة، لذا فهو لا يصلح في المجتمعات التي تنتشر بها الأمية.

- نظام الجولتين: ويعرف كذلك بنظام التصفية أو الاقتراع المزدوج. حيث تجري الإنتخابات عبر جولتين، تجري الجولة الأولى على أساس طريقة الفائز الأول، وفي حال عدم حصول أي مترشح على الأغلبية المطلقة 50%+1، تجري الجولة الثانية من الانتخابات، ويفوز بالانتخاب من يحصل على الأغلبية النسبية أو أكبر عدد من الأصوات. ويختلف تطبيق هذا النظام في السماح للمرور للدور الأول، ففي فرنسا يسمح لكل من تحصل على 12.5% من الأصوات بالانتقال إلى الدور الثاني، وفي اوكرانيا يسمح للفائزين االاثنين المتقدمين على البقية لتصبح الجولة الثانية منافسة بين طرفين اثنين.

يستخدم هذا النظام الانتخابي في العديد من الدول الإفريقية التي كانت خاضعة للاستعمار الفرنسي مثل تشاد، جمهورية إفريقيا الوسطى، التوغو، موريطانيا وغيرها، كما يستعمل في مصر.

ومن الصعوبات التي يطرحها هذا النمط الانتخابي تكلفته المالية العالية، والأعباء التي يرتبها على الادارة، وظروف الترقب التي قد تودي إلى التوترات وأعمال العنف بين الأحزاب وبين المواطنين، كما أنه يسفر عن نتائج غير تناسبية. ولكن نظرا لبساطته فإنه أكثر ملاءمة للدول والمجتمعات التي تنتشر فيها الأمية، كما يسمح للناخب بفرصة ثانية لانتخاب المرشح المفضل، ويشجع على قيام تحالفات انتخابية بين الأحزاب والمصالح في الجولة الثانية.

نظم الاقتراع النسبي

تستعمله الكثير من الديمقراطيات الراسخة (حوالي 20 نظاما)، وهو نظام انتخابي يعطي نتائج تناسبية بين نسبة الأصوات المقترعة نسبة المقاعد المتحصل عليها، لأن توزيع المقاعد يتم على أساس نسب مماثلة لنسب الأصوات المقترعة لكل حزب أو مترشح. كما يقترن بهذه النظم الانتخابية النسبية طرق وقواعد في توزيع باقي المقاعد على أسس الباقي الأعلى أو المتوسط الأعلى أو قاعدة هوندت وغيرها. وتزداد تناسبية النتائج كلما زاد حجم الدائرة الانتخابية وقلت عتبة الفوز بالنسبة للمترشحين.

قائمة التمثيل النسبي: نظم القائمة هي من أكثر النظم الانتخابية تناسبية، وهي تستعمل قوائم انتخابية تمثل الأحزاب يختار الناخب احد هذه القوائم، وتوزع المقاعد نسبيا بين القوائم المتنافسة بحسب نسب الأصوات التي تحصلت عليها كل قائمة.

من النتائج التي تؤدي إليها نظم الاقتراع النسبي على العموم ونظام القائمة، هو ازدياد أهمية كل الأصوات ولو كانت قليلة، مما يشجع الناخبين على الادلاء بأصواتهم، ويتيح امكانية اكبر لانتخاب أحزاب الأقلية، ويسمح بتمثيل أعضاء الأقليات والمجموعات الثقافية في القائمة الانتخابية ضمن المقاعد المضمونة، فهو يشجع على تقديم قوائم متنوعة اجتماعيا، ويحد من تنامي الاقطاعات الاقليمية للأحزاب السياسية. كما أن من نتائجه السياسية على مستوى تشكيل الحكومات هو قيام الحكومات الائتلافية.

لكن من الصعوبات التي تنشأ عن نظام قائمة التمثيل والنظم النسبية هو عدم استقرار الحكومات، حين تتشكل على أساس ائتلافي يمثل تحالف أقلية، ويؤدي في أغلب الأحيان إلى تشكيل ائتلافات حاكمة لا تمتلك أرضية مشتركة (هناك تعارض بين ائتلاف التوافق وتحالف الالتزام) .

كما انه من ناحية انتخابية يعمل على فقد الصلة بين الناخب وممثليه في الهيئات التمثيلية، لأن الناخبون في هذا النظام الانتخابي لا يملكون القدرة على تحديد هوية من يمثلهم ولا محاسبته، ويشجع على قيام ونجاح الأحزاب المتطرفة[1].

2- نظام تناسب العضوية المختلطة: يتم انتخاب نسبة من الأعضاء عبر أساليب الأغلبية، ونسبة أخرى عبر أسلوب التمثيل النسبي، وهو يطبق في ألمانيا الاتحادية، وفي بوليفيا، ويهدف تطبيق هذا النظام إلى معالجة عيوب التمثيل النسبي لنظام القائمة، وتقليص الفجوة بين الأحزاب والمجتمع، بين الناخب والمترشحين، عن طريق تعزيز تمثيل الدائرة الانتخابية.

3- نظام الصوت الواحد المتحول: وهو نظام يقوم الناخبون بترتيب اختيارتهم الانتخابية بين المرشحين من مختلف القوائم الانتخابية وترتيبهم على ورقة الاقتراع، ويتم حساب حصة كل مرشح وفق المعادلة التالية: الحصة = عدد الأصوات/ عدد المقاعد+1. وتطبيقه محدود ينحصر في كل من ايرلندا ومالطا، وقد تم ابتكار مبادئه من قبل توماس هير.

ومن نتائجه انه يؤدي إلى المنافسة الداخلية بين مرشحي الحزب نفسه، ويتم تلقي الهزيمة من قبل مرشحي الحزب أو القائمة ذاتها. مما يؤدي إلى احتمالات التمزق والتنافس الداخلي بين أعضاء الحزب. ورغم ذلك فإن تطبيقه في ايرلندا لم يؤد إلى تفكك الأحزاب السياسية نظرا لتماسكها المؤسسي ونظرا لموروث الثقافة السياسية البريطانية.

النظم المختلطة أو التمثيل شبه النسبي:

1- نظام الصوت الواحد غير المتحول: يتم انتخاب القوائم والمرشحين في دوائر متعددة العضوية، بامتلاك الناخب لصوت واحد، ويتم الفوز على أساس المجموع الأعلى من الأصوات. هو نظام يكون أكثر تناسبية كلما كان حجم الدائرة الانتخابية كبيرا، وهو النظام الانتخابي الذي تطبقه اليابان.

2- النظم المتوازية: أو المختلطة، هو نظام يمزج بين دوئر التمثيل النسبي ونظام الفائز الأول، حيث ينتخب الناخب على ورقتين. وهو النظام المطبق حاليا في روسيا الاتحادية. ومن نتائجه السياسية انه يؤدي إلى تفتيت أكبر للأحزاب السياسية أكثر مما تفعله النظم النسبية.[2]

النظام الانتخابي والدائرة الانتخابية:

يقصد بالدائرة الانتخابية الحجم الذي تتخذه الدائرة الانتخابية من حيث عدد المترشحين، وهي تتخذ نوعين: الدوائر الانتخابية احادية العضوية، يتم التنافس فيها بين المرشحين والأحزاب على مقعد واحد، والدوائر المتعددة العضوية يتم التنافس فيها على على عدد من المقاعد، والنظام الانتخابي يكون أكثر تناسبية كلما كان حجم الدائرة الانتخابية كبيرا، كلما اعتمد نظام التمثيل النسبي في توزيع المقاعد، وفي نظم الأغالبية فإن كلما زاد حجم الدائرة الانتخابية قل التناسب بين عدد الأصوات وعدد المقاعد المخصصة.

مخرجات النظام الانتخابي:

[1] بن ريلي، دليل الانتخابات في العالم، ص 66.
[2] المصدر نفسه، ص 55.

الاستقرار وعدم الاستقرار في المؤسسات السياسية: إن الانتخابات وانتظامها يعد مؤشرا من مؤشرات الاستقرار في المؤسسات السياسية، حيث نجد أن النظم السياسية المستقرة أو الديمقراطيات الراسخة هي التي عرفت مدة طويلة من الانتخابات والدورات الانتخابية بصفة مستمرة ومنتظمة، أما في دول العالم الثالث أو الدول التي تفتقد إلى الاستقرار السياسي والمؤسسي نجد ان الانتخابات تتم فيها بطريقة غير منتظمة، او يتم التلاعب بالانتخابات أو لا تتم الانتخابات لفترة طويلة بها.

الائتلافات الحكومية: من مخرجات النظم الانتخابي عدد فعلي للأحزاب، وتشكيلة جديدة للنظام الحزبي ضمن توزيع للقوى، وعادة في النظم الأغلبية فإنه يندر اللجوء إلى الائتلافات الحكومية نتيجة لامتلاك الحزب الفائز للأغلبية من المقاعد في البرلمان والتي تسمح له بتمرير برامجه، والتصويت على الحكومة، أما في النظم النسبية وشبه النسبية فمخرجات النظام الانتخابي تتمثل في الغالب في تشكل نظام حزبي مجزء، ويلجأ الحزب الحاكم في الغالب إلى تولي السلطة بتشكيل ائتلاف مع أحزاب أخرى، ويختلف استقرار هذا الائتلاف باختلاف طبيعة تشكيلة هذا الائتلاف.

شرعية المؤسسات السياسية: تتوقف شرعية المؤسسات المنتخبة وبقية مؤسسات النظام السياسي على المصداقية التمثيلية التي تتمتع بها، لذا فإن احد الحوافز وراء تعديل النظم الانتخابية هو تحسين مستوى التمثيل والشرعية لدى المؤسسات التمثيلية.

صياغة النظام الحزبي: يعد النظام الانتخابي من العوامل المشكلة والمساهمة في إعادة تشكيل النظام الانتخابي من حيث المخرجات التي تؤدي إليه النظم الانتخابية من حيث العدد الفعلي للأحزاب الممثلة في البرلمان، والتوزيع النسبي للقوة الانتخابية والسياسية بين الأحزاب السياسية.

خلاصة:

العملية السياسية

الثقافة السياسية:

إن تصنيف النظم الحزبية يتم على أساس معايير متنوعة، تمثل في العديد منها متغيرات ومفاهيم تفسيرية، ومن أهم العوامل التي تجعل هناك فوراق سلوكية وبنائية ووظيفية بين الأنظمة السياسية هو النظام الثقافي والبينة الثقافية للنظام السياسي، أو بتعبير السياسة المقارنة دور الثقافة السياسية في تحديد القيم السلوكية لدى المواطنين والقيم والإدراكات التي ينبني عليها الموقف من النظام السياسي وتتحدد شرعيته.

ويرتبط هذا المفهوم واستعماله بدرجة كبيرة في أعمال جابريال ألموند، وسيدني فيربا في كتابهما: الثقافة المدنية.

تعريف الثقافة السياسية:

إن الثقافة السياسية تم تعريفها بعدة طرق بالتركيز على جوانب عدة منها، ونشير في البداية إلى أهمية التعريف الانثروبولوجي للثقافة بصفة عامة كأساس لتعريف الثقافة السياسية، ورغم تعدد التعاريف للثقافة تنوعها فيمكن الاقتصار على تعريفات تجمع الخصائص المشتركة لها، أو تعريف للثقافة في حده الأدنى، إذ يعرفها السواح بأنها: " نمط حياة يجري اكتسابه اجتماعيا لاغريزيا، يتم نقله بين الأجيال بالتعلم"[1]. وفي إطار الدراسات السياسية **يعرفها** موريس ديفرجي بشكل عام بأنها الجانب السياسي من الثقافة المجتمعية، ويعرفها روي مكريدس R Macridis بأنها: "مجموعة الأهداف الجماعية المشتركة ومجموعة القواعد الجماعية المشتركة المتعلقة بالحكم"، ويعرفها صموئيل بير بأنها تشير إلى الثقافة والقيم والمعتقدات والمواقف المتعلقة بكيفية تولي وممارسة الحكم وما ينبغي فعله خلال الحكم[2]، ويعرفها جابريال ألموند G Almond بأنها: "نسق من المعتقدات والرموز والقيم التي تحدد موقع الفعل السياسي ضمن توزيع معين للقيم والاتجاهات والأحاسيس والمهارات السياسية"[3]، ويعرفها لوسيان باي Lucian Pay "بأنها محصلة القيم الأساسية والعواطف والمعارف التي تعطي شكلا وجوهرا للعملية السياسية"، ويعرفها سيدني فيربا بأنها " نسق من المعتقدات الامبيريقية، والرموز التعبيرية والقيم التي تحدد وضعية ومكانة الفعل السياسي".

وهناك مفاهيم مرتبطة بالثقافة السياسية، فهي تختلف عن مفهوم الإيديولوجية التي قد يختلف المواطنون في اعتناقهم لأيديولوجيات مختلفة، مع اشتراكهم في ثقافة سياسية واحدة.

وحسب ألموند فهي تشمل ثلاثة أبعاد:

- بعد معرفي يتمثل في بالمعلومات والمعارف حول النظام السياسي العملية السياسية.
- بعد عاطفي: هو قائم على التعلق الشخصي بزعامات سياسية ومؤسسات ورموز.
- بعد تقييمي: يشمل الأحكام القيمية بشأن تقييم العملية السياسية والرموز والأشخاص والمؤسسات.

---

[1] فراس السواح، **دين الانسان: بحث في ماهية الدين ومنشأ الدافع الديني**، دمشق: منشورات دار علاء الدين، 2002، ص 124.

[2] S.N. Roy, **Modern Comparative Politics: Approaches, Methods and Issues**, PHI Learning, 2004, p 97.

[3] جابريال الموند، بنجام باول، روبرت مندت، **السياسة المقارنة: إطار نظري**، ترجمة: محمد زاهي بشير المغيربي، ص 103.

ومن جهة أخرى فالثقافة السياسية تحدد شرعية النظام السياسي وكيفية بنائها، وحسب الموند وباول ينبغي أن تدرس من خلال ثلاث مستويات:

- مستوى النظام: فالثقافة السياسية في هذا المستوى هي محصلة المواقف تجاه النظام السياسي، وموقف تجاه السلطات التي تمارس الحكم، وهذه المواقف والقيم هي التي تحدد شرعية النظام السياسي.
- مستوى العملية: وهو محصلة المواقف والقيم الاجتماعية والسياسية، من خلال الأدوار التي يلعبها الأفراد في المجال السياسي، والمواقف والاتجاهات تجاه الفاعلين السياسيين الآخرين.
- مستوى السياسة العامة: على مستوى المخرجات والسياسات التي ينتهجها النظام السياسي وهي التي تحدد المواقف منه، أي الموقف من السياسات والعملية السياسية.

ويرى كامرافا أن تصنيف الثقافة السياسية ومن ثم دراستها ينقسم إلى ثلاثة مستويات او فئات:

- الدرجة والميل نحو المشاركة السياسية في الثقافة، وهذا يختلف حسب الأنظمة السياسية وسيطرة النمط المشارك أو الخاضع أو الرعائي لدى أغلبية السكان.
- الاختلاف داخل الثقافة السياسية في البلد الواحد بين ثقافة النخبة وثقافة الجماهير، ويقصد لوسيان باي بثقافة النخبة ثقافة الأفراد الذين لهم أدوار تمكنهم من التأثير على مخرجات العملية السياسية، وتتعدد النخب من سياسية إلى اقتصادية وثقافية (اعلاميون، طلبة، اساتذة،)، ووما يلاحظ على علاقة النخب ببعضها بعض أن النخبة الاقتصادية تكون عادة أقرب إلى النخبة السياسية من باقي النخب الأخرى في ثقافتها السياسية. اما ثقافة الجماهير السياسية فهي بدورها أكثر تعددا واختلافا، ومنقسمة إلى فئات ومجموعات، تبدي احدها اهتماما بالسياسة أكثر من باقي الفئات أو المجموعات. ويلاحظ الدارسون على غرار لوسان باي أهمية التجانس في ثقافة الجماهير حول حد أدنى من الاجماع يسمح باعطاء شرعية للمؤسسات السياسية ويشجع على المشاركة والاستقرار السياسي، وهذه تمثل خصائص الثقافة الجماهيرية في الدول الديمقراطية الصناعية. أما في العالم الثالث فيلاحظ التجزئة الكبيرة والانقسام وعدم التجانس في ثقافة الجماهير، مما يعرض النظم السياسية لمجموعة من أحداث عدم الاستقرار والعنف بين الدولة والمجتمع[1].
- الاختلاف داخل النظام السياسي بين الثقافة الرسمية أو الثقافة المهيمنة والثقافات غير الرسمية أو التي تقع خارج الرسميات، وتبرز هذا الانقسام في الكثير من الدول والمجتمعات خصوصا التسلطية. حيث تصبح الثقافة غير الرسمية هي المعبرة عن الواقع الفعلي لتوجهات الأفراد تجاه النظام السياسي.

أنماط الثقافة السياسية:

وقد صنف ألموند وباول الثقافات السياسية إلى ثلاث أنماط متواجدة عبر المجتمعات بناءا على الأبنية السياسية:

- ثقافة رعائية Parochial Culture: مواطنون سلبيون، لا يشاركون في الانتخابات، لا ينخرطون في النشاطات السياسية، فهناك عدم اهتمام بالأمور السياسية إلا بقدر جزئي ومرتبط بالمسائل الأمنية او المباشرة، ترتبط ببنية تقليدية لنظام سياسي.
- ثقافة الخضوع Subject Culture : تتعلق ببنية سلطوية وممركزة، مواطنون يعون وجود السلطة، خاضعون ويطيعون السلطات دون أي اعتراض على القرارات التي تصدرها،

[1] Mehran Kamrava, **Understanding Comparative Politics: a Framwork for Analyis,** New York: Taylor & Francis, 1996, p 66-67.

نتيجة ان النظام السياسي (شمولي او ديكتاتوري) يدفع الناس إلى الاهتمام والمشاركة في النشاطات السياسية.
- ثقافة مشاركة Participant Culture: تتعلق ببنية ديمقراطية، مواطنون لديهم معارف عن السياسة، يتقدمون بمطالب إلى السلطات.

وفي تصنيف آخر لجابريال الموند يصنف الثقافات السياسية باعتبارها أنماط سلوكية إلى أربعة أنماط وفق معياري الاندماج والمشاركة السياسية: ثقافة ملتزمة، ثقافة منخرطة، ومن حيث الاتجاه نحو المشاركة السياسية إلى اتجاه مشارك واتجاه مغترب.

اما أرندت ليجبهارت Arendt Lijphart فيرى ضرورة التمييز بين نوعين من الثقافة السياسية، تلك التي لدى الجماهير الجماهير(العوام) وتلك التي لدى النخبة. فالثقافة السياسية لدى النخبة قد تكون ثقافة ائتلافية تصالحية أو ثقافة صراعية (تعارضية)، هذا الطابع من الثقافة السياسية يؤثر على أوضاع الاستقرار في المجتمع والنظام السياسي، حيث تلعب الثقافة السياسية للنخبة في بناء المؤسسات السياسية واستقرارها، وهذا مرتبط كذلك بتركيبة المجتمع المتجانسة أو المتنافرة.

بينة المجتمع	متجانسة	متنافرة
الثقافة السياسية للنخبة		
ثقافة ائتلافية	ديمقرطية	ديمقراطية تصالحية
ثقافة تعارضية	ديمقراطية ذات نزعة جاذبة	ديمقراطية ذات نزعة نابذة

وهو بخلاف ألموند يرى بأن المجتمعات الأكثر استقرارا من ناحية الثقافة السياسية هي تلك المجتمعات التي تسود فيها الثقافة التوافقية. أي القائمة نموذج الديمقراطية التوافقية، حيث تعمل كل المجموعات سوية دون أن تدخل في معارضات مع بعضها البعض، ويعطي أمثلة لهذه الانظمة: الأنظمة الاسكندنافية، النظام السياسي لسويسرا وهونلندا.

العوامل المشكلة للثقافة السياسية:

- عوامل تاريخية: تطور تاريخي للأحداث السياسية والتجارب التاريخية سواء بالنسبة للأفراد أو المجتمع ككل، فتاريخ الحكم وتجارب المجتمعات معه تولد عدة ثقافات مختلفة، وهنا يكمن الاختلاف بين شمال السودان الذي حكمته بريطانيا عن طريق ادارة الحكم غير مباشرة وبين جنوب السودان الذي حكمته عن طريق إدارة مباشرة، كما حكم بريطانيا للهند زهاء قرنين جعل الهند ترث نظام ويستمنيستر الحكومي..
- عوامل جغرافية: إن الموقع الجغرافي والجغرافيا لها دور في تشكيل ثقافات سياسية معينة، فحسب فموقع بريطانيا الجزيري المنعزل سمح بأن تكون في مأمن من الاعتداءات الخارجية، وبتطوير ثقافة سياسية خاصة بها تختلف عن تلك التي في اروبا، ويرى الباحثين أن القيم السياسية المساواتية في الولايات المتحدة تشكلت بفضل الحدود الشاسعة للولايات المتحدة ووفرة الموارد بها وتنوع الاثنيات والمهاجرين إليها. (الانعزال)
- عوامل اجتماعية واقتصادية: ارتباط مستوى المشاركة السياسية بمستوى التمدن والتصنيع، وظهور فئات اجتماعية وتمايز طبقي. الفرق بين الثقافة السياسية بين المدن والأرياف. فالارياف تتسم بثقافة سياسية محافظة وتبدي مقاومة في التغيير أكثر من أوساط المدن.

- التركيبة الاجتماعية: وجود تمايزات قومية واثنية ولغوية ودورها في تشكيل ثقافات سياسية فرعية، ويتمثل التأثير المباشر في التنوع الاثني والعرقي في النظام الحزبي. وتعمل الاختلافات الاثنية على عدم الاستقرار النظام إذا كانت الولاءات الاثنية لا تتجه نحوه، وتنتهي عادة بالانفصال مثل انفصال ايرلندا الجنوبية عن بريطانيا، كما أن الحدود التي رسمت في افريقيا بعد الاستعمار لم تكن تعكس الحدود بين الاثنيات والقبائل مما جعل حكوماتها تواجه الحروب والحركات الانفصالية والاثنية.
- نمط التنشئة السياسية في المجتمع: فالثقافة السياسية تتطور وتتبلور عبر التنشئة السياسية والتي هي عملية مستمرة بالنسبة للأفراد، والتي من خلالها يتعلم الأفراد ويكتسبون توجهانهم السياسية.

التغير في الثقافة السياسية:

معظم الدراسات السياسية على غرار دراسة غابريال ألموند تركز على الطابع القومي الوطني للثقافة، ولا تشير بوضوح إلى الاختلافات الثقافية داخل الدولة الواحدة، لذا ففي تعديل آخر له يصنف الثقافات السياسية وفق أربعة أنماط وفق معياري الاندماج واتجاه الفرد نحو المشاركة السياسية.

فهناك تغير في انماط الثقافة السياسية تعرفه كل البلدان لا سيما دول العالم الثالث، ويتمثل أهم ملامحه في الانتقال من ثقافة تقليدية إلى ثقافة سياسية تتسم بالعقلانية والمشاركة والايجابية. كما تعرف المجتمعات ذات الديمقراطية الراسخة تحولا في الثقافة السياسية حسب انجلهارت من ثقافة مادية إلى ثقافة مابعد المادية، ويصف هذه التحول الاجتماعية والسياسي بالثورة الصامتة، ومن أبرز ملامح هذه الثقافة السياسية الحديثة التركيز على مطالب في المشاركة السياسية تتعلق بنوعية الحياة وتركز على أهمية حماية البيئة والمحيط. وهذا التغير هو نتيجة لانتشار التصنيع وانتشار التعليم العام ووسائل الاعلام الجماهيرية.

الانتقادات:

ولعل أهم الانتقادات الموجهة لجابريال الموند أنه أهمل الثقافات الفرعية، ونظريته بهذا الشكل عبارة عن تعميم مفرط نظرا لتفاوت المجتمعات في ذلك، ومفهوم الثقافة الثانوية أو الفرعية يشير إلى التعدد في المواقف والقيم، سواءا كانت هذه المجموعات تشترك في نفس المشترك الثقافي العام، وهي تعبر عن جماعات متمايزة وانقسام حاد في الاتجاهات والقيم السياسية. أو أن بعضها يمثل ثقافة مضادة وهي التي تتشكل من قبل مجموعات اجتماعية ترفض قيم الثقافة المهيمنة وتجابهها بأخرى، ومثال ذلك: جماعة الكيبك في كندا، فهم يمثلون ثقافة فرعية قومية من مجمل الثقافة السياسية الكندية.

وبناءا على ذلك فتصنيف الثقافات السياسية لدراستها، لها زوايا مختلفة، فهناك من يضيف أهمية المضمون القيمي والسلوكي للثقافات السياسية بين ثقافات صراعية غير متسامحة، ثقافات توافقية.

وفي إطار الثقافات السياسية فإن حدود ما هو سياسي تتسم بالتحديد الثقافي، فالحدود بين ما هو سياسي تصاغ اجتماعيا وثقافيا، فكل نمط اجتماعي (مساواتي، تدرجي، فردي، قدري) حسب أصحاب نظرية الثقافة لها تعريف لما هو سياسي خاص به.

التنمية السياسية

إن قضية التنمية السياسية سادت في اهتمام الدراسات النظم السياسية من زاوية أن النظم في العالم الثالث أو الدول السائرة في طريق النمو، يرتبط تطورها الاقتصادي بالتطور السياسي الداخلي فيها. وقد طبقت على المجتمعات التي هي محل دراسة التنمية السياسية أو النمو السياسي تسميات مختلفة دول العالم الثالث الدول النامية، الدول الزراعية ماقبل الصناعية.

وقد ظهر هذا المصطلح في أوائل الخمسينيات ليشير إلى آليات التحول السياسي وتوسع المشاركة السياسية داخل النظام السياسي، وقد انتشر هذا المفهوم في أوساط الاكاديمين في السياسة المقارنة، كمرادف لعملية التحديث السياسي أو تعبير عن هذا المسار، ومن أهم هؤلاء الدارسين نذكر: ادوارد شيلز، كارل دويتش، دافيد ابتر، جابريال الموند.

مفهوم التنمية السياسية:

يرتبط هذا المفهوم بانتقال النظم السياسية من نظام يقال عنه تقليدي إلى نظام سياسي حديث، أي إذا كان هناك من الناحية الاقتصادية أنظمة في طريق النمو، فإن هناك أنظمة سياسية في طريق التحديث. وهو يشير إلى مسار عملية التطور في النظام السياسي التي تعزز الاستقرار. ولكن تبرز العديد من الاسئلة حول هذا المفهوم من حيث مكونات وعناصر التنمية السياسية وكيف نقيس التنمية السياسية؟

ففي مجال التعاريف حول التنمية السياسية، يعرفها جابريل الموند بأنها: الزيادة في مسوى التمايز البنيوي والتخصص الوظيفي في النظام السياسي، والذي يمكنه من الاستجابة لمحتلف الحاجات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع. ويعرف لوسيان باي التنمية السياسية بأنها " 1)زيادة النظام السياسي في قدراته، من حيث تسيير الشؤون العامة وضبط النزاعات وتلبية المطالب"،2) الزيادة في التوجه نحو المساواة من خلال المشاركة السياسية والانتقال من ثقافة الخضوع إلى ثقافة المشاركة، سواء من خلال طرق ديمقراطية (توسع الاقتراع العام)، او من خلال زيادة التعبئة السيايسية، 3) التجنيد في المناصب العامة على أساس الجدارة وليس عبر الطرق التقليدية[1]., ولكن تبقى مشكلة كيفية قياس التنمية السياسية وعلاقة هذا المفهوم بمفاهيم التحديث، التصنيع، الدمقرطة، التطور، لذا يرى صموئيل هنتنغتون S Huntington ان مفهوم التنيمة السياسية يختلف عن بقية المفاهيم الاخرى مثل التحديث والتصنيع، ويضرب على ذلك بمثال الهند، فهي من جهة مجتمع تقليدي من الناحية الاقتصادية والاجتماعية في قسم كبير جدا من سكانها، ومن جهة اخرى هي بلد متطور من الناحية السياسية، باعتبارها أكبر بلد ديمقراطي في العالم. ويقصد هنتنغتون بالتنمية العملية التي بمقتضاها يزداد ترشيد السلطة Rationalization of Authority ، والتباين في الهياكل والابنية والمؤسسات السياسية، وزيادة المشاركة السياسية[2]. ويقصد هنتنغتون من ترشيد السلطة احلال سلطة قائمة على أسس دينية او عائلية وراثية إلى سلطة سياسية موحدة وذات طابع قومي وطني، ويقصد بالتباين في الهياكل والابينة السياسية فصل المجال السياسي عن بقية المجالات المجتمعية الاخرى. اما المشاركة السياسية فيقصد بها ازدياد انخراط المواطنين في الشان السياسي.

التوجهات النظرية في دراسة التنمية السياسية:

[1] Roger-Gerard Schwantzenberg, **Sociologie Politique,** 5 ed, Paris : Montchrestien, 1998, p 195-196.
[2] Ibid.

الاتجاه الكمي:

وهو مجموعة الابحاث والدراسات المتأثرة بالموجة السلوكية في اعتمادها على الطرق الكمية، ويحاول هذا الاتجاه ربط التغير السياسي والنزعة إلى الاستقرار والتطور في الأداء السياسي إلى النمو الاقتصادي وما يؤدي إليه من تغيرات اجتماعية وسياسية، فعالجت هذه الدراسات النظرية مسألة التنمية السياسية كناتج لتطورات اقتصادية واجتماعية[1].

دور التصنيع والتنمية الاقتصادية في دفع التنمية السياسية:

ومن أهم الدراسات دراسة مارتن ليبست حيث يرى بأن اللعبة السياسية لا يمكنها أن تكون تنافسية ديمقراطية إلا إذا استندت إلى مستوى من النمو الاقتصادي، وبرهن على ذلك من خلال وجود علاقة ارتباط ملحوظة بين ارتفاع مؤشرات التنمية الاقتصادية ومؤشرات التنمية السياسية كما صاغها في دراسته[2]. أما روبرت داهل Robert Dahl فقد عالج موضوع التنمية السياسية على اعتبار أنه تحول في بينة الحكم من بنية بسيطة إلى بينية تعددية (بوليأرشي)، ومجتمع معقد، يسمح بتشكيل تنافسات حرة ومفاوضات تسمح لعدد أكبر من المواطنين بالمشاركة في الشؤون السياسية. فالتعددية السياسية وتعدد مراكز اتخاذ القرار هي الهدف من مسار أو عملية التنمية السياسية، ولا تتم هذه العملية إلا ضمن شروط اقتصاديو واجتماعية حسب رأيه، يحصرها في خمس شروط تتمثل في: 1) ممارسة مستوى من التأطير الاجتماعي يؤدي إلى تطوير ثقافة سياسية ديمقراطية 2) الوصول إلى صيغة حد أدنى من الاجماع حول العملية التنافسية السياسية 3) الوصول إلى مستوى من التعددية الاجتماعية تسمح بتعدد المشاركة السياسية 4) دوران في النخبة من خلال التناوب على السلطة أو بحلول قيادات ووجوه جديدة. 5) وجود تفاوت متقارب في توزيع الثروة، فتقسيم الثروة المتفاوت أو على أساس وجود فوارق كبيرة يعد من اكبر العوائق أمام التحول الديمقراطي. ولا يمكن لجملة الشروط هذه أن تؤثر إلا ضمن مستوى من التطور والتنمية الاقتصادية أو من الوفرة الاقتصادية، وبالتالي فإن المجتمع التعددي هو الشكل السياسي للمجتمعات الصناعية المعاصرة، وبالتالي فالتخلف الاقتصادي وغياب تنمية اقتصادية فعلية تعتبر من أهم العوائق أمام تقدم التنمية السياسية لأن التنمية السياسية تفترض شرط تعدد الموارد أمام المشاركين.

وقد حاولت دراسات احصائية البرهنة على هذه العلاقة القائمة بين التطور الاقتصادي أو جملة المتغيرات الاقتصادية (مثل مؤشرات: التعليم، الدخل الفردي، العائدات) مع مؤشرات التنمية السياسية (معدل دوران النخبة، نسبة المشاركة في الانتخابات، الخ). ومن أمثلة هذه الدراسات دراسة بروس روسيت حيث ربط بين مؤشرات اقتصادية واجتماعية مثل الدخل الفردي، والدخل الاجمالي الوطني ، نسبة التمدن، نسبة المتعلمين، عدد أجهزة الراديو وعدد الأسرة في المستشفيات لكل ألف نسمة من السكان. مع مؤشرات سياسية مثل نسبة المشاركة في الانتخابات، نسبة القوات المسلحة إلى عدد السكان، نسبة الموارد الحكومية إلى العائد القومي الاجماليئ)، وقد درس 107 حالة صنفها إلى خمس مستويات متدرجة في التطور: 1) المجتمعات البدائية التقليدية 2) الحضارات التقليدية 3) المجتمعات الانتقالية 4) المجتمعات التي حققت ثورتها الصناعية 5) المستويات ذات المستوى العالي من الاستهلاك الجماهيري. ووجد ان العلاقة الارتباطية تزداد مع الانتقال من مجموعة لأخرى. وهذا النوع من الدراسات عوملت نتائجها بتحفظ لآنها تقع في الحتمية الاقتصادية.

[1] Bertrand Badie, **le development poltique**, p
[2] Ibid

نظرية التعبئة Mobilization عند كارل دويتش[1]:

من خلال المفهوم المركزي لكارل دويتش (التعبئة الاجتماعية) يرى بان التنمية السياسية ليست عملية آلية، بل هي عملية تتم عبر مراحل وتفاعلات معينة، وذلك عبر دراسته لمسالة التكامل والاندماج في المجتمعات القومية، فالتنمية السياسية هي عملية تعبئة سياسية من أجل التكامل والاندماج، وهذا يتطلب مستوى من التنمية الاقتصادية ومن انتشار التكنولوجيا، بحيث تسمح بمقدار من الاتصال بين الشرائح الاجتماعية المختلفة. فتحقيق عملية التنمية السياسية يتم من خلال بناء شبكة اتصال اجتماعي تولد تعبئة وحراك اجتماعي، تكون من نتائجه اضمحلال الولاءات التقليدية والقيم التقليدية ليحل محلها الولاء للقيم الوطنية والقومية. فالتعبئة الاجتماعية هو الفعل الذي يضمن التحديث الفعلي للمجتمع، ويضمن الانتقال من مجتمع تقليدي إلى مجتمع يعتمد الحياة العصرية. وللبرهنة على ذلك فقد استند إلى الاستدلال الاحصائي من خلال الربط بين مؤشرات التعبئة الاقتصادية (الدخل الفردي، توزيع السكان في القطاعات الاقتصادية الفلاحية والصناعية والخدمية)، مؤشرات ثقافية (نسبة المستمعين الراديو، حضور السينما، قراءة الصحف، مستوى التعليم المدرسي)، مؤشرات ديمغرافية (نسبة التمدن: سكان المدن بالمقارنة مع سكان الارياف)، مؤشرات سياسية (نسبة المشاركة في الانتخابات) . فعملية التنمية السياسية هي في جوهرها عملية تحديث وخلع منهجي لمعطيات وعناصر المجتمع التقليدي.

وفي نفس الإطار نجد دانيال ليرنر Daniel :Lerner قد استند إلى هذه الفرضيات حول التحديث وحاول البرهنة عليها، فهو يرى بأن التنيمة السياسية تندرج ضمن تحول عام للمجتمعات التقليدية نحو مجتمعات حديثة تتسم بالرشادة والكونية . وقد أشار إلى أن هناك ارتباط قوي بين مؤشرات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وقد توصل إلى أن المتغيرات الثلاثة (التمدن، التمدرس أ مستوى التعليم، وانتشار وسائل الإعلام) هي متغيرات مفتاحيه في تفسير عملية التغير والتنمية السياسية.

دور النخبة السياسية في التنمية السياسية:

طرح ادوارد شيلز Edward Shils نظريته حول التنمية السياسية في كتابه " التنمية السياسية في الدول الجديدة" ، من خلال تعريفه لهدف التنمية السياسية والمتمثل في : أن تتحول الأنظمة السياسية إلى أنظمة حديثة ويعني ذلك أن تكون ديناميكية (حيوية)، ديمقراطية ومساواتية. وبمعنى آخر فعملية التنمية السياسية تمس دول العالم الثالث وسعيها للوصول إلى تحويل أنظمتها إلى أنظمة مشابهة للدول الغربية من عدة ملامح وأهمها: دولة القانون، تفعيل المؤسسات التمثيلية، ممارسة الحريات المدنية دون قيود. ويلاحظ شيلز أن هذا المسار من التنمية يختلف من دولة لأخرى، نظرا لمجموعة من العوائق تقف أمام تحقيق الديمقراطية، وأهمها الواقع الذي تشهده هذه الانظمة التي تسعى للتحديث من حيث وجود نخبة حاكمة تسعى للتحديث، وأغلبية شعبية تخضع للقيم التقليدية وترتبط بالولاءات المحلية، وتحول دون تشكيل مركز سياسي حديث، واشتغال طبيعي للأجهزة التشريعية والتنفيذية والقضائية. وهناك عوائق ثقافية تتمثل في ثقافات سياسية تغلب عليها المحلية والخصوصية وتتسم بالتنافر، لا تتواءم مع ممارسات مباده القانون المدني. أما العائق الاقتصادي فيمثل في وجود قطاع زراعي تقليدي يعكس عقليات تقليدية تقف متشككة وحذرة ضد إزاء عملية التصنيع.

---

[1] Karl W Deutsch, Social mobilization and Political development, ***American Political Science review***, No.3, September 1961, pp 493-514.

وهذا الانفصام بين النخبة والشعب يقيد كل شكل من أشكال الممارسة السياسية الفعلية، ولا يسمح بتقوية المركز السياسي للدول، فهناك تعارض بين واقع أوليغاركي وطموح ديمقراطي. وفي هذا الاطار طرح أدوارد شيلز ثلاث تساؤلات: 1) إلى أي مدى هناك ممارسة ديمقراطية في دول العالم الثالث 2) ووفق أي وتيرة يتم الاقتراب من الممارسة الديمقراطية 3) كيف تتصرف هذه الانظمة في الواقع للتوفيق بين التقاليد وبين العصرنة، بين الواقع الاوليغاركي والتحول الديمقرطي. ولذا يرى شيلز ان التنمية السياسية هي المسار الذي تضيق فيه الفجوة بين النخبة والجماهير، هذا المسار يتجسد من خلال خمسة انماط من الأنظمة السياسية المعاصرة والتي تعكس تفاوت في التنمية السياسية، وقد رتبها وفق قربها من المستوى الاعلى للتنمية السياسية والذي يتمثل في الأنظمة الديمقراطية وتمثل فيه الاوليغارشيات التقليدية أسفل سلم التنمية السياسية.

1- الديمقراطيات السياسية: وهي الهدف الذي تسعى إليه الأنظمة السياسية الأخرى، فهي أنظمة سياسية ذات ابنية ومؤسسات متمايزة ومستقلة، فالسلطة التنفيذية تنتخب عبر انتخابات دورية منتظمة، ويتم انتخاب برلمان وفق لعبة تنافسية وتعددية سياسية، أما السلطة القضائية فتكون مستقلة. وجود ثقافة سياسية تشجع على الالتزام الذاتي والمشاركة الطوعية، ونخبة سياسية مستقرة ومنسجمة ومتضامنة ضد أي شكل من أشكال التطرف. ويرى شيلز أن هذا المستوى من التطور السياسي ليست عملية نهائية وهذه المواصفات ليست مطقة، فالديمقراطية هي عملية مستمرة من تحقيق هذه الخصائص.

2- الديمقراطيات الوصائية: تنتهج ما يسمى بالديمقراطية الموجهة، وهي انظمة تمارس مستوى من الديمقراطية، ولكن ما يميزها هو هشاشة الثقافة المدنية، ونسق من المواقف في الثقافة السياسية ذو طابع تقليدي. اولوية النظام السياسي تنصب حول التحديث الاجتماعي والاقتصادي لتحقيق الشروط الثقافية للديمقراطية، ورغم وجود مؤسسات ديمقراطية فإنها ضعيفة التمايز، فالبنيات السلطوية متمازجة مع أجهزة الحزب الحاكم.

3- الاوليغارشيات التحديثية: انظمة سياسية ذات بينة اجتماعية واقتصادية تقليدية، ومؤسسات حكومية تسلطية (ديكتاتورية عسكرية، أو مدنية)، المؤسسات الديمقراطية غائبة أو لها وجود شكلي. والمعارضة ليس لها وجود قانوني وشرعي، والقضاء لا يتمتع بأي استقلالية. وترتكز النخبة في حكمها جهاز بيروقراطي، ضمن سلوكات انغلاقية وغياب اتصال محلي مع المجتمع، ومن أثلة ذلك: تركيا في عهد كمال اتاتورك وخلفه اينونو، ايران في عهد الشاه.

4- الاوليغارشية الشمولية: في هذه الأنظمة السياسية تعتنق النخبة الحاكمة ايديولوجية سياسية محددة تسعى من خلالها تعبئة الجماهير لتحقيق تنمية موجهة، أما الوجه المؤسسي لها فيتمثل في الدمج بين المؤسسات السلطوية، وإدانة وحظر كل شكل من أشكال المعارضة السياسية. ووجود حزب سياسي واحد مهيكل بعناية. وقد عرف هذا النوع من المسلك التنموي حسب شيلز نمطين من الأنظمة السياسية هي الأنظمة الفاشية والأنظمة الشيوعية.

5- الاوليغارشيات التقليدية: يصنفها شيلز ضمن المستوى الأدنى من عملية التنمية السياسية، وتتجسد هذه الأنظمة في شكل حكومات ملكية وأنظمة تقليدية، تعتمد في ثقافتها السياسية على معتقدات دينية متجذرة ذات اعتبارات أبوية مرتبطة بالبنية التقليدية للمجتمع. وعلى المستوى السياسي هناك عدم تمايز في المؤسسات السياسية التي تختلط بالمؤسسات الدينية والعائلية، وغياب المؤسسات الديمقراطية مثل البرلمان، وضعف الحكومة المركزية. ويلاحظ شيلز بان هذا النوع من الأنظمة السياسية لا وجود له بصفة مطلقة في الواقع المعاصر، إذ أن الأنظمة التلقيدية كانت مجبرة على اتخاذ خطوات تحديثية لمجتمعاتها ولمؤسساتها السياسية. مما يجعل هذه الانظمة قريبة الشبه من الاوليغارشيات التحديثية.

ولكن هذا النموذج التنموي الذي اقترحه شيلز يتشابه مع بقية النماذج النظرية الأخرى في أنه نموذج خطي، ولكن ليس هناك ما يثبت بأن الديمقراطيات الغربية تمثل نقطة الوصول في تاريخ المجتمعات السياسي.

الاتجاه الكيفي:

هذا الاتجاه يدرس تطور الأنظمة السياسية من منطلق التحولات النوعية التي تحدث فيها، فانطلاقا من الدراسات الانثروبولوجية يرى مشيل فوكو بأن هناك علاقة بين مصدر المعرفة وأنظمة الحكم، أو أن أنظمة الحكم تأثرت بتطور الوعي الانساني والمعارف العلمية، ففي عصر الخرافة والاعتقاد بأن الآلهة هي مصدر المعرفة كان الحكم ثيوقراطيا، وحين ساد أن مصدر المعرفة هم الأبطال كان الحكم ارستقراطيا، وحين ساد الاعتقاد بالانسان سادت النظم الجمهورية.

ومن أهم رواد المدخل الكيفي جابريل ألموند، صموئيل هنتنغتون، سيدني فيربا، حيث يرى ألموند بأن التنمية السياسية هي المسار الذي عرفته النظم السياسية عبر التاريخ في تطور أبنيتها ووظائفها، من حيث الاتجاه نحو التخصص الوظيفي والتمايز البنيوي ، مما يعزز من زيادة قدرات الأنظمة السياسية التي يحصرها في أربعة قدرات هي:

- القدرة الاستخراجية
- القدرة التنظيمية
- القدرة التوزيعية والرمزية
- القدرة على الاستجابة

وبناءا على ذلك فقد قدم تصنيفا للنظم السياسية بتطورها عبر ثلاثة مراحل:

- المرحلة البدائية: أو النظم السياسية البدائية، وهي مجتمعات تغيب فيها الدولة، وفي النمط المتقدم منها تظهر الدولة.
- المرحلة الوسيطة: وفيها نموذجين فرعيين: نموذج الجماعات الدينية المسيطر على الحكم، والنموذج المتقدم عنه نجد فيه أفراد المجتمع يتلقون تعليما يسمى "الدين التاريخي".
- المتقدمة: وهي المجتمعات المعاصرة ونموذجها المتمثل في المجتمعات الصناعية.

تصنيف ألموند للأنظمة السياسية وتطورها عبر التاريخ
- الانساق السياسية البدائية: - عصب قرابة بداية - أنظمة قبلية ذات بنية مجزأة (قبائل النوير* - أنظمة قبلية ذات بينة هرمية (قبائل الاشانتي* - انظمة سياسية تقليدية: - انظمة ملكية وراثية بسيطة (اوغندا) - انظمة سياسية ذات بيروقراطية ممركزة (امبراطورية الانكا، امبراطورية الصين) - انظمة سياسية إقطاعية (فرنسا في القرن 17، ...) - أنظمة سياسية حديثة: - انظمة الدولة المدينة ذات المستوى من التمايز (الانظمة السياسية للمدن الايطالية في

عصر النهضة)
- الأنظمة السياسية الحديثة (وجود تعبئة ، تمايز، علمنة قوية)

1- أنساق سياسية غير تعبوية (تمايز ضعيف، ثقافة رعائية)

- انساق سياسية تسلطية (غانا في الستينيات)
- ديمقراطية ما قبل تعبوية (نيجيريا قبل 1966)

2- أنساق سياسية تسلطية (رقابة على الانساق الفرعية، وثقافة مزيج من ثقافة الخضوع وثقافة المشاركة)

- أنظمة شمولية راديكالية (الانظمة الشيوعية ك نظام الاتحاد السوفياتي)
- أنظمة شمولية محافظة: (ألمانيا، ايطاليا في عهد النازية والفاشية)
- أنظمة تسلطية محافظة (اسبانيا في عهد فرانكو)
- انظمة تسلطية تحديثية (البرازيل في عهد الحكم العسكري)

3- أنشاق سياسية ديمقراطية (استقلال للانساق الفرعية، ثقافة مشاركة)

- أنساق سياسية: استقلالية كبيرة للأنساق الفرعية: (بريطانيا)
- انساق سياسية: استقلالية محدودة للأنساق الفرعية (فرنسا الجمهورية الرابعة)
- انساق سياسية: استقلالية ضعيفة (المكسيك في فترة الحزب المهيمن)

ومن النظريات التطورية التي رسمت مراحل للتنمية النظرية التي عرضها والت ولتمان روستو في كتبه "مراحل النمو الاقتصادي، بيان غير شيوعي" حيث تمر المجتمعات في طريقها إلى التنمية إلى خمس مراحل:

- مرحلة المجتمع غير التقليدي: غلبة الطابع الزراعي، انتشار التقاليد القدرية، وانخفاض مستوى الدخل.
- مرحلة التهيؤ للانطلاق: وهي المرحلة التي عرفتها أروبا في القرن الثامن عشر، وتتطلب هذه المرحلة شروطا مثل انتشار التعليم، ظهور مشروعات صناعية وتجارية وانتشار البنوك.
- مرحلة الانطلاق:انتشار القوى الدافعة، عن طريق تغيرات ثورية أو سلمية.
- مرحلة النضج: انتشار وسائل الانتاج الحديثة، الاستثمار، وتصدير فائض الثروات.
- مرحلة الاستهلاك الوفير: ارتفاع متوسط الدخل الفردي، زيادة نسبة سكان المدن، والاتجاه نحو زيادة السلع الرفاهية والسلع المعمرة.

نقد المنظور التنموي

انتقد هذا المنظور بأنه فشل في تشخيص وتفسير فشل المحاولات التنموية في بلدان العالم الثالث، والتي لا تزال تعاني من عدم الاستقرار السياسي.

هناك انتقادات لنظريات التنمية من حيث مدى صحتها العلمية، ومن حيث أنها نظريات تعكس حالات غير قابلة للتعميم. فحسب ناصر عارف هذه الدراسات حول التنمية السياسية لها نزعة

تفتيتية لاعتمادها على دراسة الحالة بطريقة لا تحقق منطق الاستقراء العلمي. وهذه النظريات حسب نصر عارف عملت على تفتيت ظاهرة التنمية السياسية بحيث قدمت عدة إجابات حول هل هي قضية اجتماعية أم لها بعد أنثروبولوجي، أو اقتصادي. وتنتقد نظريات التنمية في المقولات الأساسية لها مثل أن التخلف طبيعة لصيقة بهذه المجتمعات[1]، وهناك نقد آخر يتمثل في أن القسم الكبير من تطبيقات النظرية تركز على العالم الثالث وهو مفهوم فيه نظر، فقد صاغه الاقتصادي الفرنسي الفريد سوفي عام 1952 في صحيفة لوبزارفاتور تحت عنوان: عوالم ثلاثة وكوكب واحد، ثم تبنته الدوائر الأكاديمية، ويرى الناقدون له أنه لا يمثل حقيقة موضوعية نظرا للتفاوت والتنوع الكبير بين دول هذه المجموعة المفترضة والتي يقع معظمها في نصف الكرة الجنوبي باستثناء دول مثل استراليا ونيوزيلندا وجنوب إفريقيا[2].

ومن الانتقادات على نظريات التنمية اتهامها بأنها تروج للتطورية : ترى في النظم السياسية المختلفة شكلا أقل تقدما من النظم الغربية وهي تتجه في التطور نحو النموذج الغربي وتشبيه تطور المجتمعات بالتطور العضوي والبيولوجي، وهذه النظرة التطورية ترى في المجتمعات غير الغربية بدائية، ولكن هناك أبحاث حديثة في الأنثروبولوجيا بدأت تعيد النظر في مسألة بدائية المجتمعات القديمة وغير الغربية التي لازالت تعيش في الإطار القبلي والعشائري والتي اهتمت بها الدراسات الأثنولوجية والأنثروبولوجية، فترى بعض الدراسات أن وصف البدائية عليها غير دقيق وغير صحيح، فينقل فراح السواح عن الانثروبوجي آشلي مونياغو انه من الخطأ الحكم على بدائية الثقافات بناءا على بدائية المستوى التكنولوجي والأداتي الذي وصلت إليه هذه المجتمعات، بل قد نجد تفوقا عند المجتمعات غير الكتابية على المجتمعات المعاصرة في نظمها الثقافية الاجتماعية[3]، وبالتالي فالتقدم والتفوق التكنولوجي لا يعني بالضرورة تقدما وتفوقا في الجوانب الثقافية والدينية واللغوية وحتى في النظام الاجتماعي والسياسي، بدليل وجود أنظمة سياسية عالية التنظيم عند بعض المجتمعات الافريقية كما عند الداهومي وأوغندا، ولذا فقد عدل مفهوم البدائية والتقليدية ليشير فقط إلى المجتمعات التي تعرف تطورا نمو بطيئا في أنظمتها الاجتماعية والسياسية، بحث يبدو التغير في حالة أشبه بالسكون[4].

كما تتهم بالانتشارية والتمركز على الذات والتحيز الغائي لمسيرة التطور الذي أخذته المجتمعات الأرووبية.

ويرى محمد نصرعارف أن نظريات التنمية السياسية كما قدمت في الستينيات هي امتداد لجهود الاستشراق في المراحل الأولى في التعامل مع المجتمعات الشرقية تلاها مرحلة الدراسات الانثوبولجية ذات الأهداف الاستعمارية لتأتي مرحلة نظريات التنمية السياسية[5].

---

[1] عارف، نصر محمد. **نظريات التنمية السياسية المعاصرة: دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي**، فيرجينيا، الولايات المتحدة: المعهد العالمي للفكر الاسلامي، 1993، ص 97.

[2] المرجع نفسه، ص 102.

[3] فراس السواح، **دين الإنسان: بحث في ماهية الدين ومنشأ الدافع الديني**، ط 4، دمشق: منشورات دار علاء الدين، 2002، ص 114-115. وكذلك : أشلي مونياغو، **البدائية**، ترجمة: محمد عصفور، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 1982، ص 13، 14.

[4] فراس السواح، المرجع نفسه، ص 118.

[5] المرجع نفسه، ص 183.

التحول الديمقراطي:

إن التحول الديمقراطي أو الدمقرطة كأحد أهم التغيرات السياسية تشهدها العديد من دول العالم الثالث، خصوصا بعد تسعينيات القرن العشرين.

مفهوم التحول الديمقراطي:

يقصد بالتحول الديمقراطي مجموعة من الاجراءات والاصلاحات والسياسات التي تهدف إلى تغيير أسلوب الحكم نحو فتح المجال أمام المشاركة السياسية وفسح المجال امام التنافس السياسي. ويعرفه صموئيل هنتنغتون هو " محاولة تبني النهج الديمقرطي في الحكم والذي يتضمن تبني الانتخابات الحرة، التداول على السلطة بين الأحزاب السياسية، في ظل تكافؤ فرص بين الأحزاب السياسية وحرية الاختيار بالنسبة للناخبين ومؤسسات سياسية مستقرة وثابتة ترعى هذا التحول[1].

موجات التحول الديمقراطي:

وحسب هنتغتون في كتابه " الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين" فإن هذا التحول لايعود إلى الفترة الراهنة، فهناك تاريخ ممتد من تحول الانظمة التسلطية والشمولية إلى انظمة تتبنى الديمقراطية من خلال ثلاث موجات عرفها العالم منذ أواخر القرن الثامن عشر.

فالموجة الأولى حسب هنتغتون بدات مع الثورة الاميريكية عام 1776, و انتهت عام 1926، والموجة الثانية عرفها العالم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وامتدت من 1943 إلى 1962، والموجة الثالثة بدأت من 1974 تاريخ الاطاحة بالديكتاتورية في البرتغال إلى تسعينيات القرن العشرين.

وقد تخللت هذه الموجات موجات مضادة من تحول وانهيار النظم الديمقراطية وتحولها إلى انظمة تسلطية وشمولية كما حدذ لجمهورية وايمار الالمانية.

الموجة الأولى من التحول الديمقراطي:

تكمن جذورها في الثورتين الفرنسية والأميريكية، وابتدات هذه الموجة في الولايات المتحدة الامريكية، باقرارها للتصويت العام عام 1828 والذي انتشر تدريجيا في سويسرا وفرنسا وبريطانيا وايطاليا، واعقبت هذه الموجة حركة مضادة بعد الحرب العالمية الأولى تمثلت في استيلاء النازية والفاشية على السلطة في هذه الدول، أو خضعت للاحتلال الألماني والايطالي مثل النمسا وتشيكوسلوفاكيا، أو بسلسلة من الانقلابات في الديمقراطيات الوليدة في اوروبا الشرقية في ليتوانيا، بولندا، لاتفيا، استونيا.

الموجة الثانية:

بدات مع انتهاء الحرب العالمية الثانية من خلال احتلال الحلفاء لبلدان دول المحور، وانشاء مؤسسات ديمقراطية بها (المانيا، اليابان، ايطاليا، النمسا، كوريا...)، كما عرفت بلدان حليفة لبلدان المحور تحولات ديمقراطية مثل تركيا واليونان، وفي اميركا اللاتينية مثل البرازيل وكوستاريكا والشيلي. وتحولات ضعيفة في الباكستان وماليزيا واندونيسا.

---

[1]صموئيل هنتغتون، **الموجة الثالثة،**

ولكن هذه الموجة صاحبتها موجة مضادة من الانقلابات والحكم العسكري في دول اميريكا اللاتينية، مثل البيرو حيث قضت الانقلابات العسكرية على الانظمة الديمقراطية الناشئة. وتتابعت الانقلابات في البرازيل، بوليفيا، الارجنتين، الاكوادور، وباقي الدول الاميركية اللاتينية مثل الارجواي والشيلي عام 1973. وفي جنوب اروبا عرفت اليونان انقلابا عسكريا عام 1967، تركيا عام 1961، وفي افريقيا تحولت الديمقراطيات النشاة إلى دكتاتوريات عسكرية مثل انقلاب نيجيريا عام 1966.

الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي:

بدأت احداث الموجة الثالثة حسب هنتنغتون في في البرتغال اثر الانقلاب العسكري الذي حدث في 25 افريل عام 1974 أزاحت عن الحكم مارشيلة كاتيانو، وكان هذا الانقلاب استثناءا من الحركات الانقلابية التي تخلع الانظمة الديمقراطية ولا تقيمها، وافسح هذا التغير قوى المجتمع المدني خلال مرحلة غير مستقرة إلى غاية 1975 حسمت لصالح انتهاج حكم ديقراطي. وقد شمل هذا التحول كذلك دولا عديدة أخذت في التزايد في تركيا ، الهند 1977، ونهاية الحكم العسكري في الباطستان عام 1988، وفي نهاية العقد من التسعينيات اجتاح التحول بلدان اروبا الشرقية وجمهوريات البلطيق، وبولونيا. مع تحرك محدود في دول افريقيا والشرق الاوسط . فقد حدث تحول محدود في البلدان العربية في كل من تونس، مصر، الجزائر، الاردن والمغرب.

أسباب التحول الديمقراطي:

ترجع بعض نظريات التحول الديمقراطي عملية الدمقرطة والتحول إلى جملة من التحولات الاقتصادية والاجتماعية تحدث آليات تدفع إلى التحول الديمقراطي، مثل ارتفاع القدرة الاستهلاكية، وجود اقتصاد سوق غير مركزي ونمو اقتصادي وتحديث اجتماعي، وجود بورجوازية وطبقة متوسطة قوية، ارتفاع نسبة التعليم وازدياد التنافس السياسي، وانخفاض مستويات العنف السياسي.

وهناك عوامل تاريخية بارزة تمثلت في سلسلة من التحولات العالمية تتمثل في : التحولات على مستوى توزيع القوة على المستوى العالمي بانهيار القطب الشيوعي مما فسح المجال أمام انتشار نموذج الديمقراطية الليبرالية ، كما عرفت بعض البلدان التحول إلى الديمقراطية بخضوعها الى احتلال أجنبي مثل اليابان وألمانيا. كما أن لمفهوم تداعيات انتشار الحدث (مفعول كرة الثلج) بانتشار الاحتجاجات والمطالبة بالديمقراطية عبر الثورات البرتقالية دور في تزايد البلدان التي انتهجت الحكم الديمقراطي.

أما هنتنغتون فيحصر عوامل التحول الديمقراطي في خمسة عوامل :

- اهتزاز شرعية النظم التسلطية نتيجة سيادة المناخ الديمقراطي كمصدر للشرعية.
- النمو الاقتصادي العالمي الذي حدث في الستينيات وتأثيره على ارتفاع مستويات المعيشة والتعليم، إلى جانب الطفرة النفطية في بعض البلدان المنتجة له. هذا النمو الاقتصادي مهد السبيل لقيام الديمقراطيات في بعض الدول، بفعل الأزمات الاقتصادية الناجمة عن النمو السريع والركود الاقتصادي، الذي أدى إلى إضعاف النظم التسلطية القائمة.
- التغيرات الداخلية في الكنيسة الكاثوليكية واتجاه البابا نحو تأييد الديمقراطية. ومن جهة أخرى يرى هنتغتون أن التحول الديمقراطي في البلدان التي تدين بالإسلام أو بالبوذية كان أمرا نادر الحدوث، على عكس البلدان المسيحية لأن المسيحية حسب نظره تؤكد على حرية الفرد والفصل بين الدين والدولة، فثلاثة أرباع الدول التي تحولت نحو الديمقراطية بين 1974 إلى 1989 كانت دولا مسيحية كاثوليكية.

- التحول في تحولات السياسة الاميريكية نحو دعم حقوق الإنسان والديمقراطية ابتداء من 1974. والتحول في دور القوى الخارجية مثل الفاتيكان والمجموعة الأوروبية نحو الضغط على الدول لانتهاج الحكم الديمقراطي بربط المساعدات الخارجية بمستوى التحسن في احترام حقوق الإنسان وإجراء الانتخابات.
- تداعي الاحداث بفعل وسائل الاتصال الدولية.

كيفيات وديناميات التحول الديمقرطي:

4في اغلب الحالات يحدث التحول الديمقراطي داخل دائرة النظام السياسي بحدوث الاليات التالية:

- ظهور الإصلاحيين وأنصار الليبرالية الديمقراطية داخل النخب الحاكمة
- تمكن الإصلاحيين من الوصول الى السلطة
- تطويع المتشددين بتحييد أجنحة المعرضة المتشددة وإضعافها، وعزل المتشددين عن المناصب العليا والبيروقراطيات.
- ترويض المعارضة السياسية بالتفاوض معها وإجراء اتفاقات معها.
- الاحلال: بازدياد قوى المعارضة وانهيار الحكم القائم، تبدأ بمظاهر الاحتجاج (اضرابات، مظاهرات، تصاحبها اعتقالات وتنتهي بالتفاوض مع المعارضة.

أعراض التحول الديمقراطي:

- توسع المشاركة: عن طريق التفاوض والتوصل الى اتفاق بين النخب السياسية من خلال الصيغة الديمقراطية والاعتدال في التكتيكات والاجراءات الانتخابية للوصول إلى السلطة.
- الانتخابات التي تنهي الحكم الديكتاتوري وتدعم الاعتدال السياسي.
- مستويات العنف المنخفضة.

التحديات التي تواجه التحول الديمقراطي:

1. المشكلات التي تصاحب عملية الانتقال إلى الديمقرطية مثل إقامة الدستور والقوانين الانتخابية المناسبة.
2. كيفية التصرف مع المسؤولين السابقين والحيرة بين البطش والتسامح.
3. كيفية اقامة علاقة بين السلطة المدنية والسلطة العسكرية.
4. -مدى التوصل إلى ثقافة سياسية ديمقراطية تمثل مصدرا للشرعية وتضمن استمرار العمليات والاجراءات الديمقراطية.
5. مدى الوصول إلى اضفاء الصبغة المؤسسية على السلوك السياسي الديمقراطي.

هذه الدراسات فيما بعد تحولت نحو اعادة النظر في الكثير من الفرضيات، خصوصا بعد تعثر الكثير من الدول أما التحول الديمقراطي، هذا فسح المجال امام اعادة النظر في نظريات التنمية السياسية والتحول الديمقراطي. بطرح مواضيع جديدة مثل ترشيد السلطة، الحكم الجيد، دور المجتمع المدني، دور الفساد السياسي في القضاء على الديمقراطيات الناشئة.

قائمة المراجع:

- ألموند، جابريال ، بنجام باول و روبرت مندت. **السياسة المقارنة: إطار نظري**. ترجمة: محمد زاهي بشير المغيربي. بنغازي، ليبيا: جامعة قار يونس، 1996.
- مونياغو، أشلي. **البدائية**، ترجمة: محمد عصفور، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 1982.
- بادي، برتران. **الدولتان: الدولة و المجتمع في الغرب وفي دار الإسلام**. ترجمة: نخلة فريفر، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1996.
- حرب، أسامة الغزالي. **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**. الكويت: عالم المعرفة، عدد 117، سبتمير 1987.
- حسنين، توفيق إبراهيم، **النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.
- حمدي، عبد الرحمان حسن، **دراسات في النظم السياسية الافريقية**، قسم العلوم السياسية: سلسلة الكتب الدراسية، القاهرة: جامعة القاهرة، 2002.
- الخزرجي، ثامر كامل محمد، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة**، عمان، الأردن: درا مجدلاوي، 2004.
- خشيم، مصطفى عبد الله. **موسوعة علم السياسة: مصطلحات مختارة**. بنغازي، ليبيا: الدار الجامعية للنشر والتوزيع والإعلان، 1994.
- دايموند، لاري، **مصادر الديمقراطية**،
- دنكان، جون ماري، **علم السياسة**، ترجمة:
- دوهاميل، أوليفيه ، **الديمقراطيات: أنظمتها، تاريخها ومتطلباتها**، ترجمة: علي باشا، دمشق: منشورات وزاؤة الثقافة، 1998.
- دوهاميل، أوليفيه و ايف ميني، **المعجم الدستوري**، ترجمة: منصور القاضي، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1996.
- رشاد، عبد الغفار. **قضايا نظرية في السياسة المقارنة**. القاهرة: مركز البحوث و الدراسات السياسية، 1993.
- عارف، نصر محمد. **إبستيمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي، النظرية، المنهج**. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، 2002.
- عارف، نصر محمد. **نظريات التنمية السياسية المعاصرة: دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي**، فيرجينيا، الولايات المتحدة: المعهد العالمي للفكر الاسلامي، 1993.
- غدنز، أنتوني، **علم الاجتماع**، ترجمة: فايز الصياغ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.
- غراهام، لورانس، ريتشارد فاركاس، روبرت غريدي، جورجن راسموسن و تيكتسو جو تسوروتاني، **السياسة والحكومة: مقدمة للأنظمة السياسية في الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وروسيا وأوروبا الشرقية واليابان والمكسيك والعالم الثالث**، ترجمة: عبد الله بن فهد عبد الله اللحيدان، الرياض: جامعة الملك سعود، 2000.
- السواح، فراس. **دين الإنسان: بحث في ماهية الدين ومنشأ الدافع الديني**، ط 4، دمشق: منشورات دار علاء الدين، 2002.
- الغزال، إسماعيل ، **القانون الدستوري والنظم السياسية**، ط 4، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1989.

- المنوفي، كمال. **أصول النظم السياسية المقارنة.** الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، 1978.
- المنوفي، كمال. **نظريات النظم السياسية.**
- المغيربي، محمد زاهي، معجم المصطلحات السياسية.
- هايدي، فيريل. **الإدارة العامة: منظور مقارن.** ترجمة: محمد قاسم القريوتي. ط 2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1983.
- هنتنغتون، صموئيل. **النظام السياسي لمجتمعات متغيره**، ترجمة: سمية فلو عبود، بيروت: دار الساقي، 1993[1968].
- هنتنغتون، صموئيل. **الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين.** ترجمة: عبد الوهاب علوب. القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية،1993.
- هرميه، غي. برتران بادي، بيار بيرنبوم و فيليب برو، **قاموس علم السياسة والمؤسسات السياسية**، ترجمة: هيثم اللمع، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2005.
- هوريو، أندريه. **القانون الدستوري و المؤسسات السياسية.** ترجمة: علي مقلد، شفيق حداد وعبد المحسن سعد. جزءان، ط 2، بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، 1977.
- رينولدز، أندروا، و بن ريلي، **دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات حول أشكال النظم الانتخابية**، ستوكهولم: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ، 2002.

مراجع باللغة الأجنبية:

Books:

- Kamrava, Mehran, (1996) **Understanding Comparative Politics: a Framwork for Analyis,** New York: Taylor & Francis.
- Lagroy, Jaques. (2002). **sociologie politique**. 4em ed, France: presse de la foundation nationale des sciences politiques et Dalloz.
- MClain ,(1996) **The concise Oxford Dictionary of Politics**.
- Mény, Yves. (1991), **Politique Comparée: les démocraties: Allemagne, Etat-Unis, France, Grand-Bretagne, Italie,** 3rd ed, Paris : Montchrestien.
- Miller, David (ed), (2000) **The Blackwell Encyclopedia of Political Thought, 7**THed, UK: Oxford.
- Posusney, Marsha Pripstein. (2005)**Authoritarianism in the Middle East: Rgimes and resistance**, London: Lynne Rienner Publisher.
- Quandt, William B. (1999). **Société et pouvoir en Algérie: la décennie des ruptures**. Traduction: Mohammed Bensemmane, Mustapha Benabdelazize et Abdessalam Benzenache. Alger: Casbah édition.
- Roy ,S.N.(2004) **Modern Comparative Politics: Approaches, Methods and Issues,** PHI Learning.
- Schwantzenberg,Roger-Gerard.(1998) **Sociologie Politique**, 5 ed, Paris : Montchrestien.
- Seiler, Daniel-Louis.(2000) **Les parties politiques,** 2 eme ed, Paris: Armand Colin.

- Steinmo, Sven. ()" The New Institutionalism", in: Barry Clark and Joe Foweraker (eds), The **Encyclopedia of Democratic Thought**, London: Routledge.
- Wiarda Howard,(1996) **Corporatism and corporate politics, the other great'Ism,** NY: M.E Shape.
- Wirada, Howard,(2007) **Comparative Politics: Approaches and Issues**, New York: Romwman & Littelfield Publishers.
-

Periodic : **دوريات:**

- Deutsch, Karl W.(1961), "Social mobilization and Political development", ***American Political Science review***, No.3, September, pp 493-514.
- Evans, Peter, (1997), "The eclipse of the state: reflections on Stateness in an Era of Globalization", ***World politics***, No.50, October, pp 62-87.
- Hall, Peter A. (1996) "Political Science and The Three New Institutionalism", ***Political Studies***, Vol:XLIV, p 936-957.
- Janos, Andrew C, (1997), "Paradigms Revisited: Production, Globality, and Postmodernity in Comparative Politics", ***World politics***, No.50, October, pp 118-149.
- Lustick, Ian S, (1997), "Lijphart, Lakatos, and Consociationalism", ***World politics***, No.50, October, pp 88-117.
- Remmer, Karen L, (1997),"Theoretical decay and Theoretical Development: The resurgence of institutional Analysis", ***World politics***, No.50, October, pp 35-61.

مراجع أخرى:

مراجع عربية

مراجع أجنبية:

1- James Bryce, "The relations of political science to history and to practice", ***American political science review***, Vol 3, No. 1, February 1909. pp

2- Raymond G. Gettell, Nature and scope of present political theory, ***American political science review,*** Vol 18, supplement, February 1914.